جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية
شعبة العلوم السياسية
تخصص: تنظيم سياسي وإداري

# توجه السياسة الحكومية
# لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
# 2017-2014
## دراسة ميدانية – بلدية ورقلة

إعداد الطالب:
احمد صياد

إشراف الأستاذ:
د. عبد المجيد رمضان

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 20 جوان 2019
أمام اللجنة المكونة من السادة:

| | |
|---|---|
| د.الأمين سويقات | رئيسا |
| د.عبد المجيد رمضان | مشرفا ومقررا |
| د. مسلم بابا عربي | مناقشا |

السنة الجامعية: 2018-2019

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية
شعبة العلوم السياسية
تخصص: تنظيم سياسي وإداري

# توجه السياسة الحكومية
# لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
# 2014-2017
## دراسة ميدانية – بلدية ورقلة

إعداد الطالب:
احمد صياد

إشراف الأستاذ:
د. عبد المجيد رمضان

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 20 جوان 2019
أمام اللجنة المكونة من السادة:

| | |
|---|---|
| د.الأمين سويقات | رئيسا |
| د.عبد المجيد رمضان | مشرفا ومقررا |
| د. مسلم بابا عربي | مناقشا |

السنة الجامعية: 2018-2019

# الإهـداء

**إلى الوالدين الكريمين رمزا التضحية والعطاء، رعاهما الله وأطال وبارك في عمرهما؛**

**إلى زوجتي الغالية اعترافا بدورها وصبرها معي في تربية الأبناء؛**

**إلى بناتي العزيزات: الخنساء، إسراء، تسنيم وسلسبيل؛**

**و أبنائي الأعزاء محمد إسلام، خالد،**

**إلى كل باحث وطالب؛**

**أهدي هذه الدراسة.**

# شكر وتقدير

**"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي"**

**الحمد لله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم وعلى آله وصحبه أجمعين.**

**عرفانا منا لما قدموه لنا من دعم معنوي وعلمي من أجل إعداد هذه الدراسة أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من:**

**<u>الاستاذ المشرف</u>: الدكتور عبد المجيد رمضان الذي لم يبخل علي بتوجيهاته وارشاداته ونصائحه القيمة؛**

**<u>الاستاذين الكريمين</u> الدكتور الأمين سويقات والدكتور مسلم بابا عربي اللذان أتشرف بوجودهما في لجنة المناقشة.**

**كل الأساتذة والمعلمين الذين درسوني طوال حياتي الدراسية وخاصة أساتذة العلوم السياسية، والشكر الموصول أيضا لإطارات وأعوان كلية الحقوق والعلوم السياسية وخاصة منهم إطارات وأعوان قسم العلوم السياسية؛**

**كل أصدقائي، زملائي في الجامعة، زملائي في العمل، وكل الذين ساعدوني سواء من قريب أو من بعيد في تذليل صعوبات هذا العمل.**

# فهرس المحتوى


الاهداء ..... II
الشكر ..... III
فهرس المحتوى ..... IV
قائمة الجداول ..... VI
قائمة الاشكال ..... IX
قائمة الملاحق ..... X
الملخص ..... XI
المقدمة ..... أ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة... ..... 2
مقدمة الفصل ..... 2
المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 2
المطلب الأول: تعاريف المنظمات الدولية ..... 3
المطلب الثاني: أسباب اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 7
المطلب الثالث: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ..... 7
المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها وبروزها ..... 11
المطلب الاول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 11
المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 13
المطلب الثالث: معايير بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 14
المبحث الثالث: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ..... 17
المطلب الاول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 17
المطلب الثاني: مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 18
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 20
المبحث الرابع: السياسة الحكومية ..... 22
المطلب الاول: تعريف السياسة الحكومية ..... 22
المطلب الثاني: تصنيف السياسة الحكومية ..... 23
المطلب الثالث: سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 26
خاتمة الفصل الاول ..... 29
الفصل الثاني: سياسة الحكومة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 30
مقدمة الفصل: ..... 30
المبحث الأول: دور السياسة الحكومية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 30

المطلب الأول: السياسات المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 30
المطلب الثاني: أثر السياسة الحكومية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 33
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمشاكل التي تواجهها..... 37
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري..... 37
المطلب الثاني: سياسات الدعم وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 42
المبحث الثالث: إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 66
المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 66
المطلب الثاني: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 69
المطلب الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 72
خاتمة الفصل الثاني: ..... 76
الفصل الثالث: دراسة ميدانية..... 79
مقدمة الفصل..... 79
المبحث الاول: إطار ومنهجية الدراسة..... 80
المطلب الأول: وسائل جمع البيانات..... 80
المطلب الثاني: مجتمع وعينة وحدود الدراسة الميدانية..... 87
المطلب الثالث: فرضيات الدراسة، أدوات وأساليب التحليل..... 89
المبحث الثاني: خصائص ومميزات عينة الدراسة..... 95
المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة: ..... 95
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات المدروسة..... 99
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات، تحليل، تفسير نتائج الدراسة..... 106
المطلب الاول: اختبار الفرضيات..... 106
المطلب الثاني: تحليل، تفسير نتائج الدراسة..... 112
المطلب الثالث: المشاكل والعوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 115
خاتمة الفصل الثالث..... 118
الخاتمة..... 120
المراجع..... 125
الملاحق..... 130

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الاوروبي | 3 |
| 2-1 | تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي | 4 |
| 3-1 | مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية | 5 |
| 4-1 | أصناف ومعايير المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر قانون 17-02 | 6 |
| 1-2 | مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التشغيل | 38 |
| 2-2 | مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام | 39 |
| 3-2 | مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة | 40 |
| 4-2 | وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال السنوات 2010 إلى غاية 2017 | 41 |
| 5-2 | عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب الجنس | 46 |
| 6-2 | عدد المشاريع المولة، مبالغ الاستثمارات ومناصب العمل المستحدثة من طرف الوكالة | 46 |
| 7-2 | عدد المستفيدين من القروض الممنوحة من طرف ANGEM | 48 |
| 8-2 | طرق تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وعدد مناصب الشغل المستحدثة 2017 | 49 |
| 9-2 | عدد المشاريع ومبالغ القروض الممولة من طرف CNAC حسب الجنس | 51 |
| 10-2 | عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة | 52 |
| 11-2 | عروض الضمان المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض | 54 |
| 12-2 | عدد الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمارات حسب القطاع | 55 |
| 13-2 | مناصب العمل المستحدثة من طرف ضمان قروض الاستثمارات حسب القطاعات | 56 |
| 14-2 | مبالغ الضمانات الممنوحة من طرف ضمان قروض الاستثمارات حسب القطاعات | 57 |
| 15-2 | إحصائيات نشاطات مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 61 |
| 16-2 | حصيلة نشاطات مشاتل المؤسسات | 63 |
| 17-2 | عدد المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار | 65 |
| 18-2 | تطور العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 67 |
| 19-2 | تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية | 67 |
| 20-2 | نسب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 68 |
| 21-2 | حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة | 69 |
| 22-2 | حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفعلية حسب الطبيعة القانونية | 70 |
| 23-2 | شطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنوية والطبيعية | 71 |
| 24-2 | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى غاية نهاية 2017 | 73 |
| 25-2 | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال | 73 |
| 26-2 | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط | 74 |
| 27-2 | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية | 75 |

| | | |
|---|---|---|
| 1-3 | نتيجة معامل ثبات ألفا كرونباخ على الاسئلة الموجهة للمستجوبين | 84 |
| 2-3 | نتيجة معامل صدق ألفا كرونباخ على الاسئلة الموجهة للمبحوثين | 85 |
| 3-3 | نتيجة معامل ثبات ألفا كرونباخ على الاسئلة الموجهة للمستجوبين | 85 |
| 4-3 | نتيجة معامل صدق ألفا كرونباخ على الاسئلة الموجهة للمستجوبين | 86 |
| 5-3 | نتيجة معامل ثبات ألفا كرونباخ على الاسئلة الموجهة للمستجوبين | 86 |
| 6-3 | نتيجة معامل صدق ألفا كرونباخ على الاسئلة الموجهة للمستجوبين | 87 |
| 7-3 | تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخص المعنوي | 87 |
| 8-3 | ترجيح مجال إجابات المستجوبين بمقياس ليكرت الخماسي | 94 |
| 9-3 | توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس | 95 |
| 10-3 | ) توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية | 96 |
| 11-3 | توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي | 97 |
| 12-3 | توزيع أفراد العينة حسب الشكل القانوني للمؤسسة | 99 |
| 13-3 | توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط | 100 |
| 14-3 | توزيع أفراد العينة حسب عمر المؤسسة | 101 |
| 15-3 | توزيع أفراد العينة حسب عدد العمال | 102 |
| 16-3 | توزيع أفراد العينة حسب الاستفادة من هيئات الدعم والمرافقة | 103 |
| 17-3 | توزيع أفراد العينة حسب تاريخ الاستفادة من هيئات الدعم والمرافقة | 104 |
| 18-3 | توزيع أفراد العينة حسب الاستفادة من برامج التأهيل | 105 |
| 19-3 | ترجيح مجال إجابات المستجوبين حول العوامل المساهمة والمشجعة | 107 |
| 20-3 | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعوامل المساهمة والمشجعة | 107 |
| 21-3 | النتيجة المتحصل عليها من أفراد العينة حول العوامل المساهمة والمشجعة في نجاح مسار إنشاء المؤسسة | 107 |
| 22-3 | ترجيح مجال إجابات المستجوبين حول المشاكل والتحديات | 108 |
| 23-3 | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمشاكل والتحديات | 108 |
| 24-3 | النتيجة المتحصل عليها من أفراد العينة حول نوع المشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 109 |
| 25-3 | ترجيح مجال إجابات المستجوبين حول المشاكل والتحديات | 110 |
| 26-3 | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعوامل المحيط الداخلي المؤثرة على استمرارية المؤسسة | 110 |
| 27-3 | النتيجة المتحصل عليها من أفراد العينة حول عوامل المحيط الداخلي المؤثرة على استمرارية المؤسسة. | 110 |
| 28-3 | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعوامل المحيط الخارجي المؤثرة على استمرارية المؤسسة | 111 |
| 29-3 | النتيجة المتحصل عليها من أفراد العينة حول عوامل المحيط الخارجي المؤثرة على استمرارية المؤسسة. | 111 |

# قائمة الأشكال البيانية


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-2 | مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التشغيل | 38 |
| 2-2 | مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام | 40 |
| 3-2 | مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة | 41 |
| 4-2 | وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال السنوات 2010 إلى غاية 2017 | 42 |
| 5-2 | عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب الجنس | 46 |
| 6-2 | عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ ومناصب العمل المستحدثة | 47 |
| 7-2 | عدد المستفيدين من القروض الممنوحة من طرف ANGEM | 49 |
| 8-2 | طرق تمويل القروض المنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر | 49 |
| 9-2 | نسب عدد المشاريع الممولة من طرف ANGEM حسب الجنس | 51 |
| 10-2 | عدد المشاريع الممولة وعدد المناصب المستحدثة من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة | 52 |
| 11-2 | عدد الضمان والمناصب المستحدثة من طرف صندوق ضمان القروض | 54 |
| 12-2 | عدد الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمارات حسب القطاع | 56 |
| 13-2 | مناصب العمل المستحدثة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمارات حسب القطاعات | 57 |
| 14-2 | مبالغ الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق حسب القطاعات | 58 |
| 15-2 | إحصائيات نشاطات مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 61 |
| 16-2 | حصيلة نشاطات مشاتل المؤسسات | 63 |
| 17-2 | عدد المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب حجم المؤسسة | 65 |
| 18-2 | مناصب العمل المستحدثة المصرح بها من طرف الوكالة حسب حجم المؤسسة | 65 |
| 19-2 | تطور العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 67 |
| 20-2 | تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية | 68 |
| 21-2 | نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 69 |
| 22-2 | حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة | 70 |
| 23-2 | حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفعلية حسب الطبيعة القانونية | 71 |
| 24-2 | شطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنوية والطبيعية | 72 |
| 25-2 | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 73 |
| 26-2 | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال | 74 |
| 27-2 | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط | 75 |
| 28-2 | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية | 76 |
| 1-3 | توزيع أفراد العينة حسب الجنس | 95 |
| 2-3 | توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية | 97 |
| 3-3 | توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي | 98 |
| 4-3 | توزيع أفراد العينة حسب الشكل القانوني للمؤسسة | 99 |

| | | |
|---|---|---|
| 5-3 | توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط | 100 |
| 6-3 | توزيع أفراد العينة حسب عمر المؤسسة | 101 |
| 7-3 | توزيع أفراد العينة حسب عدد العمال | 102 |
| 8-3 | توزيع أفراد العينة حسب الاستفادة من هيئات الدعم والمرافقة | 103 |
| 9-3 | توزيع أفراد العينة حسب تاريخ الاستفادة من هيئات الدعم والمرافقة | 104 |
| 10-3 | توزيع أفراد العينة حسب عدد المستفيدين من برامج التأهيل | 105 |


## قائمة الملاحق


| رقم الملحق | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | الاستبيان | 130 |
| 2 | جداول معامل الثبات ألفاكرونباخ | 133 |
| 3 | جداول المتوسط الحسابي | 133 |
| 4 | جداول الانحراف المعياري | 134 |

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وباعتبارها من أهم بدائل الثروة خارج قطاع المحروقات، كما تهدف أيضا الى معرفة مدى أهمية السياسة الحكومية في التدخل من أجل دعم وتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحافظة ديمومتها.

وقد سلطت هذه الدراسة الضوء على المفاهيم الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات دعمها وبرامج تطويرها والتطور التاريخي لها وواقعها ودورها الاقتصادي في الجزائر وما مدى مقاومة هذه المؤسسات ومجابهتها للتحديات المفروضة عليها من جراء انخفاض أسعار البترول نهاية سنة 2014.

ونظرا لكون أن هذه المؤسسات تشكل المحور الأساسي والمحرك الاقتصادي الفعال فإن الدولة الجزائرية سعت من خلال العديد من الآليات والإجراءات والتدابير إلى المساهمة في دعمها وتعزيزها خاصة بعد تقلبات أسعار البترول خلال 2014-2017 والتي أثرت سلبا على الوضع المالي لها.

وفي الأخير يمكن القول بأن من خلال هذه الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر رغم المشاكل والصعوبات والعوائق التي تحيط بها وعدم فعالية السياسة الحكومية في دعمها وتطويرها إلا أنها مازالت تقاوم من أجل البقاء والاستمرارية، حيث استطاعت نسبة كبيرة منها أن تتجاوز المشاكل والتحديات وتمكنت بان تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.



**الكلمات المفتاحية:**السياسة الحكومية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الأوضاع المالية، بلدية ورقلة.



## Abstract

The aim of this study is to understand the importance of small and medium enterprises and their role in achieving comprehensive and sustainable development and as one of the most important alternatives to wealth outside the hydrocarbons sector. It also aims to know the importance of government policy in intervention to support, develop and qualify small and medium enterprises.

The study also highlighted the basic concepts of small and medium enterprises, their support mechanisms, their development programs, their historical development, their reality and their economic role in Algeria, and the extent to which these institutions are resistant to the challenges posed by the low oil prices at the end of 2014.

In view of the fact that these institutions constitute the main axis and the effective economic engine, the Algerian State has sought, through many mechanisms, procedures and measures, to contribute to its support and promotion, especially after the oil price fluctuations during 2014-2017, which adversely affected the financial situation.

Finally, it can be said that through this study, small and medium enterprises in Algeria, despite the problems, difficulties and obstacles that surround them and the ineffectiveness of government policy in supporting and developing them, they still resist for

survival and continuity. A large proportion of them managed to overcome problems and challenges. Economic and social development.



**Keywords:** government policy, small and medium enterprises, financial situation.

# مقدمة

**تمهيـــد:**

شـهدت أواخر سنة 2014 تدهورا وانخفاض الأسعار البترول في السوق العالمية فكان لذلك آثار سـلبية على الاقتصـاد الجزائري وضـعف في القدرة المالية للدولة مما أسـتوجب اللجوء إلى الاقتطاع من الادخارات المالية لدى بنك الجزائر من " **صندوق ضبط الإيرادات**"

ومن اجل الخروج من هذه الوضـعية الصـعبة والحرجة بذلت الدولة الجزائرية جهودا معتبرة عن طريق حكوماتها المتعاقبة مـن اجـل تجاوزها، وذلك برسم سياسة واضحة لتحسين اقتصادها وقدرتها المالية.

وفي محاولة لإيجاد بدائل ومداخيل غير نفطية ، انصـب الإجماع على ضـرورة تنويع القاعدة الاقتصادية الجزائرية، فكانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم مرشح كبديل لقطاع المحروقات لكونها تتميز بخصائص تجعل منها مصادر للميزة التنافسية ، ولكونها أيضا تساهم في خلق مناصب للشغل والتقليص من حدة البطالة، كما أنها تشكل عنصرا مهما لحركية كل اقتصاد.

ولقد أدركت الجزائر أهمية ودور هذا القطاع في إنعاش الاقتصـاد الوطني وتوسـيع قاعدته منذ بداية التسـعينات ، فلجأت إلى تغيير توجهاتها و شـرعت في عملية تطويره وترقيته إذ اتخذت قرارات حاسمة بهذا الشأن ، حيث تم إصدار عدة قوانين ومراسيم تشريعية وتنظيمية ، وإنشاء مجموعة متكاملة من الهيئات والمؤسسات المتخصصة من أجل تطويره.

وفي إطار سـعي الجزائر للانضـمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فقد تدخلت الدولة من خلال وضع آليات تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصمود في وجه المنافسة القوية التي تواجهها حيث تم تبني برامج لتأهيلها.

انطلاقا من ذلك حاولنا أن نوضح السياسات التي انتهجتها الدولة الجزائرية من خلال حكوماتها المتعاقبة من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمة الهيئات والبرامج التي وضعتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى فعاليتها من خلال التركيز على استقصاء وجهة نظر الشباب حاملي المشاريع، وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد علىبعض الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع.

وتحاول هذه الدراسة إبراز دور وأهمية السياسة الحكومية من خلال إنشاء هياكل ومؤسسات للدعم والمرافقة وتوفير الامتيازات الجبائية، الدعم المالي،والاستشارات اللازمة لنجاح بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الشباب وتقويم سلوكيات ومواقف حاملي المشاريع ليصبحوا أكثر فعالية في إنشاء مشاريعهم، والبحث في العوامل الأخرى المشجعة لذلك.

## أهمية وأهداف الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يلي :

1. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للجزائر، ودورها الهام والفعال في بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات.
2. إظهار واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر والبحث عن حلول للمشاكل التي تواجهها.
3. تعتبر أيضـــا هذه الدراســـة مســـاهمة علمية من الجانب النظري والميداني للطلبة والباحثين في هذا الموضوع أو المواضيع ذات الصلة.

أما الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة هي:

1. محاولة إبراز مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مدى مساهمتها في التنمية.
2. توضـيح دور السـياسـة الحكومية في تطوير قطاع المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة و مدى قدرتها على تذليل الصعوبات خلال الأزمات المالية والتدابير المتخذة في هذا الشأن.
3. تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية بولاية ورقلة.

## مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيار هذا الموضوع إلى عدة أسباب منها :

1. ندرة وجود دراسات سابقة في هذا الموضوع وخاصة في تخصصات العلوم السياسية مما زاد الرغبة في البحث في هذا الموضوع من أجل تقديم إضافة نوعية إلى البحث العلمي في هذا المجال.
2. أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولكونه أيضا قطاع هام وحيوي ومصدر للثروة والمداخيل خارج قطاع المحروقات.
3. لكوني أعمل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغبتي في إضافة مادة علمية للقطاع.

## الدراسات السابقة:

سوف نتناول في هذه الدراسة مجموعة من الدراسات السابقة قريبة من هذا الموضوع والتي تشترك معها في العديد من العناصـــر التي لها علاقة بالموضـــوع وســـنرى ذلك في هذه الدراســـات حيث كانت هذه الدراســـات في شـــكل أطروحة دكتوراه ومذكرتين واحدة ماجســـتير والثانية ماســـتر وتتمثل هذه الدراسات فيما يلي:

**الدراسة الأولى:**

أطروحة دكتوراه في علوم التسيير بعنوان: **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر– دراســـة ميدانية**–للباحث قوجيل محمد، جامعة قاصـــدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصـــادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.

**أهداف الدراسة:** تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1– التعرف على مختلف العوامل المؤثرة على البروز المقاولاتي، وكيف تســـاهم الســـياســـات الحكومية في تفعيلها.

2– تحديد أهم العناصر التي يجب التركيز عليها لتنمية ثقافة المقاولاتية في الجزائر.

3– تقييم البيئة الاقتصـــادية والتشـــريعية وتحديد الايجابيات والنقائص لغرض الوصـــول إلى مناخ أعمال مشجع على النشاط المقاولاتي.

4– تشخيص أداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر لضمان فعاليتها وبالتالي نجاح واستمرارية المؤسسات الناشئة وتحقيق أهدافها.

5– محاولة بناء نموذج لتفعيل مساهمة مختلف العوامل في تحقيق البروز المقاولاتي في الجزائر.

**إشكالية الدراسة:**

ركزت هذه الدراســـة على البحث في مدى فعالية الســـياســـة الحكومية المنتهجة المســـطرة لترقية المقاولاتية في الجزائر، والتي تعتمد أســـاســـا على توفير البيئة الاقتصـــادية الملائمة ودور هيئات الدعم والمرافقة من خلال توفير الامتيازات الجبائية، الدعم المالي، والاستشارات اللازمة لنجاح البروز المقاولاتي وتحفيز الشـــباب وتقويم ســـلوكيات ومواقف حـــاملي المشاريع ليصـــبحوا أكثر فعالية في إنشاء مشاريعهم والبحث في العوامل الأخرى المشجعة لذلك، وعليه كانت إشكالية البحث على النحو التالي:

**ما مدى فعالية السياسات الحكومية في دعم وتنمية البروز المقاولاتي في الجزائر؟**

في إطار الإجابة على الاشـكالية الرئيسـية في هذا البحث، وبغية تسـليط الضـوء أكثر على دور وفعالية الســـياســـة الحكومية وأداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية، ارتأ الباحث الى وضـــع مجموعة من الاسئلة الفرعية التي يمكن من خلالها الوصول إلى إجابات تمكن من الإلمام بالموضوع بشكل كامل تتمثل هذه الأسئلة فيمايلي:

1. ماهي العوامل المؤثرة في البروز المقاولاتي وما مدى تكاملها وأهمية كل منها؟
2. كيف تساهم السياسات الحكومية في تنمية البروز المقاولاتي؟

3.ما مدى فعالية أداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في البروز المقاولاتي في الجزائر؟

**فرضيات الدراسة:**

الفرضيات التي صاغها الباحث للاجابة على الإشكالية المطروحة هي:

بالنسبة للفرضية العامة:

**السياسات الحكومية لدعم المقاولاتية في الجزائر لا تؤثر بشكل فعال في البروز المقاولاتي.**

اما بالنسبة للفرضيات الجزئية فقد صاغها الباحث كما يلي:

1- ثقافة المقاولاتية في الجزائر لا تساهم بشكل فعال في البروز المقاولاتي.

2- البيئة التشريعية والاقتصادية في الجزائر لا تشجع على البروز المقاولاتي.

3- هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر لا تؤثر بشكل فعال في البروز المقاولاتي.

**نتائج اختبار الفرضيات:**

كانت الفرضية الأساسية لهذه الدراسة تنص على أن سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر لا تؤثر بشـــكل فعال على البروز المقاولاتي، وقد تم تأكيد هذه الفرضـــية من خلال الفرضـــيات الإحصـــائية التي أجريت بخصوص ذلك.

اتضح من خلال الدراسة الإحصائية للارتباط بين المتغيرات مستوى التأثير المتوسط لهذه السياسات على البروز المقاولاتي، وباســـتخدام نموذج الانحدار المتعدد أن العوامل الثقافية والاجتماعية بالدرجة الأولى، ثم العوامل التشـــريعية والاقتصـــادية فقط تعتبر متغيرات الدارســـة الأهم في التأثير على البروز المقاولاتي في الجزائر.

هناك عدة أســـباب التي أدت إلى هذا الوضـــع، أولا الثقافة المقاولاتية التي تكافح لإيجاد مكان لها في المجتمع فالمقاول لا ينظر له دائما بإيجابية، بيئة أعمال جد معقدة يطغى عليها الفســـاد والبيروقراطية وطول مدة الإجراءات وغياب المنافسة الشريفة، بالإضافة عدم فعالية نظام التعليم وافتقار حاملي المشاريع إلى التكوين الجيد في الأســاســيات المقاولاتية (مثل المحاســبة أو الإدارة) مما يصــعب من ضــمان نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة.

**الدراسة الثانية:**

مذكرة ماجســـتير في التنظيم الاقتصـــادي بعنوان: **الاطار القانوني لدعم المؤســـســـات الصـــغيرة والمتوسطة في الجزائر**، للباحثة نهلة بوالبردعة ، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق،2012/2011.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة الى بلورة حقيقة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال الإطار القانوني المخصص لها.

**اشكالية الدراسة:**

من أجل تبيان حقيقة الدعم الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاولت الباحثة الإجابة عن الإشكالية التالية:

في اطار الاصـــلاحات الاقتصـــادية، ما مدى نجاعة الاطار القانوني الخاص بدعم المؤســـسات الصـــغيرة والمتوســـطة في بعث وتنمية هذا القطاع في الجزائر؟ وما هو دور هذه المؤســـسات في تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاجتماعية؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1. مامدى نجاعة المنضومة القانونية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
2. ما مدى نجاعة المنظومة المؤسساتية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
3. ماهو واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

**فرضيات الدراسة:**

الباحثة لم تصـغ فرضـيات وإنما حاولت مباشـرة الإجابة عن الإشـكالية ودخلت في تفاصـيل الخطة التي وضعتها.

**نتائج الدراسة:**

النتائج التي توصلت اليها الباحثة هي:

1- لقد كان قطاع المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة في الجزائر مهمشـا لفترة طويلة من الزمن حيث تم اخضـاع مختلف نشـاطات القطاع الخاص بما فيها المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة الى المراقبة الصـارمة والاشـراف المباشـر لاجهزة الدولة وتحديد وتوجيه نشـاطات هذه المؤسـسـات بما يتماشـى مع اسـتراتيجية التصنيع المنتهجة وطبيعة التوجه الاقتصادي الاشتراكي للسياسة الاقتصادية، وقد ساهمت الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر خلال هذه الفترة في عرقلة تطور هذا القطاع.

2- تعتبر سـنوات التسـعينات بداية الاهتمام الفعلي والجدي بقطاع المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة في الجزائر، إذ يعتبر إصـدار قانون الاسـتثمار لسـنة 1993 انطلاقة حقيقية للاسـتثمار بشـكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، كما أن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

01-18 يعتبر بمثابة حجر الاســاس لتطور هذا النوع من المؤســســات حيث جاء بتعريف هذه الاخيرة وتبيان تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها. لكن رغم مرور 10 سنوات على صدوره ماتزال الآليات التي جاء بها من أجل ترقية المؤســســات الصــغيرة والمتوســطة في مرحلة التكوين فنظام المعلومات الاقتصــادية والاحصائية لا يزال موضوع دراسة ومراكز الدعم (المشاتل والمحاضن) لا تزال مجرد مشاريع .

3- رغم الجهود المبذولة في اعتماد برامج التأهيل لرفع قدرتها التنافسية تبقى حصيلة تجسيدها ضعيفة جدا فحوالي 90 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تستفيد من البرامج لعدم استيفائها الشروط الضرورية للاستفادة من مزايا البرامج.

4- تجسد الاهتمام المتزايد بهذه المؤسسات من قبل السلطات العمومية ، لاسيما منذ إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 ، ومختلف الاجهزة الاخرى، سواء التي تساعد على خلق مناصب العمل بواسطة هذه المؤسسات وتعمل على توجيهها من خلال تقديم المساعدة الفنية والادارية والاســتشــارة اللازمة لها، أو تلك التي تســاعدها في توفير الاموال أو الضــمانات من أجل الحصــول على الاموال إلا أن هذه الهيئات ركزت على الدعم المالي أكثر من الفني .

5- التزايد الواضــح في عدد المؤســسـات الصــغيرة والمتوسـطة(التابعة للقطاع الخاص) خلال العشـرية الاخيرة، جعلها تلعب دورا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مجال التشغيل، لاسيما في ظل تقلص دور الحكومة الفعال في التوظيف، ومنه يمكن اعتبارها المدخل الاســاســي في الوقت الراهن للحد من البطالة في الجزائر.

6- التوزيع غير العادل في إنشــاء المؤســســات الصــغيرة والمتوســطة على مســتوى التراب الوطني في الجزائر.

7- هذا الدعم الكبير لا ينفي أن المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة في الجزائر تنشـط في محيط يضـع أمامها الكثير من العوائق والعراقيل التي تحد من نشـاطها وتقلل من نسـبة مسـاهمتها في التنمية الوطنية ومنها: صعوبة الحصول على العقار، بطء الاجراءات الادارية وتعقيدها، صعوبة الحصول على التمويل ضعف الامكانيات المهارية والفنية للعمال، الصعوبات التسويقية.

8- المرافقة تلعب دورا كبيرا في بعث وتنمية المؤســســات الصــغيرة والمتوســطة، غير أن هذا الدور في الجزائر يبقى محصورا في تمويل تلك المشاريع، وتبقى أشكالها الاخرى مجرد حبرا على ورق.

**الدراسة الثالثة:**

مذكرة شــهادة ماســتر في علوم التســيير بعنوان **واقع ودور المؤســســات الصــغيرة والمتوســطة في الاقتصاد الوطني - دراسة حالة الجزائر- 2017/2003** للطالبة ماجدة رحيم جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير 2017/2016.

**الهدف من الدراسة :** تهدف هذه الدراسة إلى :

1- توضيح مختلف المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص تسليط الضوء على القانون التوجيهي الجديد 17-02 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

2- إبراز مدى مساهمة سياسة وبرامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير هذا القطاع

3- محاولة ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

**إشكالية الدراسة:** تبحث الطالبة في هذه الدراسة عن معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني في ظل المتغيرات العالمية بغية الوصول إلى وضع اقتراحات تساهم في ايجاد تصورات تخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

والتعرف على وسائل وأساليب الدعم وسياسة تنمية هذا القطاع التي تعتمدها الهيئات المكلفة بذلك لتحديد مدى فعاليتها وتأثيرهاعلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد طرحت الباحثة الإشكالية التالية :

ماهو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفيما يتمثل دورها في الاقتصاد الوطني؟

تتفرع منها الأسئلة التالية:

1- ما مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

2- أين يظهر التطور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

3- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصاد الوطني كبديل لقطاع المحروقات؟

**فرضيات الدراسة:**

انطلاقا من الإشكالية المطروحة اعتمدت الطالبة على الفرضيات التالية :

1- تهتم الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميتها الاقتصادية .

2- إستطاعت الجزائر من خلال السياسات والبرامج التي تساعد على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتجه نحو منحى مؤسسات بدول أخرى .

3- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني.

**نتائج الدراسة :** توصلت الطالبة إلى النتائج التالية :

1- تعمل الجزائر على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدا يظهر في تحديد تعريف جديد من خلال تعديل القانون رقم 18-01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يهدف إلى النهوض بالقطاع من خلال تفعيل دورها الاقتصادي عن طريق آليات وبرامج تساهم في ترقية هذه المؤسسات.

2- إن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تطور مستمر من سنة إلى أخرى حيث وصلت إلى نسبة تتجاوز 98% من المؤسسات المتواجدة في الجزائروهذا راجع للتدابير والإجراءات والبرامج التي تضعها من فترة إلى أخرى بهدف تسهيل إنشاء هذا النوع من المؤسسات، بالإضافة إلى محاولة تسوية المشاكل والعراقيل التي تعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3- رغم التطور في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإنشاء الذي يظهر في كل عام إلا أن هذه المؤسسات لا زالت تعاني من مشاكل وعوائق تمنعها من الاستمرارية وهذا ما لاحظناه في تطور معدلات الشطب خلال فترة الدراسة.

4- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الإحصائيات المتوفرة هي مؤسسات مصغرة أو صغيرة جدا بنسبة 98% وهذا ما يفسرعدم النهوض بالقطاع بالشكل المخطط له كون هذه المؤسسات المصغرة ليس لها التأثير الكبير على الاقتصاد الوطني مقارنة بالدول المتقدمة التي نلاحظ فيها غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات صغيرة.

5- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوزع على مناطق الشمال بنسبة تفوق 70 % وهو ما يحدث خطرا على التنمية الجهوية ويؤثر على التنمية الاقتصادية.

6- ساهمت المؤسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وبناءا على الإحصائيات المتوفرة في الدراسة في خلق مناصب عمل بحوالي24% من حجم السكان المشتغلين وبالتالي ساهمات في تقليص حجم البطالة وان كان بشكل ضئيل، إلا أن التزايد المستمر في مناصب الشغل خلال سنوات الدراسة يوضح الدور الذي تلعبه هده المؤسسات في التشغيل.

7- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لها دور في القيمة المضافة وساهمت في الرفع من الناتج الداخلي الخام إلا أن هذه المساهمة مازال تأثيرها ضعيف مقارنة مع تأثير قطاع المحروقات.

وبناء على الدراسات السابقة التي ذكرت ودراسات أخرى لم تذكر وقد أشير اليها في المراجع قام الطالب بإعداد هذه الدراسة والتي من خلالها صيغت الإشكالية .

**إشكالية الدراسة:** بناء على ما تقدم، فإن اشكالية هذه الدراسة صيغت على النحو التالي:

**ما مدى فعالية الســياســـة الحكومية في دعم وتطوير المؤســســـات الصـــغيرة والمتوســـطة في الجزائر؟**

**الأسئلة الفرعية:**

1. ما هي العوامل المؤثرة في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
2. ما مدى مساهمة السياسة الحكومية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
3. ما هو واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى بلدية ورقلة ؟

**حدود الاشكالية :**

**الحدود العلمية:** موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له جوانب عديدة للدراسة . ومن خلال دراستنا هذه تطرقنا إلى المفهوم العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على تعريف المشرع الجزائري لهذا النوع من المؤسســات ومعرفة خصــائص وأهمية هذا القطاع ، بالإضــافة إلى المشــاكل التي تعترضــه والسياسة الحكومية تجاه هذا القطاع ودورها والآليات المسخرة للقطاع .

**الحدود المكانية:** تدخل هذه الدراســة في حدود المســاحة الجغرافية للجزائر بصــفة عامة لمعرفة كيف تساهم هذه المؤسسات في تطوير الاقتصاد على المستوى الوطني، وفي حدود مساحة بلدية ورقلة بصفة خاصة –دراسة ميدانية– لمعرفة قدرة مساهمة هذه المؤسسات في التنمية على المستوى المحلي.

**الحدود الزمنية :** تم التركيز على واقع المؤســســات الصــغيرة والمتوســطة في الجزائر بصــفة عامة وعلى مستوى بلدية ورقلة بصفة خاصة والسياسة الحكومية المنتهجة خلال الفترة الزمنية المحددة من سنة 2014 إلى غاية 2017 لكون هذه الفترة شهدت فيها الجزائر وضعية مالية صعبة بسبب انخفاض أسعار البترول الذي كان له تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني وعلى ميزانية الدولة.

**فرضيات الدراسة:**

**الفرضية الأساسية :**

السياسة الحكومية لا تؤثر بشكل فعال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

**الفرضيات الجزئية:**

1. العوامل المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساهم في تطويرها.
2. ساهمت السياسة الحكومية بشكل غير فعال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.واقع المؤسـســات الصـغيرة والمتوسـطة على مسـتوى بلدية ورقلة لا يعكس القدرات البشـرية والمادية الموجودة بها.

## الاطار المنهجي :

تم الاعتماد على المنهج الوصـفي لوصـف كل ما يتعلق بالمؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة ودورها في الاقتصـاد الوطني والاقتراب القانوني والمؤسـسـي بالإضـافة إلى المنهج التحليلي والمنهج الإحصـائي من خلال دراسة الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقيام بتحليل الجداول الإحصائية والأشكال البيانية باستخدام برنامج Excel و spss25.

## مصطلحات البحث:

هناك بعض المصـطلحات الأسـاسـية مسـتعملة في هذا البحث والتي تتمحور حول الموضـوع يمكن ذكرها وهي:

1- **المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة:** تعريفها يختلف من دولة الى أخرى ، ومن هيئة الى أخرى ونجد هذا الاختلاف من حيث العدد ، الحصيلة السنوية ، رقم الاعمال وهي مؤسسات تشمل المجالات الثلاثة: الانتاج ، الخدمات ، التوزيع .وتتميز بخصائص تؤهلها بأن تكون من أهم البدائل لقطاع المحروقات.

2- **السياسة الحكومية** : وتتمثل في الخطط والبرامج والآليات التي تضـعها الحكومة من خلال سياستها العامة من أجل انجاز أوتوسيع أو تغيير أو تصـحيح أو استبدال مشاريع أو مخططات أو برامج من أجل تحسـينها وتطويرها وترقيتها لغرض توفير الخدمات العامة تلبية لرغبة المواطنين وينبغي أن تتماشـى هذه العمليات المرحلة الزمانية المعاشة.

3- **الوضـعية المالية:** وهي الوضـعية التي عاشـتها الجزائر من جراء انخفاض أسـعار البترول والتي أدت الى ضـعف القدرة المالية للدولة مما أسـتوجب اللجوء إلى الاقتطاع من الادخارات المالية لدى بنك الجزائر من " صندوق ضبط الإيرادات ".

## خطـــــة الدراســـــة

**مقدمة**

**الفصل الأول : الاطار النظري للدراسة**

**مقدمة الفصل**

**المبحث الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراحل تطورها**

المطلب الأول : تعاريف المنظمات الدولية

المطلب الثاني : أسباب اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

**المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها وبروزها**

المطلب الاول : أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: معايير بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**المبحث الثالث : خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها**

المطلب الاول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**المبحث الرابع : السياسة الحكومية**

المطلب الأول: تعريف السياسة الحكومية

المطلب الثاني: تصنيف السياسة الحكومية

المطب الثالث: سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**خاتمة الفصل الأول**

**الفصل الثاني : سياسة الحكومة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**

**مقدمة الفصل**

**المبحث الأول : دور السياسة الحكومة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

المطلب الاول : السياسات المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني : أثر السياسة الحكومية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها**

المطلب الاول : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري

المطلب الثاني : سياسات الدعم وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

**المبحث الثالث: إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

المطلب الاول : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني : حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**خاتمة الفصل الثاني**

**الفصل الثالث: الدراسة الميدانية**

**مقدمة الفصل**

**المبحث الأول: إطار ومنهجية الدراسة الميدانية**

المطلب الأول: وسائل جمع البيانات

المطلب الثاني: مجتمع وعينة وحدود الدراسة الميدانية

المطلب الثالث: فرضيات الدراسة، أدوات وأساليب التحليل

**المبحث الثاني: خصائص ومميزات عينة الدراسة**

المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات المدروسة

**المبحث الثالث: اختبار الفرضيات، تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة**

المطلب الاول: اختبار الفرضيات

المطلب الثاني: تحليل، تفسير نتائج الدراسة

المطلب الثالث: المشاكل والعوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

**خاتمة الفصل الثالث**

**الخاتمة**

**نتائج**

**توصيات**

## صعوبات البحث :

عدم توفر كتب كافية فيما يخص هذا الموضـــوع بالذات واعتمدنا في هذا البحث على المعلومات المتوفرة في المقـالات والمـذكرات والملتقيـات والمجلات التي تتضـــمن معلومـات تخـدم هـذا البحـث وقريبة الصلة بذلك.

# الفصل الأول

# الإطار النظري للدراسة

## الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

### مقدمة الفصل:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احدى الدعائم الرئيسية لتطوير الاقتصاد وأهم محركات التنمية لكونها مصدرا للثروة وإنشاء مناصب الشغل وتحسين الدخل الوطني و تتميز بالقدرة على التأقلم في المحيط الاقتصادي العالمي الذي يتصف بالتجديد والتغيير المستمر الشيء الذي جعلها محل اهتمام متزايد من قبل العديد من الدول والتي حرصت على زيادة نجاحها بتوفير المناخ الملائم لإنمائها وتوسعها في الأسواق الدولية من خلال وضع برامج واتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة عليها، واستمرار نموها لتكون أفضل أداة لتحقيق التنمية الشاملة.

سنعرض في هذا الفصل الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنوع من التفصيل وذلك من خلال المباحث الثلاثة وسنتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيها نعرض مختلف التعريفات الدولية والاقليمية من المنظمات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما نعرض التعريف الذي وضعه المشرع الجزائري لها ونعرج على أسباب اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى مختلف الهيئات والمنظمات، ...

اما المبحث الثاني سنتطرق الى أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها وفي المبحث الثالث نبين خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

### المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال الخوص والبحث في مختلف الكتب والمذكرات والبحوث ذات الصلة بهذا الموضوع لم نجد تعريفا موحدا ودقيقا لهذا النوع من المؤسسات، حيث يوجد أحيانا أكثر من تعريف واحد في الدولة الواحدة ، و لقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها و من أهم المعايير الشائعة ، معيار العمال، معيار رأس المال، معيار الحصة السوقية، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معياراستهلاك الطاقةو لكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، و هنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى و الأدنى لعدد العاملين و من بين التعاريف ما يلي:

## المطلب الأول: تعاريف المنظمات الدولية

من بين التعاريف المعتمدة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تعاريف المنظمات والتكتلات الدولية مثل:[1]

### أولا: تعريف الاتحاد الأوروبي:

يعرف الاتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل أقل من 250 عاملا، لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو ومجموع ميزانيتها أقل من 43 مليون يورو، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالهاأو في حقوق التصويت 25 %.

**الجدولرقم(1-1): يبين تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الاوروبي.**

| المؤسسات | عدد الموظفين | رقم الأعمال السنوي | مجموع الموازنة السنوية (بالاورو) |
|---|---|---|---|
| **مؤسسة المصغرة** | من 01 إلى 09 | أقل من 2 مليون | أقل من 2 مليون |
| **مؤسسة الصغيرة** | من 10 إلى 49 | أقل من 10 مليون | أقل من 10 مليون |
| **مؤسسة المتوسطة** | من 50 إلى 249 | أقل من 50 مليون | أقل من 43 مليون |

**المصدر:** من إعداد الطالب اعتمادا على التعريف الموجود في أطروحة دكتوراه أحمد مجدل، إدراك اتجاهات المسؤولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر، بالتطبيق على ولاية غرداية، جامعة الجزائر، جوان 2004 ، ص32.

### ثانيا – تعريف البنك الدولي:

يتعامل البنك الدولي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التعريف الذي حددته دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات[2]:

**1- المؤسسة المصغرة:** وهي التي لم يبلغ عدد عمالها عشرة (10)، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، ولم يتعد حجم مبيعاتها السنوية 100.000 دولار أمريكي.

**2- المؤسسة الصغيرة:** وهي التي تضم أقل من 50 عاملا، ولم يتعد كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية ثلاثة ملايين دولار أمريكي.

**3- المؤسسة المتوسطة:** وهي التي تضم أقل من 300عامل ولا يفوق كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية 15 مليون دولار أمريكي.

---

[1] مسغوني منى، **تسيير الكفاءات والاداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**مذكرة دكتوراه في علوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)2013/2012 ص5.

[2] أحمد مجدل، **إدراك اتجاهات المسؤولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر، بالتطبيق على ولاية غرداية**، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر، جوان2004، ص32.

**الجدولرقم(1– 2): يبين تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي.**

| نوع المؤسسة | عدد العمال | الموجودات (دولار) | رقم الأعمال السنوي (دولار) |
|---|---|---|---|
| مؤسسة صغرى | من 01 الى 09 | 100.000 | 100.000 |
| مؤسسة صغيرة | من 10 الى 49 | 3.000.000 | 3.000.000 |
| مؤسسة متوسطة | من 50 الى 299 | 15.000.000 | 15.000.000 |

**المصدر**:من إعداد الطالب اعتمادا على التعريف الموجود في أطروحة دكتوراه أحمد مجدل، إدراك اتجاهات المسؤولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر، بالتطبيق على ولاية غرداية، جامعة الجزائر، جوان 2004، ص34،35.

**ثالثا: تعريف لجنة الأمم المتحدة:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: [1]

**أ– في الدول النامية:**

**مؤسسة صغيرة:** وهي كل مؤسسة يتراوح عدد عمالها ما بين15–19 عامل.

**مؤسسة متوسطة:** وهي كل مؤسسة يتراوح عدد عمالها ما بين20 –90 عامل.

**مؤسسة كبيرة:** كل مؤسسة بلغ عدد عمالها أكثر من 100عامل.

**ب–بالنسبة للدول الصناعية:**

**مؤسسة صغيرة:** وهي كل مؤسسة يتراوح عدد عمالها ما بين05– 99 عامل.

**مؤسسة متوسطة:** وهي كل مؤسسة يتراوح عدد عمالها ما بين100–499 عامل.

**مؤسسة كبيرة:** وهي كل مؤسسة بلغ عدد عمالها أكثر من 500 عامل.

**رابعا: تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية:**

تعرف هذه اللجنة المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يجب أن يستوفي شرطين أو خاصيتين على الأقل مما يلي:[2]

- **استقلال الإدارة:** المديرون هم أنفسهم ملاك المشروع بصفة عامة.
- **رأس المال:** يتم توفيره بواسطة المالك الفرد أو مجموعة صغيرة من الملاك.
- **العمل في منطقة محلية:** يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.
- **حجم المشروع** : صغير نسبيا بالنسبة للصناعة التي ينتمي اليها المشروع.

[1] ماجدة رحيم، **واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، دراسة حالة الجزائر ،2003 الى2017**،(مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية.جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)2018/2017، ص5.

[2] هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية** ، ط1، جامعة الدول العربية مصر،ص16.

## خامسا- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من دولة إلى أخرى إلا أن الملاحظ أن كل الدول العربية تعتمد على معيار عدد العمال في التعريف إضافة إلى معايير أخرى حسب كل دولة وإليكم تعريفات بعض الدول العربي والمبينة حسب الجدول الآتي:

**الجدول رقم (1-3) يوضح مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية.**

| الدولة | نوع المؤسسة | عدد العمال | معايير أخرى |
|---|---|---|---|
| مصر | **المؤسسات الصغيرة** | أقل من 50 عامل | رأس المال بين 50 ألف ومليون جنيه مصري |
| السعودية | **مؤسسات صغيرة**<br>**مؤسسات متوسطة** | بين 1- 20 عامل<br>بين 21- 100 عامل | رأس المال المستثمر لا يفوق 20 مليون ريال سعودي |
| الكويت | **مؤسسات صغيرة**<br>**مؤسسات متوسطة** | أقل من 10 عمال<br>بين 10- 50 عامل | لا يتجاوز رأس المال 200 ألف دينار كويتي |
| البحرين | **مؤسسات صغيرة**<br>**مؤسسات متوسطة** | بين 11- 50 عامل<br>بين 51- 150 عامل | رأس المال المستثمر للمؤسسات الصغيرة في حدود 100 ألف دينار |

**المصدر**: غربي حمزة، قمان مصطفى، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة فيا لدول العربية، الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة أفريل2012، ص13.

## سادسا- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الجزائر كغيرها من الدول النامية لم تتبن تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال الى غاية 2001/12/12 حيث جاء القانون التوجيهي رقم 01-18 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليعطي تعريفا واضحا لها في المادة الرابعة منه الا ان هذا القانون تم تغييره بالقانون 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 ليتلائم مع المستجدات الدولية حيث جاء كما يلي:[1]

يعرف المشرع الجزائري وبمقتضى القانون رقم 17-02 لا سيما المادة الخامسة منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي " تعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

**1**- تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا (الأشخاص المستخدمونهم عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي).

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم02/17، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 2017/01/10، **الجريدة الرسمية**، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11،ص 5.

**2**- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري (الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمالأو مجموع الحصيلة هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا).

**3**-تستوفي معيار الاستقلالية (المؤسسة المستقلة هي كل مؤسسة لا تمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخربلا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

كما نص القانون على تعريف كل صنف من أصناف هذه المؤسسات كما يلي:[1]

**1- المؤسسة المتوسطة:** هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي مابين (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائريأو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتين (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (01) دينار جزائري.

**2- المؤسسة الصغيرة:** هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.

**3- المؤسسة الصغيرة جدا:** هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين شخص (1) واحد إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي اقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

**والجدول رقم:(1-4) يوضح أصناف ومعايير المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر قانون 17-02.**

| نوع المؤسسة | عدد العمال | رقم الأعمال (دينار جزائري) | الحصيلة السنوية (دينار جزائري) |
|---|---|---|---|
| **مؤسسة متوسطة** | من 50 الى 250 | 400 مليون- 4 مليار | 200 مليون- 1 مليار |
| **مؤسسة صغيرة** | من 10 الى 49 | لا يتجاوز 400 مليون | لا يتجاوز مأتي 200 مليون |
| **مؤسسة صغيرة جدا** | من 01 الى 09 | أقل من 40 مليون | لا يتجاوز 20 مليون |

**المصدر**: من إعداد الطالب إعتمادا على التعريف الموجود في القانون رقم02/17، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 2017/01/10، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11 ص ص5،6.

**<u>ملاحظة:</u>** إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02/17،مرجع سابق، ص6.

## المطلب الثاني: أسباب اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة اسباب أدت إلى اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تباينت هذه الأسباب بين كل من المفكرين، الدول والهيئات الاقتصادية حيث حالت دون الوصول إلى تحديد تعريف واحد لهذا النوع من المؤسسات ومن بين الأسباب مايلي[1]:

**اولا- اختلاف درجة النمو الاقتصادي:** إن اختلاف درجة النمو بين الدول يعكس التطور الحاصل في كل دولة كما يعكس أيضا وزن الهياكل الاقتصادية من مؤسسات ووحدات اقتصادية، فالمؤسسات الصغيرة في بلد مصنع يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في دولة نامية، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية.

**ثانيا- تنوع النشاط الاقتصادي:** عند مقارنة بين المؤسسات لفروع مختلفة نجد على سبيل المثال مؤسسة تضم 500 عامل تعتبر كمؤسسة صغيرة في قطاع صناعة السيارات، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**ثالثا- تعدد النشاط الاقتصادي:** تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي اليه مثال على ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى المؤسسات الصناعية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته ولذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطه.

**رابعا- أسباب تقنية:** تتلخص في مدى الاندماج بين المؤسسات فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماج يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبرى بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبيرمن المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدّة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

**خامسا- أسباب سياسية:** تتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بهذا القطاع للتقليل من الصعوبات التي تواجهها يمكن هذا العامل من تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتباين حدودها والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية.

## المطلب الثالث: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بأربعة مراحل أساسية هي:[2]

---

[1] خالد مدخل،**التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،دراسة حالة الجزائر ،2005-2010**،(مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)2012/2011،ص3.

[2] محمد قوجيل،**دراسة وتحليل دعم المقاولاتية في الجزائر ،دراسة ميدانية**، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)2016/2015، ص ص 134-137.

**أولا- مرحلة ما بين 1962-1979:**

بعد الإستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت مملوكة للمستوطنين متوقفة عن الحركية الإقتصادية، الأمر الذي جعل الدولة تصدر قوانين مثل الأمر رقم 20/62 الصادر في1962/08/21 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم32/62 الصادر بتاريخ 1962/11/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسييرها، وأصبحت تابعة للدولة.

وخلال الفترة الممتدة بين 1965-1970 أنشأت الدولة حوالي عشرين شركة وطنية في قطاع الصناعة من أجل بناء قاعدة لسياسة التصنيع المكثف. هذه الشركات الجديدة كرست سياسة التسيير الذاتي المنتهجة منذ عام 1963 وخلال هذه الفترة وحتى منتصف العقد 1970 ظهرت شركات أخرى بنفس الشكل القانوني في قطاعات أخرى من النشاط الاقتصادي: الزراعة، والتجارة، والنقل، والإسكان والأشغال العامة،...

خلال عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية عام 1982، وصل عدد الشركات إلى 150 شركة، مع 1000 وحدة إنتاج للسلع والخدمات، فقد شكلت الخلية الأساسية لهذا النظام الاقتصادي الذي تعتبر فيه الدولة الفاعل الرئيسي، والمالكة للموارد المالية في الدرجة الأولى من خلال استغلال النفط والغاز في عملية تخصيص الموارد في سياق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فرضت الدولة نفسها كفاعل رئيسي في الاقتصاد، مالكة هذه الشركات ومسؤولة عن إنشائها وتسييرها أيضا و لضمان سيطرتها على إدارة شركاتها، وضعت العديد من الأجهزة والتي تعمل على: الموافقة على أي استثمار، تصريحات الاستيراد، توطين الحسابات في بنك واحد، التحديد الإداري للأسعار والحالة العامة للعامل، وتعيين المسيرين عن طريق القانون والرقابة العامة من قبل الوزارة المشرفة على قطاع النشاط. كما تبدو أيضا نتائج إدارة الدولة لهذه الشركات من خلال العديد من العمليات المتكررة لإعادة الهيكلة المالية التي تدعمها وزارة المالية خلال تلك الفترة، واستعادة التوازن المالي لهذه الشركات من العجز المزمن.

وفي ظل تبني الخيار الإشتراكي، وإعطاء الدور الأساسي للقطاع العام، واعتماد سياسة الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الإقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة نتيجة تطبيق السياسة الإشتراكية.

**ثانيا- مرحلة مابين 1980- 1993:**

منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الإقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد كان المخططان الأول (1984/1980) والثاني (1989/1985)، يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الإختيار

الإشتراكي، وإعادة الإعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسة الصناعات المصنعة الكبرى فصدرت العديد من القوانين، سواء القوانين المتعلقة بالإستثمار (القانون المؤرخ في 1982/08/21) أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الإقتصادية (المرسوم 242/80 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980)، والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات (المرسوم 192/88 المؤرخ في 4 أكتوبر 1988)، ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر إلى المساعدات الإئتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية، وتطور علاقتها معها قامت اعتبارا من سنة 1989 بتطبيق بعض الإصلاحات والقوانين كان الهدف منها التوجه نحو انفتاح اقتصادي وتهيئة الإطار العامل خوصصة المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسييرالإداري للإقتصاد الوطني.[1]

شهدت هذه الفترة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة، وتأثرت بعضها سلبيا خاصة تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون النقد والقرض 1990 وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار خاصة أسعار الصرف وما رافقها من انخفاض لقيمة العملة الوطنية وزيادة خسائر الصرف للمؤسسات الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتم صدور قانون الإستثمار على شكل مرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 1993/01/50 الذي يهدف إلى ترقية الإستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب والتقليص من آجال دراسة الملفات وإجراءات إنجاز العقود وتسريع التحويلات وتعزيز الضمانات...إلخ .واستمرت هذه الإجراءات المماثلة بعد 1993 حيث أصبحت لها تأثيرات هامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في سنة 1991 أنشأت الجزائر وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993 من أجل ترقية هذه المؤسسات.

مرت هذه الوزارة بعدة تطورات، فقد أضيف إليها بعد ذلك قطاع الصناعات التقليدية، وبعد التعديل الحكومي في 29 ماي 2010، أصبحت تسمى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنشأت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع، ومنها المشاتل والمحاضن ومراكز التسهيل، وكذلك المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تجدر الإشارة في هذا الإطار أن هذه الوزارة تم إلغاء مهامها بصفة نهائية في ماي 2014 أين تم إدماجها مع وزارة الصناعة المسماة اليوم " وزارة الصناعة والمناجم".[2]

[1] صالح الصالحي، مداخلة بعنوان:**أساليب تنمية المشروعات الصغيرة في الإقتصاد الجزائري**،ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي:الإشكاليات وآفاق التنمية،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،18-22 جانفي 2004.

[2] مرجع سابق، ص136.

**ثالثا- مرحلة مابين 1994- 2001:**

عرفت هذه المرحلة تحولات جذرية للإنتقال من إقتصاد إداري إلى إقتصاد منفتح، يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صـــندوق النقد الدولي من خلال إلتزام الجزائر بتنفيذ برنامج الإســـتقرار الإقتصـــادي (10 أفريل 1994-13 ماي 1995) وتطبيق برنامج التصـــحيح الهيكلي متوســـط المدى ما بين 13 مارس 1995 إلى 10 أفريل 1998، وعُقدت مجموعة من الإتفاقات مع البنك الدولي من أهمها: برنامج التعديل الهيكلي لسـنة 1998 لمدة سـنتين وأتاحت هذه العلاقة مع المؤســســـات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعد اتفاق إعادة جدولة الديون الجزائرية وإعادة هيكلة بعضـها الآخر. وأدت هذه العلاقة من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسـات النقدية والمالية والتجارية والإقتصادية التي أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الإنفتاح.

**رابعا- المرحلة الرابعة ( ما بعد 2001 ):** شـــهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد في تطوير المؤسسة الإقتصادية سواء تعلق الأمر ببرنامج التأهيل أو المنظومة القانونية لتطوير الإسـتثمار وترقية المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة وذلك باصـدار قوانين جديدة تتمثل في الأمر رقم 03/01 الصـــادر في 20 أوت2001، القانون التوجيهي رقم18/01 الصادر في 2001/12/12، المراسيم الصادرة سنة 2003 المتعلقة بالمشاتل والمحاضن ومراكز التسهيل وغيرها، المراســيم الصـــادرة في ديســمبر 2003 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتســيير القرض المصـــغر وأشـكال الدعم والإسـتفادة من الآلية الجديدة بغية توفير مناخ اقتصـادي ملائم لترقية إنشـاء المؤسـسـات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال هذه الاجراءات ازداد عـــدد المؤسســـات الصغيرة والمتوسطـــة، فالإحصائيات تشير إلى أن نصف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في الجزائر أنشئت خلال الفترة 2001-2007، أي بعد صـــدور القانون التوجيهي لترقيـــة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 12 ديسمبر 2001، ففي نهاية سنة 2010 عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تطورا ملحوضا في العدد ، حيث ازداد ثلاثة أضعـاف العدد المسجـل في سنة 2003 و خلاف ذلك فقد شهد قطـاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية انخفاضا خلال 07 سنوات، أما المؤسســات الحرفية فقد ارتفع عددها خلال سنة 2003 الى 2009. [1]

وتماشـيا مع مسـتجدات الوضـع ومن اجل خدمة التنوع الاقتصـادي وتغيير نمط النمو في سـياسـة تنويع الاقتصـــاد جاء القانون التوجيهي لتطوير المؤســـســـات الصـــغيرة والمتوســـطة 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 الذي يدخل ضـــمن الســـياســـة العامة للحكومة والمخطط القطاعي الذي يهدف

[1] نفس المرجع، ص 137.

الى تشـجيع ودعم انشـاء الثروة خارج قطاع المحروقات وهذا من اجل مواجهة انخفاض الموارد البترولية وتخفيف تبعية الاقتصـاد لتقلبات الاسـواق النفطية الدولية مما يعزز اسـهام القطاع الصـناعي في الناتج الداخلي الخام ويطور قطاع الخدمات الذي يتوفر على فرص واعدة للاستثمار وعلى هذا الاساس صار من الضـروري اصـدار قانون جديد يخلف القانون التوجيهي 01-18 يتماشـى مع التحولات الحاصـلة على المستويين الاقتصادي والمالي وطنيا ودوليا. ويعتبر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام السلطات العمومية لانها ستسمح بتحقيق أهداف النمو الاقتصادي المتنوع والاستقرار الاجتماعي على المستوى الاقتصادي الكلي. كان الهدف من انشاء قانون جديد هو تحقيق قفزة نوعية جديدة لسياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق نظرة مبنية على ثلاثة أبعاد وهي الانشاء والنمو والاستدامة.

لقد تم اعداد مشروع هذا القانون في بادئ الامر في منهجية تشاركية تم فيه فتح مشاورات واسعة وأخذ الوقت الكافي لكل الفاعلين، حيث تم إثراء ومناقشة مشروع هذا القانون في اجتماع مجلس الحكومة المنعقد في شـهر فيفري 2013 واجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية 2016 ، شـارك فيه أعضـاء لجنة الشـؤون الاقتصـادية والتنمية والصـناعة والتجارة والتخطيط بالمجلس الشـعبي الوطني وممثل الدائرة الوزارية لوزارة الصـناعة والمناجم ومدراء عامون لهيئات الدعم للمؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة وبنوك ومؤسـسـات مالية وجمعيات مهنية وخبراء اقتصـاديون. ولقد نوقش مشـروع هذا القانون يوم الاحد 13 نوفمبر 2016 من طرف أعضاء المجلس الشعبي الوطني.[1]

## المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها وبروزها

### المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف طبيعتها ويمكن ذكرها وفق ثلاثة أشكال أساسية وهي: [2]

**أولا- حسـب الشـكل القانوني:** يتوقف الشـكل القانوني للمؤسـسـة على طبيعة و حجم رأس المال المسـتثمر فيهـا وطريقة تمويله، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأشخاص ووفقـا لهذا المعيار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميع المؤسسات ذات الشكل غير المؤسسي مثل: [3]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مشروع القانون المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة،الفترة التشـريعية السـابعة،الدورة البرلمانية العادية 2017/2016،**الجريدة الرسـمية للمناقشـات** رقم 252، بتاريخ 2016/11/13 ص ص3،4.

[2] عمر بن جيمة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تخفيف البطالة بمنطقة بشار**، (مذكرة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، مدرسة الدكتوراء إدارة الافراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية) 2011/2010، ص 5.

[3] إلهام فخري طملية، **التسويق في المشاريع الصغيرة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ،2009، ص 25.

- **المؤسسات الفردية:** وهي المؤسسات التي يملكها شخص واحد أو عائلة.

- **الشركات والمؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص أو أكثر:** يلتزم كل واحد منها بتقديم حصة عينية أو نقدية، ويعود عليهم في النهاية بالأرباح أو الخسائر وتنقسم بدورها إلى شركات الأشخاص وشركات الأموال.

**ثانيا- حسب شكل الملكية:** وتنقسم إلى:

-**المؤسسات الخاصة:** وهي المؤسسات التي تنشأ من طرف شخصين أو مجموعة من الأشخاص يتمتعون بحق إنشاء الملكية أو التسيير إذ أن رأس مالها هو مجموع كل مساهمات المنشئين لها،أما تقسيم الأرباح فيكون حسب مساهمة الأفراد في المؤسسة سواء كان رأس مال أو خدمات وبالتالي هذا النوع من المؤسسات يكون تمويلها وحق تسديد ديونها ذاتيا.

-**المؤسسات المختلطة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكياتها إلى مزيج من القطاع العام والخاص.

-**المؤسسات العمومية:** وهي مؤسسات ذات طابع عمومي حيث تتكفل الدولة أو الحكومة بالتسيير الاقتصادي المنتهج، ففي النظام المركز (التخطيط المركزي) تظهر هذه المؤسسات على أنها ملك للدولة أي لا يساهم الأفراد في التسييرأو التمويل لإنشاء هذه المؤسسات العمومية، وإن كانت فقد تكون أكبر مساهمة من الدولة.

**ثالثا-حسب الشكل الاقتصادي:** وتنقسم إلى:[1]

-**المؤسسات الصناعية:** تختلف هذه المؤسسات حسب حجم النشاط إذ نجد مؤسسات الصناعة الثقيلة أو الاستخراجية كمؤسسات الحديد والصلب، مؤسسات الهيدروكاربونات، وما يميز هذا النوع من المؤسسات كبر حجم رؤوس الأموال المستخدمة والكفاءة والمهارات العالية، كما نجد أيضا مؤسسات الصناعة التحويلية أو الخفيفة كمؤسسات الغزل، النسيج ومؤسسات الجلود .

-**المؤسسات التجارية:** وهي المؤسسات التي تهدف إلي زيادة إنتاجية بعض المؤسسات الأخرى كمؤسسات التأمين والبنوك.

-**المؤسسات الفلاحية:** وهي المؤسسات التي تهدف إلي زيادة إنتاجية الأراضي الفلاحية واستصلاحها وتقوم بثلاث أنواع من الإنتاج: نباتي، حيواني، سمكي .

-**المؤسسات المالية:** هي المؤسسات التي تهتم بالنشاطات المالية كمؤسسات الضمان الاجتماعي والبنوك.

[1] عمر بن جيمة، مرجع سابق، ص6.

– **مؤسسات الخدمات:** وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كمؤسسات النقل، البريد والموصلات والمؤسسات الجامعية، إذن نشاطها الأساسي تقديم الخدمات بمقابل وبدون.

**رابعا–حسب طبيعة منتجاتها:** فتنقسم إلى:

– **المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية:** مثل المنتجات الغذائيةوتحويل المنتجات الفلاحية ومنتجات الجلود والأحذيةوالنسيجوغيرها ما يميز هذه الصناعات هو أنها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

– **المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطية:** المختصة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيك، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

– **المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز:** تتميز هذه المؤسسات عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فان مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقامن قطع الغيار المستورد.

## المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلصت إحدى الدراسات المتخصصّة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود أكثر من 250 تعريفا، وهذا لاختلاف المعايير التي اعتمد عليها في تحديد مفهوم هذه المؤسسات، وهذه المعايير منها الكمية ومنها النوعية: [1]

**أولا–المعايير النوعية:** تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المؤسسات عن الكبيرة من حيث:

– تمركز ملكية المؤسسة بيد عدد محدود من الأفراد.
– أن يكون إنتاجها محلياً، ونصيبها من السوق الذي تنافس فيها صغيراً نسبياً.
– احتياجاتها من خدمات البنية الأساسية متواضعة،كما تعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية.
– احتياجها لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم، فالتخصص الإداري قليل نسبياً.
– مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال.

[1] حدة رايس، فطيمة الزهرة نوى، **دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة – دراسة حالة الجزائر**– ملتقى استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة أفريل 2012، ص3.

**ثانيا– <u>المعايير الكمية</u>:** وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها:[1]

– **<u>المعيار الأحادي</u>:** كمعيار العمالة، ومعيار رأس المال، ومعيار حجم أو قيمة الإنتاج والمبيعات ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة.

– **<u>المعيار الثنائي</u>:** كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها.

– **<u>المعيار المركب</u>:** الذي يضم عدة معايير في آن واحد معاً كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك.

ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر استخداما من المعايير الوصفية.

## المطلب الثالث: معايير بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالنسبة للدول التي هي في مرحلة انتقالية كالجزائر، فإن سياق "المعايير " غالبا مرتبط بإنشاء تشريع وتنظيم يسمح بالنشاط الخاص، يوضح حقوق الملكية، بوجود مؤسسات تعمل في إطار نظرة السوق، نظام بنكي، وجود المنافسة، قانون تجاري وأخلاق الأعمال تتمثل هذه المعايير فيما يلي:[2]

**أولا– الاستقرار الاقتصادي:** يمثل العامل الأكثر تحديدا في قرار المؤسسة، من الواضح أنه من غير الممكن تقريبا الدخول في نشاط المؤسسة وبشكل مقبول في سياق من التضخم المتقدم، نسبة فائدة لا يمكن التنبؤبها،عدم التأكد والغموض يصبح غير مقبول بالنسبة للأعمال في سياق عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، فمثلا عدم الاستقرار النقدي في العديد من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية كالجزائر، خلق بيئة صعبة من أجل بروز المؤسسات.

**ثانيا– الجباية:** تعاني المؤسسات الصغيرة من ضغوطات جبائية ناتجة عن عدة أسباب أخرى، مثلا تعقد أنظمة فرض الضرائب وتغيرها المستمر والفساد في الإدارات الجبائية المحليةأو الجهوية، وبالتالي من الضروري إصلاح هذا النظام بهدف التقليل من المؤسسات غير الرسمية وتشجيع أصحابها على الدخول إلى الاقتصاد الرسمي.

**ثالثا– معايير الدخول:**من الواضح أنه من أجل تسجيل المؤسسات الجديدة، فالإجراءات طويلة وبيروقراطية في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية نحو اقتصادالسوق، وهذا من بين الخمس مشاكل الأساسية بالنسبة لإنشاء المؤسسات.

---

[1] جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، مداخلة حول **<u>دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني</u>**، الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع جامعة علي لونيسي–البليدة2، 2017/04/25،ص8.

[2]Firras Mohammed, **<u>Impact des politiques d'aide à l'entrepreneuriat sur l'émergence d'espritd'entreprise chez les jeunes, cas : ANSEJ de Tizi–Ouzou</u>**, (Mémoire de magister en Sciences de Gestion, option : Management des entreprises), Université Mouloud Mammeri Tizi Ouzou, Juin 2012, p 46.

**رابعا- تطبيق التشريعات:** في معظم الدول الانتقالية يوجد حاليا تشريع مشجع على وجود القطاع الخاص ينطلق من القوانين حول الخوصصة، الإفلاس ومكافحة الاحتكار، إلا أن ضعف تطبيق القوانين يمثل عائقا رئيسيا أمام بروز روح المؤسسة وعامل محدد بالنسبة لمستثمري المستقبل.

**خامسا- سياسات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** اعتمدت معظم الدول الصناعية منذ عدة سنوات سياسات وبرامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونلاحظ نفس الشيء في الدول الانتقالية إيمانا منها بضرورة تشجيع تنمية روح المؤسسات، بحيث وضعت هيئات للدعم المالي المباشرفي شكل إعانات، قروض تعاقدية وأنظمة ضمان القروض معتمدة من طرف الدولة، من جهة أخرى، فالحكومات عملت على تشجيع تنمية البنى التحتية للمؤسسات، إنشاء وكالات ومنظمات وطنية وجهوية للتنمية أو لمساعدات أخرى التي تُمنح غالبا لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع النصح والدعم المالي.

**سادسا- سوق السلع:** يلعب تطور التكنولوجيات الإعلامية دور هام في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب التكلفة المنخفضة للاستثمار في هذه التكنولوجيات واختصار دورة حياة هذه المنتجات وضعف تكلفة نقل المعلومة، من خلال مسار التدمير الخلاق للمؤسسات الذي يتطور بفضل منافسة المؤسسات الجديدة، وتحديدا المؤسسات الصغيرة الأكثر مرونة للتفاعلات.

لقد حولت العولمة ظروف المنافسة إلى عالمية مع التأثيرات العامة على مستوى المؤسسات بصفة عامة وعلى مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، فالبحث عن اقتصاديات الحجم غير مشجع للوحدات الصغيرة بالرغم من أنها أكثر قابلية للتكيف، وموازاة مع العولمة يلعب التقارب الجغرافي أيضا دورا أساسيا في تحريك نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأثيرات تكتل المؤسسات الذي يسمح بهذه التكتلات الدولية، والمشاركة في شبكات، فظهور هذه المجموعات مشجع تماما لهذه المؤسسات في مجال التكنولوجيات المتطورة.[1]

إن تطوير الهياكل الصناعية في إطار تطور الخدمات يسمح بالرد على طلب السلع التي تكون مختلفة وتسمح بإنشاء عدد من المؤسسات الصغيرة الخدمية، والديناميكية الاقتصادية عند الرأسمالية تترجَم من خلال الميل المستمر نحو تخفيض التشغيل المستقل. ومنذ سنوات 1970 عادت بعض الميولات التي تعمل على تفسير التحولات العميقة للنظام الاقتصادي وأصبحت المؤسسات صغيرة الحجم أكثر فعالية من المؤسسات الكبرى.

**سابعا- عوامل عرض العمل:** هذه العوامل أساسا تتمحور حول عرض العمل وحول المتغيرات التي يقف عليها، كما أن الحركية الديموغرافية تلعب دورا إيجابيا على مستوى عدد المؤسسات الذي يكون مرتفع أكثر مع النمو الديموغرافي القوي. أما بالنسبة للكثافة والتحضر لهما تأثير إيجابي في تقريب الأسواق والقدرة على رد الفعل بالنسبة للطلب المتنوع، متوسط مستوى التعليم، وسلبي في الاعتماد

[1] Khaled Bouabdallah, **Entrepreneuriat et développement économique**,Cahiers de CREAD n° 73, 2005,P 9.

على اقتصاديات الحجم المشجعة للمؤسسات الكبرى. ويعتبر هيكل المجتمع فيما يخص بعوامل السن والكثافة السكانية متغير مهم، فقرار المؤسسة ينمو مع السن، كما أن الهجرة تدعم عموما مستوى المؤسسات وكذلك البطالة وسياسة التعليم.

**ثامنا- رأس المال الاجتماعي ووجود شبكات المؤسسات:** أصبحت الموارد العلاقاتية تأخذ أهمية أكثر فأكثر، حيث تمثل الشبكات الشخصية والمهنية لصاحب المؤسسة عوامل مسهلة ومحفزة تسمح بربح الوقت والفعالية تجاه تعقد الإجراءات، فالوصول إلى الموارد يمكن أحيانا أن يكون إشكال صعب المنال بالنسبة للمؤسسة الناشئة، وبالتالي فالاندماج في شبكات يمكن أن يمثل عاملا أساسيا في الحصول على هذه الموارد، حيث يمكن للأشخاص المكوّنين في أحسن المدارس والجامعات أن يستعملوا عدة شبكات من تلك المقترحة عليهم والتي تتكامل مع شبكاتهم الخاصة في إنشاء المؤسسات. هناك بعض الموارد المتاحة أو الخاصة بالفرد: قدراته، معارفه، متاحاته المالية... وأخرى تتواجد في بيئته الشخصية والمهنية وفي أوساط خاصة للمؤسسة، فموارد صاحب المؤسسة في مرحلة إنشاء النشاط هي دائما غير كافية مقارنة بالحاجات، هذا يمثل أحد الأبعاد الرئيسية في شخصية صاحب المؤسسة في قدرته على تحديد الموارد الحيوية والحصول عليها بأقل التكاليف.[1]

**تاسعا- التحفيز المباشر لإنشاء المؤسسات:**تعمل الدولة على التدخل المباشر لتحفيز الشباب على إنشاء المؤسسات من خلال أربع عناصر أساسية:

- تشريع أو تنظيم قانوني مشجع لإنشاء المؤسسات.
- تسهيلات بنكية مشجعة للاستثمار.
- إلغاء ومحاربة معوقات إنشاء المؤسسات.
- دعم نشاط المؤسساتبنظام التكوين والمرافقة في التسيير.

لا يمكن للدول اليوم القيام بكل شيء وأن تكون الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وإنما يقتصر الآن دورها على توجيه، تأطير وتشجيع بروز عدة فاعلين لإقامة صناعات وقيادة وتشجيع المؤسسات العاملة في الميدان والاستفادة من الاندماجفي الاقتصاد المحلي.

من أجل تحفيز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب على السلطات أن تفعل كل شيء من أجل تشجيع وتسهيل عمل الشباب المستقبلي منخلال تذليل العقبات وهذا بزيادة التحفيز المرتبط باستغلال الفرص الواعدة.

[1] Alain Fayolle, **Le métier de Créateur d'entreprise**, Editions d'Organisation 2003, p 60.

**عاشرا-استعمال التكنولوجيا:** تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا لهذا المعيار بأنها تلك المؤسسات التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة و ذات كثافة رأسمالية منخفضة و كثافة عمالية عالية كالصناعات الحرفية و اليدوية و المطابع و المحلات التجارية،...[1]

## المبحث الثالث:خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها:

### المطلب الاول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والتي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، ويمكن إبراز هذه الخصائص فيما يلي:[2]

**أولا- كثافة عنصر العمل:** اغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل وهو ما يتناسب مع فنون الإنتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر إلى رؤوس الأموال اللازمة للمشاريع.

في اروبا ومع بداية الثمانينات عرفت معدلات البطالة ارتفاعا وصل إلى معدل 10% مما أدى بالجماعة الأوروبية المشتركة إلى إعلان سنة 1983 عاما للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم نتيجة التحول من اقتصاد الصناعات التحويلية إلى اقتصاد الخدماتوما واجهته الشركات الكبيرة من صعوبات وقد تنبهت هذه الدول إلى ما حققته الولايات المتحدة الأمريكية من فرص عملفي المؤسسات الصغيرة.

**ثانيا- سهولة اختيار الأسواق:** يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتجه نحو الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة لطبيعة حجم تسويقها خاصة كالأسواق الجهوية إذ أن الإحصائيات في فرنسا تشير أن 82 %من المؤسسات الصغيرة تسوق منتجاتها في أسواق جهوية بينما 3% فقط من تقوم بعمليات التصدير.

**ثالثا- مستويات التنظيم مقلصة:** هذه المؤسسات لا تعتمد على كثافة التنظيم المتسم بالنمط البيروقراطي الذي يتطلب مستويات تنظيمية متعددة مثلما نجدهفي المؤسسات الكبيرة والذي يكون في كثير من الأحيان مصدر ملل وجمود يعرقل السير الحسن للمؤسسة ومن ثم عدم اشراك العامل في تحديد أهداف المؤسسة والاشتراك في قراراتها وهذا عكس ما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالحجم الصغير يقلص من المستويات التنظيمية للمؤسسة ويسمح للعمال الموجودين في قاعدة التنظيم الاقتراب من مراكز القرار.

---

[1] إلهام فخري طملية، مرجع سابق،ص26.

[2] لعلاء عتيق، **تبني ونشر نظم المعلومات المبتكرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، (أطروحة دكتوراء في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير) 2017/2016، ص ص8،9.

**رابعا- مخاطر السوق قليلة:** والمقصود هنا مدى التكاليف المتحملة في حالة وجود الأخطار بالأسواق إذا ما قورنت بالمؤسسات الكبيرة فان هذه الأخيرة تتحمل أخطارا كبيرة نظرا لحجم استثماراتها وحجم حصتها في الأسواق.

**خامسا- المرونة في التسيير:** تستعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طرق تسيير غير معقدة وبسيطة فرئيس المؤسسة يتميز بالحضور الدائم والتدخل في كل ميادين التسيير فهو على علاقة مباشرة مع كل عنصر من عماله ويمثل المحور الأساسي في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم والتسيير. وهو ما يعطي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرونة وتسيير بدون تعقيدات كبيرة وقد ظهرت أهمية ذلك عند حدوث الأزمات. فما فقد من مناصب عمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إحصائيات فرنسية اقل بمرتين ما فقدته المؤسسات الكبرى.

**سادسا- قلة التعقيد:** تتميز هذه المؤسسات باستخدام تقنية إنتاجية اقل تعقيدا واقل كثافة رأسمالية ولهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة وتعتبر كعامل لتثمين هذه الأخيرة.

**سابعا- المرونة:** تتميز أيضا بسهولة تكيفها مع المحيط الخارجي، وامتداد نشاطهاحتىإلى المناطق النائية، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة وإن المشاريع التي تعتمدها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات وهو ما يتوافق ومستوى الدخل النقدي المتوسط.[1]

## المطلب الثاني: مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في معظم الدول، وتدل الإحصائيات أيضا بأن القفزات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الكبرى تتم في إطار المؤسسات والشركات الصغيرةوحتى في المؤسسات الكبرى تحدث هذه التطورات في الوحدات والشركات الصغرى التابعة لها.

لهذه المؤسسات القدرة على التطور والنمو والاستمرارية بالرغم من تعرضها الدائم لعمليات الاختفاء والظهور نتيجة لعمليات الإفلاس والتكوين الملازمين لها، ويمكن التأكيد على أهمية هذه المؤسسات من خلال التعرض إلى أهم مميزاتها:[2]

**أولا- سهولة تكوين هذه المؤسسات:** تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ، هذه الخاصية تحفز أصحاب المدخرات القليلة والمتوسطة إلى إنشاء مثل هذه المؤسسات، ويمكن أن

[1] لعلاء عتيق، مرجع سابق، ص9.

[2] عمر بن جيمة، مرجع سابق،ص25.

تكون على شـكل مؤسـسـة أفراد أو شـركات تضـامن، كما أن الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة.

**ثانيا- استقلالية الإدارة ومرونتها:** تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شخص مالكها أو مالكيها، لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة.

**ثالثا- انخفاض تكلفة فرصة العمل بها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة:** حيث أشارت إحدى الدراسات أن تكلفة فرصة عمل واحدة في مؤسسة كبيرة يمكن أن توفر ثلاث فرص عمل في المؤسسة الصغيرة.

**رابعا-القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:** يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف المؤسسات الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور ،وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين، بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها.

**خامسا- خدمة المؤسسات الكبيرة وتنميتها:** فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة وإعداد العمال المهرة وإكسابهم الخبرة والمهارة، وانتقالهم للمؤسسات الكبيرة ذات الأجور المرتفعة، وهي بذلك تخدم المؤسسات الكبيرة.

**سادسا-ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية:** وذلك باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.

**سابعا- التجديد والتحديث:** إن أفراد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها أصحابها تتعرض للتجديد والتحدث أكثر من المؤسسات العامة نظر للحوافز التي تدفع بالمبتكرين وذوي الأفكار الجديدة بشكل مباشر للعمل نتيجة للأرباح التي يتلقونها من خلال ابتكاراتهم.

**ثامنا-ارتفاع معدلات الإنتاجية:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع معدلات الإنتاجية للدولة بالمقارنة بالعمل الوظيفي الحكومي والعام.

**تاسعا- الفعالية في التسيير:** تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرقا للتسيير لا تتميز بالتعقيد، بل بالسهولة والسيولة فيما يخص الهيكل التنظيمي. فهياكلها التنظيمية بسيطة واتصالاتها مباشرة وتستطيع أن تستغل بشكل جيد الاتصالات غير الرسمية والفعالة.

كما ينطبق هذا الأمر على عملية اتخاذ القرارات خاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصولها والفعالية في استخدامها، كما تمكن هذه المؤسسات من استخدام أساليب التسيير الحديثة.

**عاشرا- الكفاءة الاقتصادية:** هناك اتجاه مستمر في التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وساعد في هذا الاتجاه استخدام التقنيات الحديثة فيعملية الإنتاج التي مكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العمل بكفاءة مثل المؤسسات الكبرى، وبذلك تلاشت الفروقات الناتجة عن ميزة الحجم الاقتصادي الذي كانت تتميز به المؤسسات الكبيرة. ولهذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة بفضل بساطة التكوين والهيكل التنظيمي على تقديم الخدمات المميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل من منافسيها الكبار.

**احدى عشر- الاعتماد على الموارد المحلية:**إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمدفي مواردها على الموارد المحلية وبالتالي فهي تعمل على تقليل تكلفة الإنتاج التي ترتفع من خلال الاستيراد.

**اثنا عشر- أداة للتدريب الذاتي:** تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات.[1]

**ثلاثة عشر-ارتفاع جودة الإنتاج:** بالنظر لاعتماد المؤسسات الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين.

**اربعة عشر-غلبة الطابع المحلي:** تشبع هذه المؤسسات حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي، فهي تواجه في الغالب سوقا محدودة، إذ تلبي رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك.

**خمسة عشر- قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر:** تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها.

## المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم محركات التنمية وإحدى الدعائم الرئيسية لتطوير الاقتصاد وتتميز بالمرونة والقدرة على التأقلم في المحيط الاقتصادي العالمي السريع الحركة والإحصائيات تدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الغالبة في اقتصاديات الدول، وتعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد في هذه الدول، ومع تزايد الاهتمام العالمي والدولي بالمشاريع الصغيرة ظهرت فوائد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الحيوي في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل فيما يلي:

[1] نفس المرجع، ص ص26،27.

**اولا- خلق فرص عمل جديدة أكثر وفرة واستمرارية وامتصاص البطالة:** بسبب استخدام هذه المؤسسات أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة ليست كالأساليب التي نستخدمها المؤسسات الكبيرة، فإنها تساهم على توفير فرص عمل لأكبر عدد من الأشخاص، بمختلف مهاراتهم وبمستويات إنتاجية مختلفة وبالتالي التقليص من حدة البطالة؛ من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذاالمجال.[1]

**ثانيا- تنمية المواهب والابتكارات:** حيث تشير نتائج الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أن عدد الابتكارات والاختراعات التي تحققت عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلا تها التي حققتها المؤسسات الكبرى، كما أن هذه الابتكارات تطرح على نطاق تجاري في الأسواق خلال فترات زمنية أقل.

**ثالثا- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار:** من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية، وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت ستوجه إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج.

**رابعا-تحقيق التوازن الجغرافي للتنمية:** لهذه المؤسسات القدرة على الانتشار الواسع بين المناطق، وهذا الانتشار يساعد على التنمية المتوازنة وتقلص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق، كما تتسم بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم والولايات، الأمر الذي يساهم في تكوين مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوازن السكاني للدولة، والحد من الهجرة نحو المدن الكبرى.

**خامسا- المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى:** حيث تقوم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض مستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى أي تعتبر مؤسسات مغذية.

**سادسا-المساهمة في زيادة الصادرات:** حيث تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانيات كبيرة في زيادة الصادرات، وتوفير العملات الصعبة، وتقليل العجز في ميزان المدفوعات أو حتى إحداث فائض فيه، وذلك من خلال غزو الأسواق الأجنبية.

**سابعا- دعم الاستهلاك:** تغطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الأفراد

[1] عبد القادر شتيح، **دور الذكاء الاقتصادي في التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاشارة الى حالة الجزائر** (أطروحة دكتوراء في علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)2016/2015،ص86.

في الدخل القومي، كما أن الانخفاض النسبي في أجور العاملين بالمؤسسة الصغيرة يؤدي لأن تكون قابلية للاستهلاك، هذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي، نسبة لتوجيه كل أو معظم دخلهم نحو الاستهلاك، وبصفة خاصة نحو السلع المحلية الأكثر تداولا واستهلاكا.

**ثامنا-المساهمة في الرفع من الناتج المحلي:** الناتج الوطني يعني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة. [1]

## المبحث الرابع: السياسة الحكومية

قبل أن نتطرق إلى تقديم المبررات الأساسية والمبادئ المؤدية لتطوير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلد معين، سوف نقوم بسرد مختصر لتصنيف سياسات تنمية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، هذا التصنيف الذي يمكن من خلاله تقييم مدى فعالية السياسات الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لكن قبل ذلك ينبغي علينا أن نعرف السياسة الحكومية أولا:[2]

### المطلب الاول: تعريف السياسة الحكومية

هناك عدة تعاريف أعطيت لمصطلح السياسة الحكومية أو العمومية كمسعى ضروري لتنفيذ برامج الإدارة العمومية، من بينها:

**اولا-تعريف ميلر وسيرل:** اعتبرا أن السياسة العمومية تعبّر عن إطار قياسي للعمل،يجمع بين عناصر القوة العمومية وعناصر الخبرة، قصد معالجة مسألة تخص فئة معينة.

**ثانيا- تعريف ايزايا سباندلر:**عرف السياسة الحكومية على أنها مجموعة متناسقة من الأعمال المدبرة، تنفذ عن طريق السلطة العمومية وتهدف إلى حل مشكلة ما أو معالجة مسائل معينة.

**ثالثا- تعريف فارون- كنوفل:** السياسة الحكومية عبارة عن مجموعة قرارات وأعمال نمطية تنفذها الإدارة بمساهمة متعاملين اجتماعيين، أين نجد أن القيم، الوسائل، المصالح والمتاحات المؤسساتية تتغير بغية إيجاد حل نسقي لمشكلة جماعية.

بعد تقديم هذه التعاريف الموجزة عن السياسة الحكومية، يمكن أن نصف هذه السياسة على النحو التالي:

---

[1] عبد القادر شتيح، مرجع سابق،ص87.

[2] علي دبي، **إستراتيجية دعم إنشاء المؤسسات في ميزان مسعى تقييم السياسات العمومية**، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي 2011.

## المطلب الثاني: تصنيف السياسة الحكومية

تصنف سياسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى شكلين: سياسة كلية شاملة وسياسة غير كلية أوغير شاملة، هذا التصنيف هو بالأساس يرتكز على الأهمية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف السلطات العمومية في إطار سياسة التنمية،وكذلك حول درجة مشاركة الفاعلين ومختلف التطورات السوسيو اقتصادية.

**اولا- السياسة التقليدية ذات المشاركة المحدودة:**

يمكن اعتبار هذا النوع من السياسات الحكومية تقليدي ومستوحى من نظام الاقتصاد الاشتراكي الذي كانت فيه الدولة هي الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وفيما يلي بعض مميزاتها:[1]

- السياسة التقليدية هي شكل من السياسات يكون فيها الدور الذي تؤديه ثقافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير معتبر وغير مؤثر،ويعودهذا إلى قلةأو ضعف الوسائل المخصصة من أجل ترقيتها.
- مستوى إشراك المتعاملين،غير مؤطر لأنها تعتبر تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاط اختياري ويكون تابعا بشكل عام لقطاع واحد تحت وصاية نشاط استراتيجي مهم يعمل في إطار وطني.
- تعتبر تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطا يكشف فقط قيمًا وقدرات خاصة متخصصة بشكل تام، تتمثل في الثقة بالنفس، الاستقلالية، الانفتاح، المثابرة، القيادة ، الإبداع والابتكار وهي تمثل مختلف العوامل السوسيو ديموغرافية والثقافية لغالبية المجتمعات التي تتبنى هذا الشكل من السياسات والتي لا يتم تشجيعها ميدانيا.
- في هذه المجموعة من السياسات نميز المقاربة غير القطاعية حيث ترتكز الحكومة فقط على وزارة وحيدة أو مصلحة تقنية واحدة من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبينما نادرا ما تمتد هذه السياسة إلى الفاعلين الآخرين وتكون محدودة في الهيئات السياسية حيث تبين مختلف خدمات القطاع العمومي، المجتمع المدني وكذلك الوكالات العالمية والدراسات ضعف هذه المقاربة التي تستثنيأهم الفاعلين في هذا المشروع المجتمعي حيث تجعل دورهم في آخر المخطط، ولا يكون تدخلها إلا في حالات استعجاليه من أجل معالجة المشاكل، وهذا التدخل يكون غالبا بعيدا عن أن يدخلفي إطار رؤية مستدامة.
- في هذا النوع من السياسات يمكن القول إن العمل الذي يجب أن يقوم به جميع الفاعلين يتحمل مسؤوليته وزارة واحدة، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا النموذج كمشروع تنتهجه السلطة من خلال إعداد البرامج، اتخاذ القرارات،التنظيم، ثم التقييم، وهذا في شكل نظام تفكير وتسيير مركزي ورقابي وحيد، فهو يكون تابع لأشكال قهرية يطرحها القادة والحكومة المسيرة في أغلب الاقتصاديات.
- هذا النوع من السياسات الذي يوجد الآن خاصة في الدول النامية وكذلك في بعض الدول المتقدمة يعرّض اقتصاديات هذه الدول إلى أزمات هيكلية مرتبطة ومستمرة.

[1] نفس المرجع،ص ص68،69.

أما بالنسبة لقنوات نشر قيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالاستقلالية والابتكار التي تعتبر محور الديناميكية في كل مسار تنموي مستقل بدلا من اعتبارها كقيمة وطنية مهمة لكل مواطن تحت إطار تصوري ضيف للمفهوم، فهي تبقى دائما قيما خاصة بالنسبة فقط للذين يريدون بعث مشروع لحسابهم الخاص، كما أن القدرات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعلوماتية، اللغات، البيئة.... الخ، تعتبر في هذه البلدان دائما قيما خاصة " قدرات خاصة " تعلمها يرتكز على إرادة الشخص وبالتالي فهي ليست ضرورية للجميع. وبالنسبة لنتائج السياسات التقليدية على التنمية العامة تعرف بتميزها بالمعايير الاقتصادية غير الجذابة، نمو اقتصادي ضعيف عموما، ديون عمومية باهضة، بطالة متسارعة، صعوبة أو عدم القدرة على التوافق مع مختلف التغيرات العالمية، غياب أو ضعف درجة الابتكار..... الخ.

في هذه الاقتصاديات عموما، يطغى الاستيراد على التصدير وأهم السلع الاستهلاكية في البلد يتم استيرادها ودرجة الاستقلالية بالنسبة للخارج ضعيفة.

**ثانيا– السياسة الحديثة أو السياسة الكلية ذات المشاركة المدمجة**

وهي سياسة شاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب ويشارك فيها جميع الفاعلين المعنيين وذلك كما يلي:[1]

– تمثل السياسة الحديثة جزءا من مجموعة من السياسات التنموية الداخلية، فالسياسة الكلية تأخذ عمقها من مبدأ "الاتحاد قوة".

– هذه السياسة تعرف بأنها " سياسة نظامية أو عامة" أو" سياسة متعددة التدخلات" أو" سياسة ذات المساهمة المدمجة".

– تتمحور السياسة الكلية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول مقاربة المشاركة المدمجة لكل الفاعلين دون استثناء.

– تدعم فرضية أن الابتكار يتركب من خلال قيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمصادر الأساسية للوصول إليه في اقتصاد عام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مزيج من المجهودات من جميع الاطراف.

حيث يتم إنجاز العديد من العمليات من أجل ضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من كل الجوانب، وبدلا من الخضوع لعامل واحد، يتم اللجوء في السياسة الكلية لكل:

– الفاعلين الخواص العموميين، المختلطين، محليين، خارجيين، من أجل ترقية ثقافة المؤسسة.

– الفاعلين في الوسط السياسي والاقتصادي، في قطاع التربية والتعليم والتكوين، الإعلام السمعي البصري والمجتمع المدني يمثلون الأعوان الرئيسيين لقيادة هذه السياسة الجديدة من أجل التغيير.

[1]Mory siomy, **développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneurship: le cas de rendez vous entrepreneuriat de la francophone**, Thèse pour l'obtention de philosophie doctorat (ph.D.), Université Laval, Québec, octobre, 2007,p113.

أدوار هؤلاء الفاعلين الذين تم اعتبارهم كفاعلين رئيسيين في هذا النوع من السياسات تعتبر كمكمل للعمليات السياسية وهي بهذا الشكل كافية للتثمين والتشجيع لفائدة التنمية الوطنية، كما يأخذ الشركاء " العموميين والخواص" مكانتهم ودورهم الحقيقي لأن الدولة وبعكس النموذج التقليدي تحفز مسار التنمية مع إستراتيجية تحسيس، تحفيز ،مساعدة، تسهيل ودفع هذا المسار التنموي.

عموما، تعتبر المعايير الاقتصادية في البلدان التي تطبق هذا النوع من السياسات أكثر جاذبية وأساس نموذج التنمية يكون فيها داخلي، لأنها تعتمد بشكل كبير على الموارد الداخلية والحلول المحلية والأصلية.

- الإعلام في هذا النموذج الحديث يعمل على توعية وتحفيز المواطنين على ترقية ثقافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء وتطوير المؤسسات.

ومن نتائج السياسة الكلية حول التنمية العامة مبنية على مبدأ دفع وتحفيز تصرفات جميع الفاعلين في التنمية، هذه السياسة تتميز دائما بشروط اقتصادية جد جذابة، نمو اقتصادي قوي جدا، قلة الديون العامة، قلة البطالة، سهولة التوافق مع التغيرات، إمكانيات أو درجة ابتكار جد مرتفعة بعيدا عن القيام بتحليل اقتصادي يدفع ويحفز المميزات الشاملة لهذه الاقتصاديات، تسمح هذا القراءة بنظرة جماعية للحقائق الرئيسية التي تحرك تنمية المؤسسات في العديد من دول العالم.

نلاحظ من خلال هذه المقارنة البسيطة، بأن الأسس، وسائل العمل، الأعمال وكذلك النتائج فيما يخص تنمية كل واحدة من هذه السياسات متعاكسان تماما.[1]

من خلال المقارنة بين سياستي تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة يمكن ملاحظة أن السياسة الكلية هي الأكثر مرونة وفعالية في تحقيق أهداف التنمية بالنظرإلى النتائج التي تحققها هذه السياسات، إلا أنها تحتاج قبل كل شيء إلى إرادة سياسية، ثقة بين كل الفاعلين، وبعدها توزيع مهام التنمية بين كل هؤلاء الفاعلين.

وبالرغم من ذلك فاعتماد سياسة تنموية شاملة غير مطبق في العديد من الدول رغم إقرار السياسيين بأهمية المقاربة الكلية الشاملة للتنمية، إلا أن هذه السياسات لا تخرج من الخطابات المطروحة في المشاريع الانتخابية إلى الواقع الفعلي.

[1] نفس المرجع، ص ص73،75.

## المطلب الثالث: سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتمد التدخل الحكومي الاستباقي لصالح المؤسسة على العوامل السوسيو اقتصادية أو السياسات الموجودة. ومن أجل خلق الظروف الضرورية المناسبة لإنشاء المؤسسات، فيجب أن تعتمد على العناصر التالية: [1]

**أولا- التحسيس:** تعتبر مرحلة التحسيس جد مهمة في التوعية بأهمية العمل الحر والعمل على خلق ثقافة انشاء مؤسسات وهذا من خلال نظام التعليم الثانوي والجامعي الذي يقوم بتثمين مساهمة اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية للدول وتحقيق أهداف التنمية المشتركة، تخصيص جوائز، الإشهار عبر وسائل الإعلام وإعطاء نظرة واسعة يمكن أن تدعم اصحاب هذه المؤسسات كفاعلين سوسيو اقتصاديين رئيسيين وتحفز على الاعتماد على اشاء المؤسسات كمسار مهني.

**ثانيا- إنتاج الأفكار:** من أجل معرفة وتقييم الأفكار الواعدة أو الممكن تسويقها يجب أن تكون هناك هيئات مصممة وموضوعة من أجل تسهيل تحديد الفرص الاستثمارية، كما أن التقيد بالابتكار التكنولوجي أو العلمي من خلال المبالغ المستثمرة في البحث والتنمية في المخابر ومراكز البحث والجامعات في بلد ما يؤدي إلى إنتاج العديد من الأفكار أو المشاريع التي يمكن لاصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودين استغلالها في شكل منتجات أو خدمات جديدة أو تحسين المنتجات أو الخدمات الموجودة، وبشكل عام فإن التكوين والتعليم المعتمد على مخطط أكاديمي ومهني يعتبر أداة لتشجيع اصحاب الافكار والمشاريع والموهوبين ، كل ذلك يؤدي إلىاستغلال عدد كبير من الأشخاص من خلال إمكانياتهم الخاصة، فعبر جميع أنحاء العالم تقوم المدارس والجامعات المشهورة بوضع برامج تكوين في تسيير المؤسسة ، حيث تستقبل مدارس الإدارة ملايين الطلاب في إطار برامج خاصة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، إدماج برامج تكوين في تسيير المؤسسات، تشجيع تحويل التكنولوجيا، وضع وإشهار مسابقات (مشاريع إنشاء المؤسسات، تخصيص جوائز التميز) هي مجموعة من الأعمال المفيدة من أجل إنتاج أفكار واعدة تسويقيا وإخراج أحسن الطاقات الممكنة من الاستثمارات الممنوحة في البحث والتنمية وكذلك تنمية الكفاءات.

**ثالثا- إنشاء المؤسسات:** تهدف عمليات الدعم في هذه المرحلة إلى تسهيل الانتقال إلى الإنشاء الفعلي فحتى إذا كانت جميع الشروط المثالية موجودة فإن إنشاء المؤسسة يتطلب مجهودات مهمة من طرف حامل الفكرة او المشروع ، فعملية تحويل الأفكار والكفاءات لمنتجات وخدمات ومؤسسات تتطلب العديد من المجهودات، وبالتالي تعمل الدولة على دعم المؤسسات الناشئة في هذه المرحلة خاصة من خلال عمليات الدعم المالي (مساعدات، قروض...) ، تقديم خدمات لتنمية المؤسسات الحديثة النشأة من خلال

[1] نفس المرجع،ص99.

حاضنات الأعمال مثلا، وكذلك من خلال وضع قوانين خاصة مشجعة وتبسيط الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات... إلخ.

باعتبار هشاشة المؤسسات حديثة النشأة تجاه البيئة التنافسية، يبدو من المفيد وضع أنظمة عمومية للدعم تقدم امتيازات جبائية، دعم مالي، تكوين، احتضان.... إلخ،من أجل ضبط نوع من التوازن في لعبة المنافسة، وتعمل حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات وهيئات الدعم بجميع أنواعها على مرافقة حاملي المشاريع قبل وبعد الإنشاء ومتابعتها للمؤسسات الناشئة وتوجيهها وربطها في شكل شبكات.

تجدر الإشارة إلى أن بعض التدابير والإجراءات المذكورة في هذه المجموعات الموجودة في الشكل يمكن أن تكون في عدة مراحل، مثلا: يمكن أن يتدخل "التكوين" في نفس الوقت في مرحلة التحسيس والإنتاج وكذلك النمو، حيث وضعت العديد من الدول برامج لتحويل الكفاءات من خلال التوجيه أو إقامة علاقات بين المؤسسات الناجحة والمؤسسات المبتدئة من أجل الاستثمار في نقل التجربة والمعارف المحصلة. باعتبار إشكالية الحصول على التمويل غالبا تبقى عائقا أساسيا في هذه مرحلة إنشاء المؤسسة ومرحلة النمو، قامت معظم الدول النامية باعتماد العديد من آليات التمويل بشكل يشجع بروز المؤسسات في قطاع معين أو بهدف تنويع الاقتصاد في بعض البلدان.[1]

يمكن للسلطات العمومية في هذا الإطار أيضا أن تشجع وتسهل إنشاء شركات رأس مال المخاطرة التي تعمل على تمويل المؤسسات المبدعة (Start-up) وحاجاتها في النمو، فهناك دول قامت بإنشاء صناديق رأس مال المخاطرة التي تغري الفاعلين في القطاع الخاص، أو يمكن أيضا وضع صناديق تطرح مبالغ معتبرة من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض القطاعات أو بعض فئات المجتمع، البطالين، المسرحين من العمل، ...

في الأخير، تبقى الآليات التقليدية المتعلقة بمؤسسات التمويل هي الأهم بالنظر إلى قوة البنوك والمؤسسات الأخرى للتأمين في تخصيص جزء من القروض للمؤسسات المنشأة حديثا، لأن كل من هذه المؤسسات عرفت العديد من الصعوبات في الحصول على قروض من طرف البنوك التجارية، وعليه اختارت بعض الدول كماليزيا تعديل أنظمتها المصرفية من خلال بعض التسهيلات التي يمنحها البنك المركزي للمؤسسات الناشئة.

**رابعا- النمو والتوسع:** بمجرد إنشاء المؤسسة أو خلق منتوج أو خدمة تجارية جديدة هناك آليات ومعايير أخرى تضعها الحكومات من أجل دعم نمو وتوسع المؤسسات النائشة بطريقة تدعم آفاق النمو لاصحاب المؤسسات، تشجع خلق مناصب العمل في المجتمع وعموما خلق الثروة (من خلال دفع الرسوم والضرائب، الأجور، التصدير).

[1] نفس المرجع،ص100.

تسمح الشبكات الحالية، علاقات الأعمال، مختلف التجمعات أو جمعيات للشباب المقاول بإقامة عقود مع أولئك الذين حصلوا على خبرات ومهارات، مثلا؛ في الصناعة السياحية يمكن لهم أن يسهّلوا الحصول على الموارد التي يحتاجون إليها والتي تساهم في نمو المؤسسة.

بنفس الشكل تعمل شركات رأس مال المخاطر، القروض الممنوحة في إطار شروط مشجعة لدخول الأسواق المالية على تدعيم علاقة المؤسسات المتناسقة، كما أن العمل على ترقية وتسهيل التصدير يمكن أن يدعم المؤسسات الصغيرة في التطور بشكل سريع.

في النهاية نشير إلى أنه يمكن أن تستفيد نفس المؤسسة من مجموعة إجراءات الدعم المخصصة في مختلف مراحل عمليات الدعم الحكومي في نفس الوقت: التحسيس، الحصول على الأفكار ودعم إنشاء ونمو المؤسسات الجديدة، وهذا بمساهمة الهيئات المتخصصة الموجودة على المستوى الوطني الجهوي والمحلي. [1]

**خامسا-المرافقة:** أثبتت العديد من الإحصائيات المتخصصة على نطاق واسع إحصائيات أنه بعد خمس (05) سنوات من إنشائها، فإن 46٪ فقط من المؤسسات الصغيرة تبقى على قيد الحياة. في حين أن 70٪ من المؤسسات التي تنشأ في إطار هيئات الدعم والمرافقة تستمر إلى ما بعد الخمس سنوات.[2]

وتُعرف المرافقة أيضا "بأنها عملية ديناميكية لتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة".[3]

كما يشير (maela,2002) أن"النصح"، "الرعاية"، "الإستشارة"، "التعليم"، كلها مصطلحات تصب في إطار الفعل"رافق." فالمرافقة "هي إجراء يشتمل على القيام بنقل شخص ما من حالة إلى أخرى، وهذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة، حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقل، وبالتالي فهي تخص صاحب المؤسسة، إنها تهدف إلى مرافقة شخص أو فريق يحمل فكرة استثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى مشروع قابل للإستمرار".[4]

---

[1] نفس المرجع،ص101.

[2] Dominique SIEGEL, **Quelles stratégies pour améliorer l'accompagnement du créateur d'entreprise ? Réflexions sur une paradoxe et proposition,** La Revue des Sciences de Gestion, Direction et Gestion n° 219 mai-juin 2006.

[3] عبد السلام أبو قحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي، رسمية زكي، **حاضنات الأعمال (فرصة جديدة للإستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة)**، الدار الجامعية،الإسكندرية، ،2001 ص10.

[4] Catherine leger-jarniou**, quel accompagnement pour les créateurs qui ne souhaitent pas se faire se aider? Réflexions sur une paradoxe et proposition**, communication au 4eme congre pour l'académie de l'entrepreneuriat, paris, 24-25 novembre 2005.

## خاتمة الفصل الاول

كما رأينا فقد أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا كبيرا في المعادلة الاقتصادية من خلال فرض نفسها كعميل اقتصادي فعال بما تتميز به من خصائص وصفات وميزات تؤهلها بأن تكون من أبرز البدائل الاقتصادية الهامة عن النفط ومن أهم الركائز الاساسية لبناء إقتصاد متكامل في مختلف القطاعات، ورغم ما يكتنف مفهومها من غموض نتيجة عدم إيجاد تعريف دقيق يلقى قبولا عاما لدى الخبراء والمفكرين وحتى الدول الشـــيء الذي لم يمنع من وجود بعض المحاولات في تعريفها من طرف المنظمات الدولية، الدول المتقدمة والنامية بناءا على مقومات بنائها الاقتصـــادي لظروف ســـائدة داخلها وكذا تحديد التصـــنيف والشـــكل الذي يلاءم وتيرتها الإنمائية. لكن ذلك لا يخفي الدور المتناهي والمتزايد في الأهمية والخصـــائص والمميزات والتي تعكس أبعاد هذه المؤســـســـات الاجتماعية والاقتصـــادية الأمر الذي ظهر جليا من خلال الاهتمام المتزايد بها خاصـــــة بعدما أثبت بعض الدول أهميتها، من خلال مســـاهمتها الفعالة في التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية وخلق القيمة المضـــافة وزيادة في الدخل الخام الوطني في ظل وجود سـياسـة حكومية رشـيدة تسـهر على دعم ومرافقة هذه المؤسـسـات وضـرورة توفير البيئة الاقتصادية الملائمة لها.

# الفصل الثاني

# سياسة الحكومة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

## الفصل الثاني: سياسة الحكومة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

**مقدمة الفصل:**

تشير العديد من الدراسات بأن السياسة الحكومية تلعب الدور المحوري في دعم وتحقيق التفاعل بين ثلاثة عوامل تعتبر مساهمة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تتمثل هذه العوامل في البيئة الاقتصادية الملائمة، والتي **ترتكز أساسا** على **الإطار التشريعي والتنظيمي** وذلك من خلال العمل محاربة القطاع غير الرسمي وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو قطاعات معينة وغيرها... **والعامل الثاني** يتمثل في **البرامج الحكومية المحكمة** التي تعمل على تشجيع المشاركة وتعظيم الأرباح ،وزيادة تدفق المعلومات **والعامل الثالث وهو الوضع الثقافي الإيجابي** الذي يولد شخصيات لها ميول لإنشاء مؤسسات بشكل مستمر، وهذا بتفاعل عدة مركبات تساهم في تشكل ثقافة المجتمع، تعتبر السياسة الحكومية أحد المركبات الأساسية في التوجه الثقافي للمجتمع.

سنحاول في هذا الفصل أن نتناول هذه العوامل، وكيف تتحكم السياسات الحكومية في جعلها أداة أساسية لدعم النشاط الاقتصادي في مجتمع معين.

### المبحث الأول: دور السياسة الحكومية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يظهر دور السياسة الحكومية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قدرتها على اتخاذ القرار وتوفير البنية التحتية والمناخ الاقتصادي الملائم اللذان من شأنهما تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ولا يتحقق ذلك إلا بوجود سياسة رشيدة تتناسق فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والسياسية والتعليمية.

#### المطلب الأول: السياسات المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر وجود محيط اقتصادي يعمل على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمراً لابد منه لنجاحها وقدرتها على توليد الوظائف الدائمة والمنتجة، وهذا المحيط يكون على شكل لوائح وسياسات والتي تعمل على تحقيق العدل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة في مجال المنافسة وهذه اللوائح والسياسات تتمثل فيما يلي:[1]

**أولا- السياسات النقدية:** تعتبر إمكانية التحكم في التضخم من الإجراءات الضرورية لتحفيز إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وذلك بإتباع سياسات مالية ونقدية وأنظمة ملائمة لأسعار الصرف، لأن التضخم قد يشكل مشكلة كبيرة وخطيرة بالنسبة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن أغلبيتها

[1] نسيمة بزاز، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية والانعاش الاقتصادي**، (مذكرة ليسانس علوم تجارية)، جامعة يحي فارس المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2010/2009، ص40.

لا تملك الموارد المالية التي تساعدها على تكوين مخزون، وهذا ما يؤدي بها إلى التلاشي أمام المؤسسات الكبيرة .

**ثانيا- السياسات الضريبية :** يختلف العبء الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد لآخر، فقد تتحمل هذه المؤسسات أعباء ضريبية ثقيلة بسبب الضرائب غير المباشرة والضرائب الجزافية ، وعدم تخصصها بالمميزات التي تخص المؤسسات الكبيرة ، وهذا ما يؤثر سلباً على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا من جهة ، أما من جهة أخرى نجد أن المبلغ الذي يدفع للضرائب لا يمكن أن يستثمر في المشروع وهذا يعتبر مشكلا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، عكس المؤسسات الكبيرة التي تحقق هذا العجز الناتج عن الضرائب المدفوعة بالاقتراض من البنوك والمصادر الأخرى للاستثمار وتفاديا لمثل هذه المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت معظم الدول المهتمة بمثل هذه المؤسسات بتخفيض العبء الضريبي على هذه المؤسسات كحالة استثنائية من المؤسسات الكبيرة.

**ثالثا- السياسات التجارية والجمركية :** اتجهت العديد من الدول إلى وضع حواجز لتدفق السلع الأجنبية المنافسة للسلع المحلية ، فهذا الإجراء كان مناسبا أكثر بالنسبة للمؤسسات الكبيرة ذات الكثافة في رأس المال ، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على المدخلات المحلية فلم تستفد من هذه السياسة نظرا للمنافسة الشديدة ، كما أدت إلى الارتفاع في الأجور والأرباح في المؤسسات الكبيرة ذات الكثافة في رأس المال ، وهذا ما لا يتلاءم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الكثافة في العمالة ، إضافة إلى ذلك فقد فرضت هذه الحكومات تراخيص الاستيراد على بعض المواد ، الشيء الذي أثر بشكل سلبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول عليها عكس المؤسسات الكبيرة . كما قد تلجأ هذه الحكومات إلى فرض تعريفات جمركية عالية على السلع والمواد التي تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستيرادها والتي تعتبر ذات أهمية بالنسبة للعملية الإنتاجية، في حين أن المؤسسات الكبيرة باعتبارها أكثر أهمية ولسهولة وصولها إلى أصحاب النفوذ والقرارات فلا تطبق عليها هذه التعريفات الجمركية.

**رابعا- سياسة التمويل والائتمان :** إن صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان الرسمي يعتبر عقبة كبيرة أمام نموها وتطورها، وهذه العقبة سببها الطريقة التي تدار بها الموارد المالية داخل المؤسسة ، فنجد أن هناك أصحاب مشاريع كثيرون يجهلون الطرق التي يمكن الاعتماد عليها في الحصول على الائتمان الطويل الأجل ويعتمدون على التمويل الذاتي، لهذا فالممول الرئيسي لها هو الاقتراض مما يستوجب عليها توفير ضمانات للائتمان المصرفي، وهذا عكس الشركات الكبرى التي يمكنها الحصول على رأس المال من سوق الأوراق المالية[1].

كما عالجت سياسات حكومية كثيرة مشكلة الائتمان، وهذا من خلال دعم أسعار الفائدة وتقديم ضمانات لمؤسسات الإقراض، وتقليل المخاطر الناجمة عنه وتخفيف تكاليف العمليات وتبسيط الإجراءات

[1] نسيمة بزاز، مرجع سابق، ص41.

والملاحظ أن هذه العملية نجحت في البلدان الصناعية غير أن الضمانات في حالة تأخر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن سداد ديون كانت بقدر أقل في البلدان النامية.

**خامسا- سياسة حيازة الأراضي:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة صعوبة الحصول على الأراضي والمباني، وفي حالة الحصول عليها تكون إجراءات تسجيلها معقدة ومكلفة بالنسبة لهذه المؤسسات، كما أن الحكومات في الكثير من البلدان تعمل على منع النشاطات الصناعية في المناطق السكنية، وهذا ما يلحق أضرار بمصالح هذه المؤسسات في الكثير من الأحيان، لأنه قد لا يتوفر لديها رأس مال للاستقرار في المناطق البعيدة عن الأسواق المحلية، وهذا ما يعرقل عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**سادسا- سياسة الهياكل الأساسية :** إن إمداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالهياكل أو المرافق الأساسية من كهرباء، تعبيد الطرق و الاتصالات السلكية واللاسلكية من الضروريات التي تعتمد عليها المؤسسات، وأي نقص في هيكل من هذه الهياكل يؤدي إلى زيادة تكلفة بدأ المشروع وتشغيله ، بالإضافة إلى تكاليف إضافية في حالة تأخر الاتصالات الهاتفية ، ويؤدي تكرار ذلك إلى توقف الأنشطة ، وهذا ما يلاحظ بكثرة في البلدان النامية ، التي لا يستطيع أصحاب هذه المؤسسات من تجاوز هذه الاختلالات عن طريق تحمل تكاليف شراء مولدات كهرباء خاصة أو الاستفادة من أي وسيلة تقلل من هذه الاختلالات، وتعمل هذه الظروف على الحد من شدة القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**سابعا- سياسات المشتريات الحكومية:** الملاحظ في الكثير من البلدان أن الحكومة تكون هي المشتري الرئيسي لكمية كبيرة من السلع والخدمات، غير أن هذه الحكومات تميل إلى تفضيل المؤسسات الكبيرة نظرا لكثرة الموفرات في عملية الشراء لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى المصالح التي تراها من حيث الفعالية الإدارية، وهذا عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكون كمية إنتاجها محدودة نوعا ما ولهذا فإن الحكومات تتجنب التعامل معها[1].

**ثامنا- سياسة تكنولوجيا المعلومات:** نظرا للتطورات السريعة التي تطرأ على التكنولوجيا والاتصالات كان لابد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من هذه التطورات وهذا يشمل مجالا لشبكات التراسل الإلكتروني الدولي ومعايير الجودة والأنماط الجديدة والابتكارات، ولقد ظهرت انعكاسات هذه التطورات على المؤسسات، حيث سهلت عملية الاتصال السريع بين المتعاقدين وهذه المؤسسات واتصال أصحاب المصانع ببائعي التجزئة، كما سهلت أيضا عملية اتخاذ القرارات ومراقبة المخزون والتسويق.

**تاسعا- سياسة التعليم والتدريب:** تقوم كل دولة بوضع سياسة شاملة للتدريب المهني، التي تشمل العمل للحساب الخاص ولجميع فروع النشاط الاقتصادي، بما فيها من إدارة، التوعية الكافية بالجوانب الاقتصادية

[1] نفس المرجع، ص42.

والاجتماعية فيما يخص اتخاذ القرارات، وإلى جانب التدريب على المبادئ والممارسات الإدارية، وقد وضعت برامج تدريب من أجل تلقين المبادئ الأساسية لتقنيات ونظم إدارة المشاريع[1] .

## المطلب الثاني: أثر السياسة الحكومية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتجلى هذا الأثر من خلال البرامج التي تضعها هذه السياسة في مجال المرافقة، التعليم والتدريب والتأهيل ومدى تأثيرها على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

### أولا- المرافقة كآلية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

#### أ- مفهوم المرافقة:

أبرز المتخصصون العديد من المحاولات من أجل تعريف هذا المفهوم، لكن عدم كفاية أو غياب توافق أو إجماع كلي شكل عائقا أمام تطوير هذا المجال البحثي، ومن بين هذه التعريفات نذكر ما يلي[2]:

"المرافقة هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به".

وتُعرف المرافقة أيضا "بأنها عملية ديناميكية لتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة".

#### ب-المراحل الأساسية للمرافقة

تعمل هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام على مرافقة ودعم حاملي المشاريع من خلال ثلاث مراحل أساسية وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

1- **المرافقة قبل الإنشاء:** بمجرد اتصال حامل المشروع بهيئة الدعم تبدأ عملية الإعلام، التوجيه أو إعادة التوجيه، هي فترة بداية معالجة الفكرة وترك مساحة كبيرة لحامل المشروع للتعبير عن فكرته وهذا الأخير يقدّم ويعرض مشروعه (تاريخ الفكرة، سبب الاختيار،...).

في بداية هذه المرحلة يتم اقتراح أشكال الدعم وخطوات المرافقة المقدمة لحامل المشروع، جمع وإعطاء معلومات أكثر تفصيلا حول مراحل إنشاء المؤسسة، هيئات الدعم والمساعدة التي يمكن الاستفادة منها، والعمل في الأخير على التشخيص الأولي للمشروع بهدف إعداد خطة الأعمال.

[1] نفس المرجع، ص43

[2] محمد قوجيل، مرجع سابق، ص ص 102-105.

**2- المرافقة خلال مرحلة الإنشاء:**

تتشكل المرافقة خلال إنشاء المؤسسة عموما من مرحلتين مستقلتين، المرافقة في تركيب وتمويل المشروع والمتابعة الشخصية لحاجات حامل المشروع.

**3- المرافقة بعد الإنشاء:**

القليل من هيئات الدعم تقوم بمتابعة المؤسسات الصغيرة بعد إنشائها، ومع ذلك تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذه العملية، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من إمكانية استرجاع الأموال المقروضة، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين يتم فيها بحث العناصر التالية: التسيير، الجانب التجاري، الرؤية الإستراتيجية، أسئلة مختلقة...

وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل[1].

**ثانيا: التعليم والتدريب لتنمية ثقافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تعتبر المدرسة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لنشر القيم في المجتمع، ولذلك قامت العديد من الدول عبر العالم بالاعتماد على التعليم والتدريب في جميع مستويات التعليم وبأشكال مختلفة من أجل نشر ثقافة المقاولاتية والتي تهدف إلى تعليم الفئات الطلابية كيفية إنشاء وتسيير مؤسسة وتشجيع النشاط الحر لأهميته وفائدته على التنمية الشاملة وفي هذا العنصر نتطرق إلى التعليم والتدريب من أجل إنشاء وتسيير مؤسسة وأيضا إلى التصنيف بينهما.

**أ- تعليم وتدريب إنشاء وتسيير مؤسسة صغيرة ومتوسطة**

هناك العديد من الفاعلين الدوليين، الإقليميين، الوطنيين والمحليين يشاركون في التجربة العالمية لتعليم وتدريب إنشاء وتسيير مؤسسة صغيرة ومتوسطة. اليوم، تعليم وتدريب ذلك معرّف على أنه حقل دراسة مؤسس ومتنامي بالتوازي مع اهتمامات صناع القرار والطلاب. في حين أنه عموما لم يتم التوصل إلى تعريف مقبول موحد لتعليم كيفية إنشاء وتسيير مؤسسة، على الرغم من الجهود والمحاولات المشتركة في هذا الإطار، وهذا يعكس عموما وعلى حد سواء نشاط نقل الذهنيات والمهارات النوعية المرتبطة بذلك.

بالنسبة لفاليريو، بارتون وروب (Valerio, Parton, and Robb):" تعليم وتدريب كيفية إنشاء وتسيير مؤسسة يمثل تعليما أكاديميا أو تدخلات أساسية للتدريب التي تشترك في الهدف العام الذي يتمثل في تزويد الأفراد بالذهنيات والمهارات اللازمة "

[1] نفس المرجع، ص ص106-107.

ب- **التصنيف بين التعليم والتدريب:**

يمكن تقسيم برامج التعليم والتدريب إلى فئتين مختلفتين لكنهما متكاملتين: برامج التعليم وبرامج التدريب، وعموما الهدف المشترك بينهما هو تحفيز وتشجيع أصحاب المؤسسات، لكنهما تتميزان عن بعضهما البعض بتنوع أهداف ونتائج برامج كل منهما.

يقترح كل من فاليرو وآل (Valerio et al) التعاريف التالية لتصنيف برامج تعليم وتدريب حاملي المشاريع والأفكار وفقا لكل من نوع البرنامج والجمهور المستهدف:

- **تعليم فكرة إنشاء مؤسسة- لطلاب التعليم الثانوي والتعليم العالي:** هذا النوع يعمل على بناء القدرات والمهارات والذهنيات لأجل هدف التوجه لإنشاء مؤسسة وتوسيع مجموع المؤسسات المستقبليين المحتملين حيث تم دمج هذا النوع عموما داخل المؤسسات العمومية الرسمية في مستويات التعليم الثانوي والعالي بما في ذلك الجامعات، الكليات والمدارس المهنية.

- **تدريب حاملي المشاريع وأصحاب المؤسسات المحتملين والناشطين:** هذا النوع يعمل على بناء المعرفة والمهارات للإعداد في بدء أو تشغيل عمل ما، وبالتالي فإن هدف تدريب هؤلاء هو مساعدة حاملي المشاريع وأصحاب المؤسسات المحتملين في أن يصبحوا أصحاب مؤسسات فعليين فضلا عن مساعدة أصحاب المؤسسات الحاليين في أن يصبحوا بكفاءات و بأداء أعلى[1].

**ثالثا: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يتمثل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي واتخاذ عدة إصلاحات داخلية على المؤسسات الإنتاجية، الاستثمارية، التسويقية وغيرها والذي يهدف إلى إنعاش النمو الاقتصادي، تشجيع التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تسهيل الحصول على الخدمات المالية لتمويل احتياجاتها، تحسين الخدمة البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من بين البرامج التي وضعتها الدولة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر ما يلي[2]:

**أ) البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي**

لقد أدت كل من عالمية التبادلات والترابط بين السياسات الصناعية والوطنية إلى الاهتمام بترقية تنافسية المؤسسات والنظام الصناعي، وفي هذا الإطار أطلقت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في الجزائر سنة 2005 برنامجا لتأهيل المؤسسات الصناعية، حيث يسعى هذا البرنامج إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية، العمومية منها أو الخاصة، والصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة وذلك لترقية التنافسية الصناعية

[1] نفس المرجع، ص ص123-124.

[2] منى مسغوني، **تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (**أطروحة دكتوراه في علوم التسيير) جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2013/2012، ص ص62،63،67،69.

وتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها وتكييف جميع مكوناته (من أنشطة مالية ومصرفية، وإدارية، وجبائية، واجتماعية..الخ)

تم تنفيذ هذا البرنامج من طرف هيئات تشرف على ذلك، والمتمثلة فيما يلي:

**1- المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية:** التابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وهي مكلفة بتسيير برنامج التأهيل.

**2- اللجنة الوطنية للتنافسية:** يرأسها وزير الصناعة وإعادة الهيكلة، وتضم عدد من ممثلي وزارات أهمها: ممثل عن وزارة المالية، ممثل عن وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات وممثل عن وزارة التجارة ممثل عن وزارة الخارجية. إضافة على ذلك ممثلي النقابات وأرباب العمل،... ولعل أهم مهمة تقع على عاتقها – بالإضافة إلى عدة مهام – هو إصدار القرار النهائي المتعلق بملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات بعد دراستها.

**3- صندوق الترقية التنافسية:** تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000 وهذا بغرض تمويل جزء من عمليات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية ذات نوعين: مساعدات للمؤسسات ومساعدات لهيئات الدعم كالمؤسسات التي تهدف إلى تحسين الجودة.

**ب) البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

لقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل.

يمتد هذا البرنامج الى 06 سنوات ويتم تنفيذه ابتداء من سنة 2006 حيث تم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقدر الميزانية المخصصة لذلك بـ:06 مليار دج.

وقد أنشأت الدولة الجزائرية أجهزة وآليات تسهر على تنفيذ هذا البرنامج وهي[1]:

1- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4- الصندوق الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**ج) برنامج ميدا لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (MEDA):**

تم تسطير هذا البرنامج في إطار التعاون الأورو- متوسطي بمقتضى الاتفاق المبرم في 1999 بين الحكومة الجزائرية واللجنة الأوروبية ، والذي يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تأهيل المؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عاملا، وتأهيل المحيط الاقتصادي حولها، وفي هذا الشأن تم تخصيص ما لا يقل عن 66,44 مليون أورو كغلاف مالي والذي تم من خلاله

[1] نهلة بوالبردعة، مرجع سابق، ص32.

تحقيق حوالي 500 عملية دعم مباشرة لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 57 مليون منه ممولة من طرف الإتحاد الأوروبي والباقي على عاتق الحكومة الجزائرية ، والذي بدأ تطبيقه في شهر أكتوبر 2000 ومدة صلاحية البرنامج 05 سنوات.

وقد تم تنفيذ هذا البرنامج في شطرين، الشطر الاول سمي بـ: (**MEDA1**) ومدته 05 سنوات ابتداء من سبتمبر 2002 الى 2007، والثاني (**MEDA2**) ومدته 04 سنوات ابتداء من مارس 2008.

**د) التعاون الجزائري الألماني (برنامج التكوين والاستشارة GTZ):** بالتعاون مع الطرف الألماني تم تسخير من الطرف الألماني غلاف مالي قدره 3 ملايين دوتش مارك ألماني قصد تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية عامة من الناحية التنظيمية التسييرية.

يخص هذا البرنامج (برنامج التكوين والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الذي شرع في تنفيذه منذ شهر أفريل 1988 تكوين 50 مكونا جزائريا بألمانيا سيتولون بدورهم مستقبلا تكوين وتحسين مستوى ما يقارب 250 عون استشاري في الجزائر[1].

**هـ) التعاون الجزائري الكندي: في** إطار صندوق تطوير القطاع الخاص، تم تخصيص غلاف مالي قدره 10 ملايين دولار كندي من طرف هذا الشريك من أجل تسهيل التعرف المتبادل على القطاعات الخاصة الجزائرية والكندية، دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتمكينه من الحصول على المهارة والخبرة الكندية من أجل تحسين إنتاجه[2].

## المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمشاكل التي تواجهها.

### المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمات متعددة ومختلفة وهامة من أجل تطوير الاقتصاد وتتجلى في التشغيل، الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، إضافة إلى حجم الصادرات ويمكن توضيح ذلك فيما يلي[3]:

**أولا- المساهمة في التشغيل:**

كرست الدولة الجزائرية من خلال حكوماتها المتعاقبة مجهودات كبيرة للقضاء على ظاهرة البطالة فكانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة الشغل، كما كانت أيضا مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة

[1] نفس المرجع، ص69.
[2] نفس المرجع، ص42.
[3] نفس المرجع، ص 148.

غير المؤهلة وغير المرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة والجدولين أدناه يبينان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال السنوات من 2010 إلى غاية 2017.

**الجدول رقم (2-1): يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التشغيل**

| السنوات | عدد العمال الذين يشتغلون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة | عدد العمال الذين يشتغلون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة | المجموع |
|---|---|---|---|
| 2010 | 1 577 030 | 48 656 | 1 625 686 |
| 2011 | 1 676 111 | 48 086 | 1 724 197 |
| 2012 | 1 800 742 | 47 375 | 1 848 117 |
| 2013 | 1 953 636 | 48 256 | 2 001 892 |
| 2014 | 2 110 665 | 46 567 | 2 157 232 |
| 2015 | 2 327 293 | 43 727 | 2 371 020 |
| 2016 | 2 511 674 | 29 024 | 2 540 698 |
| 2017 | 2 632 018 | 23 452 | 2 655 470 |

**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يبين لنا الجدول اعلاه مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التشغيل، والملاحظ ان هناك تزايد مستمر في عدد العمال الذين يشتغلون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال السنوات من 2010 الى 2017، بينما هناك تراجع وتذبذب بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة وخاصة خلال سنوات 2014 الى 2017 ويعود ذلك الى الاهتمام الذي اولته الدولة للقطاع الخاص والتخلي التدريجي عن القطاع العام الذي أصبح يشكل عبئا على الدولة وتغيير سياستها نحو قطاعات انتاجية خارج قطاع المحروقات.

**الشكل رقم:(2-1) يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة في التشغيل**

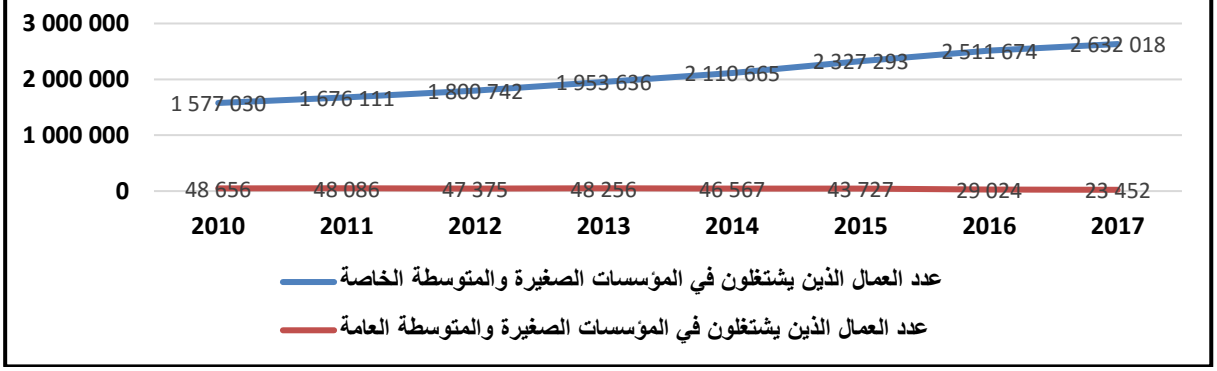


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يوضح الشكل تزايد عدد العمال الذين يشتغلون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من سنة الى أخرى وتمثل نسبة كبيرة جدا مقارنة المؤسسات العامة التي تشهد تراجع وتذبذب. ويرجع سبب ذلك الى جملة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة كرفع نسبة الاعفاء التي يستفيد منها ارباب العمل في مجال

التامين الاجتماعي والتي تتحملها الدولة، والتي تهدف الى زيادة تثمين الآليات التي تشـــجع الراغبين في انشاء نشاطات ومناصب شغل لأنفسهم بواسطة المؤسسات الصغيرة.

**ثانيا- المساهمة في الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة:**

بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توفير مناصب الشغل، يعني ذلك أنها تؤدي دور جد معتبر من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، ويرتكز دورها بشكل أساسي في الاقتصاد الجزائري وهذا خارج قطاع المحروقات ، فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام والتي بلغت 9943.92 مليار دج حيث يمثل القطاع الخاص النسبة الاكبر الامر الذي يكشف لنا مدى الاهمية التي يمكن ان تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي وعليه فان توفير الدعم والتحفيز المستمر لهذا القطاع يعد امرا ضروريا من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية.والجدول أدناه يبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة خلال السنوات 2010 إلى 2017.

**الجدول رقم (2-2) يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام**

(مليار دج)

| السنوات / البيان | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة | 827,53 | 923,34 | 793,38 | 893,24 | 1187,93 | 1313,36 | 1414,65 |
| المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة | 4681,68 | 5137,46 | 5813,02 | 6741,19 | 7338,65 | 7924,51 | 8529,27 |
| **مجموع الناتج الداخلي الخام** | **5 509.21** | **6060.80** | **6606.40** | **7634.43** | **8527.58** | **9237.87** | **9943.92** |

**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه بأن قيم الناتج الداخلي الخام بالنسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت العامة او الخاصة في تزايد مستمر خلال جميع السنوات،الا ان هذه القيم تختلف بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة حيث تمثل قيم الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الخاصة قيما اكبر بكثير من قيم الناتج الداخلي الخام للمؤسسات العامة ويفسر هذا بأن هناك جهود مبذولة من طرف هذه المؤسسات من أجل رفع الناتج الداخلي الخام بالاضافة الى ذلك ان السياسة الحكومية المتبعة في هذا المجال تتجه نحو القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني وتتراجع تدريجيا عن القطاع العام ، كما نسجل بأن هناك مساهمة معتبرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر لكن غير كافية.

الشكل رقم:(2-2) يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

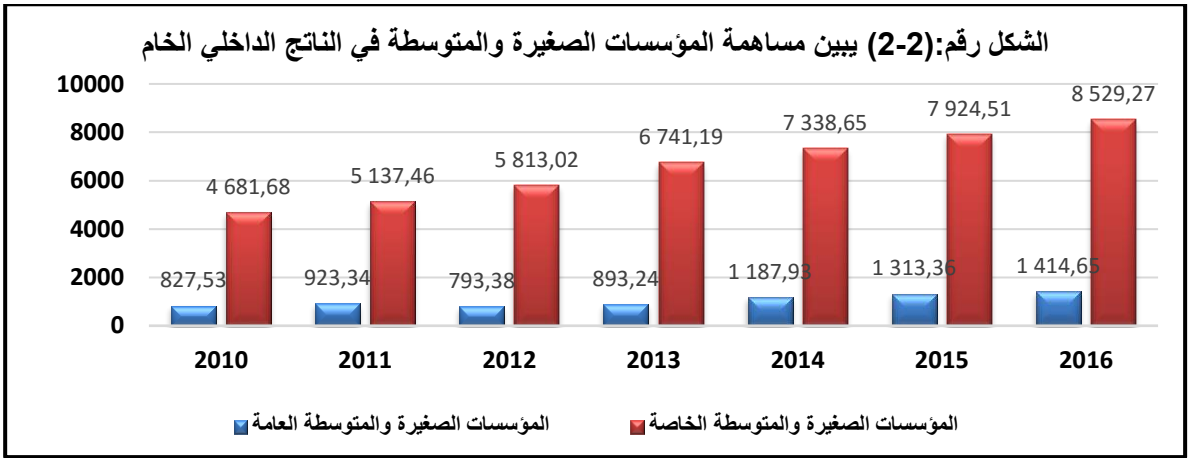


المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان خلق القيمة المضافة يتطلب بذل جهود معتبرة من طرف الدولة من خلال سنها للقوانين المحفزة والمشجعة من اجل انشاء مؤسسات تتميز بوفرة وجودة الانتاج ، وتكون قوية قادرة على البقاء والاستمرارية والمنافسة ، وذلك بتحسين الظروف الملائمة ومحيط المؤسسات الداخلي والخارجي ، لا سيما منها الصغيرة والمتوسطة حتى تستطيع مسايرة الاوضاع الاقتصادية العالمية ، كما يتطلب أيضا من اصحاب المؤسسات رفع التحدي ومجابهة الصعوبات من اجل تحسين صور مؤسساتهم ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تكوين الموارد البشرية التي تعتبر الراسمال الحقيقي للمؤسسة والذي بدوره سيساهم في عمليتي الابداع والابتكار من اجل مسايرة الوضع الاقتصادي العالمي.

الجدول رقم:(2-3) يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

| السنوات / البيان | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة | 340,56 | 528,51 | 588,44 | 675,06 | 804,47 | 893,41 | 964,86 |
| المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة | 4450,76 | 4913,64 | 5553,31 | 6463,18 | 7041,66 | 7800,09 | 8165,37 |
| مجموع القيمة المضافة | 4791,32 | 5442,15 | 6141,75 | 7138,24 | 7846,13 | 8693,5 | 9130,23 |

المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان تزايد القيمة المضافة خلال السنوات من 2010 الى غاية 2016 يدل على التحسن الملحوظ في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت عامة او خاصة، كما يفسر أيضا على أن هناك اهتمام واضح من طرف الدولة من أجل تحسين ذلك بصفة أكبر، الا ان هنالك صعوبات تحيل دون الرفع من ذلك، ويتجلى ذلك من خلال القيم الظاهرة في الجدول أعلاه، بحيث أنها لا تمثل فوارق كبيرة بين السنوات، وهذا يدل على ان هناك ضعفا في الحصول على قيم أكبر من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم:(2-3) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

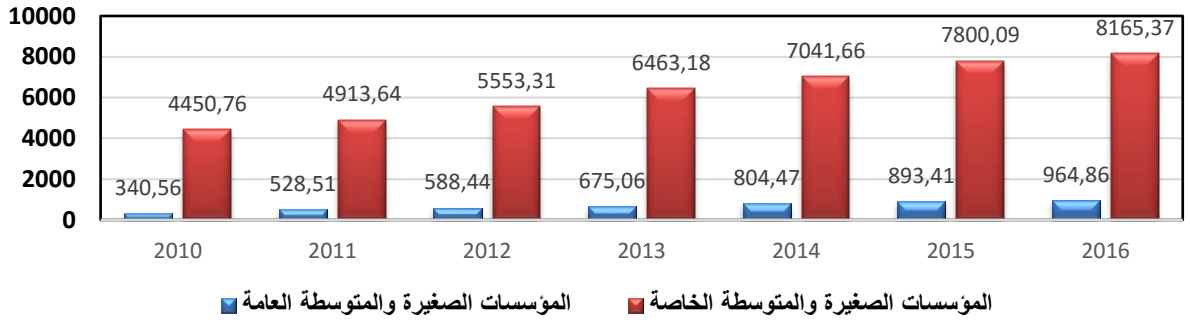


المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

## ثالثا- المساهمة في ترقية الصادرات وتقليل الواردات وتحسين وضعية الميزان التجاري:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان مدفوعات الكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات ويتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية بين مختلف المؤسسات. والجدول التالي يبين تطور الميزان التجاري الجزائري خلال السنوات 2010 إلى غاية 2017.

الجدول رقم:(2-4) يبين وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال السنوات 2010 إلى غاية 2017

(مليون دج)

| التعيين | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات خارج قطاع المحروقات | 1526 | 2149 | 2062 | 2165 | 2810 | 2063 | 1805 | 1899 |
| النسبة المئوية | 2,67 | 2,92 | 2,87 | 3,33 | 4,47 | 5,96 | 6,01 | 5,46 |
| صادرات المحروقات | 55527 | 71340 | 69804 | 26809 | 60076 | 32605 | 28221 | 32864 |
| النسبة المئوية | 97,33 | 97,08 | 97,13 | 96,67 | 95,53 | 94,04 | 93,98 | 94,54 |
| المجموع | 57053 | 73489 | 71866 | 64974 | 62889 | 34668 | 30026 | 34763 |
| الواردات | 40472 | 47247 | 50376 | 55028 | 58580 | 51702 | 47063 | 45957 |
| الميزان التجاري | 16581 | 26242 | 21490 | 9946 | 4306 | 17034- | 17063- | 11194- |

المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

النتائج الإجمالية التي تم الحصول عليها من حيث التجارة الخارجية في الجزائر تشير الى تزايد ارتفاع واردات الجزائر وانخفاض الصادرات خاصة خلال السنوات من 2011 الى 2016 مما سجل تراجع في الميزان التجاري خلال سنوات من 2011 الى 2014 ثم العجز خلال السنوات من 2015 الى2017 ويرجع السبب في ذلك الى التأثير السلبي لانخفاض أسعار البترول والذي يضهر جليا من خلال الارقام المسجلة في الجدول أعلاه في الصادرات، كما يلاحظ أن صادرات الجزائر معتمدة على البترول بنسبة حيث تتراوح بين 93,98% سنة 2016 و97,33% سنة 2010 وتمثل الصادرات

الاخرى خارج قطاع المحروقات نسبة تتراوح بين 2,67 سنة 2010 و 6.01% سنة 2016 وهذا يدل على ضعف الاقتصاد الجزائري ويؤكد لنا ذلك من خلال الواردات المسجلة والتي ترتفع من سنة الى أخرى وكذلك من خلال عجز الميزان التجاري الذي يضهر في الجدول خلال السنوات من 2015 الى 2017.

**الشكل رقم:(4-2) يبين الميزان التجاري الجزائري 2010-2017**

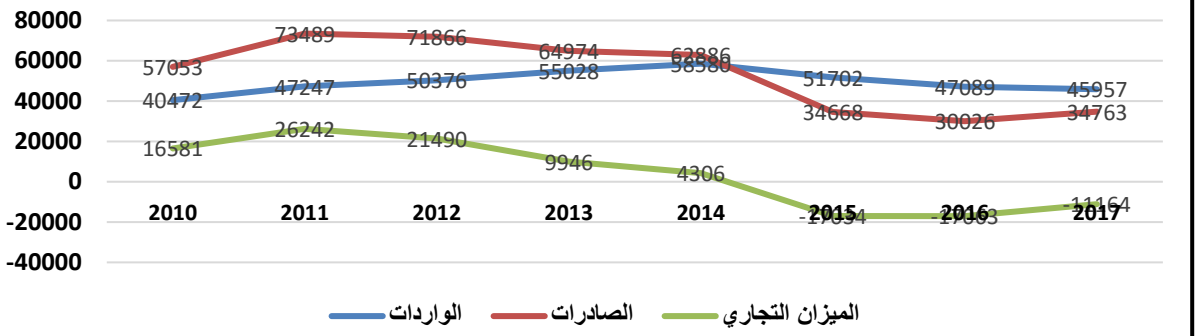


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

الرسم البياني يترجم لنا الارقام الموجودة في الجدول أعلاه والذي يظهر مكانة الصادرات بالنسبة للتجارة الدولية الجزائرية وتدهورها من سنة الى أخرى وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول، بينما الواردات قيمها أقل ولكن في تزايد إلى أن أصبحت قريبة من الصادرات ثم أصبحت تفوق قيمة الصادرات مما سبب العجز في الميزان التجاري والذي يلاحظ في سنوات 2015،2016،2017.

## المطلب الثاني: سياسات الدعم وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

باعتبار أن أي خطوة للإصلاح الاقتصادي، لا بد وأن تسبقها الإرادة السياسية الصادقة أولا ثم تهيئة الأرضية القانونية لتسهيل تجسيدها ميدانيا، ليأتي بعدها توفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها من هذا المنطلق سنحاول إبراز أهمية هذه المؤسسات بدراستنا لهذه النواحي:

### أولا: سياسات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تجلت في صدور مجموعة من القوانين وإقرار العديد من الإجراءات التنظيمية وإنشاء هياكل ومؤسسات للدعم والمرافقة، وقد مس ذلك قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره مساهم حيوي في توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا ويتمثل هذا الدعم فيما يلي:

### أ: الدعم القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حضيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدعم قانوني وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين التي تنظم وتهيكل القطاع والتي تهدف إلى إصلاح القطاع وإعادة الاعتبار له، ومن بين القوانين:

1. **الدعم القانوني غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تم تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة غير مباشرة في إطار توفير الغطاء القانوني للاستثمار من خلال قانون ترقية وتطوير الاستثمار.

- **قانون ترقية الاستثمار:**

جاء المرسوم التنفيذي رقم المؤرخ في 1993/10/05 متميزا عن بقية القوانين والتنظيمات السابقة بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار وإتاحة المساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب والتقليص في آجال دراسات الملفات وإجراءات انجاز العقود وتسريع التحولات وتعزيز الضمانات.

وقد منح امتيازات جديدة لتنمية القطاع الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالسماح لها بالاستثمار في كثير من المجالات نظرا لكونها لها دور فعال في تحريك دواليب الاقتصاد.

بموجب هذا المرسوم تم إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم: 94-319 المؤرخ في 1994/06/17 تم تحديد صلاحيات الوكالة وتنظيمها وسيرها.

- **قانون تطوير الاستثمار:**

جاء هذا القانون بشكل أمر رئاسي يحمل رقم :01-03 مؤرخ في 2001/08/20 ليضفي على العمل الاستثماري الطابع الايجابي من خلال منحه الحرية التامة في النشاط من جهة ومن جهة ثانية ليكرس انسحاب الدولة من حقل الاستثمار الاقتصادي لتتخلى عن دور المنتج وتتفرغ لدور المحفز بكل ما تحمله من أجهزة وضمانات.

وقد حدد هذا القانون النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، والاستثمارات التي تستفيد من الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب.

أنشئ هذا القانون ليجسد عملية دعم الاستثمار وتطويره حيث تضمن هذا القانون إنشاء هيئتين أساسيتين للاستثمار وهما:

المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وهي كبديل للوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار (APSI).

ومن خلال إنشاء هاتين الهيئتين أخذت مسألة تطوير وترقية الاستثمار بعدا آخر لكون أن هاتين الهيئتين تابعتين للحكومة مباشرة بالإضافة إلى الضمانات والتسهيلات والمزايا الممنوحة من هاتين الهيئتين للمستثمرين الوطنيين والأجانب، وقد أعطى هذا القانون تميزا من الناحية الشكلية والنظرية لبيئة الاستثمار في الجزائر حيث جعله أكثر تأهيلا مما سبق.

كما جاء هذا القانون ليزيل الإجراءات البيروقراطية التي كانت تسود الاستثمار في ظل المرسوم 93-12 السابق وعمد إلى تحريك الاستثمار عبر مستويين وهما: تبسيط وتخفيف أنظمة الاستثمار من جهة ومن جهة أخرى تخفيف إجراءاته.

إن أهم ما يستدعي الذكر في هذا الإطار هو البرنامج المقدم من طرف الحكومة في شهر افريل 1996، والذي تم من خلاله ترتيب أولويات سياسة لتنمية الصناعات العمومية، حيث كان أهمها ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فسطر لها بذلك جميع الميكانيزمات الهادفة إلى تشجيع الاستثمار

في هذا النوع من المؤسسات وخاصة على مستوى القطاع الخاص باعتباره المؤهل لقيادة عملية التنمية الاقتصادية.

**2.الدعم القانوني المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

حضيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدعم مباشر في إطار قوانين الاستثمار على غرار الدعم غير المباشر التي حضيت به وذلك من خلال إصدار أول قانون خاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون التوجيهي رقم:01-18 سنة 2001 ، ثم القانون التوجيهي رقم: 17-02 سنة 2017.

- **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:01-18**

تم إصدار القانون 01-18 المؤرخ 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتوجيه ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويحدد مضمون ومحتوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة راميا بذلك إلى تحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها.

عرف هذا القانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا واضحا، حيث أصبح هذا التعريف يشكل مرجعا لكل البرامج وتدابير المساعدة لصالح هذه المؤسسات، وفي إعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بالقطاع، كما حدد هذا القانون تدابير الدعم والمساعدة والترقية.

- **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:17-02:**

جاء هذا القانون في إطار تعزيز وعصرنة القوانين وتحيينها تماشيا مع المستجدات لوضعها في خدمة التنوع الاقتصادي كما يندرج أيضا في إطار جيل جديد من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تغيير نمط النمو في إطار سياسة تنويع الاقتصاد المنتهجة من قبل الحكومة. وهذه السياسة تقوم على تشجيع ودعم إنشاء الثروة خارج قطاع المحروقات لمجابهة التحديات التي تفرضها الأزمات المالية من حين إلى آخر بسبب تدهور قيمة أسعار البترول، وتخفيف التبعية الاقتصادية.

وهذا يستدعي تعزيز جهود جميع الفاعلين العموميين والخواص وذلك بوضع قاعدة قانونية مناسبة وعليه صار تعديل القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتمية بفعل التحولات الحاصلة على المستويين الاقتصادي والمالي منذ سنة 2001 وطنيا ودوليا.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتواجد في صميم التنمية ويبقى تطويرها محور اهتمام السلطات العمومية لأنها ستسمح بتحقيق أهداف النمو الاقتصادي المتنوع والاستقرار الاجتماعي على المستوى الاقتصادي الكلي.

**ب-الدعم بواسطة هيئات الدعم الرسمية:** في هذا الإطار أنشأت الدولة الجزائرية عدة هياكل ومؤسسات دعم ومرافقة من أجل مساعدة الشباب وخاصة فئة البطالين ذوي المستويات التعليمية المختلفة ومتخرجي الجامعات ومراكز ومعاهد التكوين المهني المتخصص وهذا في إطار سياسة محاربة البطالة من جهة ومن جهة أخرى بناء نسيج اقتصادي معتمد على فئة الشباب وخاصة منهم ذوي الكفاءات الجامعية وخريجي معاهد التكوين المهني المتخصص، ومن بين هذه المؤسسات والهياكل نذكر:

**1- هيئات الدعم المباشر**

**1-1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ**

**1-1-1-نشأة الوكالة وأهدافها ومهامها:** تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، أنشئت عام 1997 ويشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري[1].

ومن مهامها الأساسية ما يلي:

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء المؤسسات.
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم والامتيازات المقررة.
- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة خلال فترة الإنجاز أو بعده أوتوسيع النشاط.

**1-1-2- صيغ التمويل بالوكالة:** الجهاز موجه للشباب البطال أصحاب المبادرات للاستثمار في مؤسسة مصغرة أوصغيرة والذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة ويعتمد التمويل على صيغتين وهما:

- **التمويل الثنائي:** إذا كانت قيمة الاستثمار اقل من 5 مليون دج يكون القرض بدون فائدة 29 % والمساهمة الشخصية 71 %. وإذا كانت قيمة الاستثمار ما بين 5 مليون و10 مليون دج يكون القرض بدون فائدة 28 % والمساهمة الشخصية 72 %.
- **التمويل الثلاثي:** إذا كانت قيمة الاستثمار اقل من 5 مليون دج فان القرض البنكي يكون70 % والقرض بدون فائدة 29 % وتكون المساهمة الشخصية 01.%

أما إذا كان قيمة الاستثمار ما بين 5 مليون دج و10 مليون دج فان القرض البنكي يكون 70 % والقرض بدون فائدة 28 % وتكون المساهمة الشخصية 02 %.

الجدول أدناه يبين المشاريع الممولة من طرف الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاطات إلى غاية 2017/12/31.

[1] عيسى حجاب، وسيلة السبتي، مداخلة بعنوان: آليات **الحكومة الجزائرية في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي،07/06 ديسمبر 2017، ص7.

الجدول رقم:(2-5) يبين عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب الجنس (مليون دج)

| الجنس | السنوات | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| الإناث | / | 21 321 | 25 803 | 29 329 | 32 994 | 35639 | 37189 | 37 947 |
| النسبة % | / | 11,64 | 10,36 | 10,04 | 9,91 | 9,99 | 10,11 | 10,19 |
| الذكور | / | 161 803 | 223 344 | 262 857 | 300 048 | 321079 | 330791 | 334 439 |
| النسبة % | / | 88,36 | 89,64 | 89,96 | 90,09 | 90,01 | 89,89 | 89,81 |
| المجموع | / | 183 124 | 249 147 | 292 186 | 333 042 | 356718 | 367980 | 372 386 |

المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يبين لنا الجدول أعلاه تزايد عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من سنة الى أخرى وهذا بالنسبة للجنسين الا ان نسبة الذكور تفوق عن نسبة الاناث حيث نلاحظ نسبة الذكور تتراوح بين 88,36% إلى 90,09% بينما نسبة الاناث تتراوح بين 9,91% الى 11,64% ويفسر هذا أن اقبال الذكور على انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر بكثير عن اقبال الاناث وقد يعود ذلك الى عوامل مختلفة منها المشاريع القابلة للتمويل من طرف الوكالة تتلائم أكثر مع طبيعة الذكور أكثر من الاناث، كما أن فئة الاناث لها ميول الى المشاريع التي تمول عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمشاريع الممولة من غرفة الصناعة التقليدية والحرف،...

الشكل رقم:(2-5) يبين عدد المشاريع الممولة من طرفANSEJ حسب الجنس

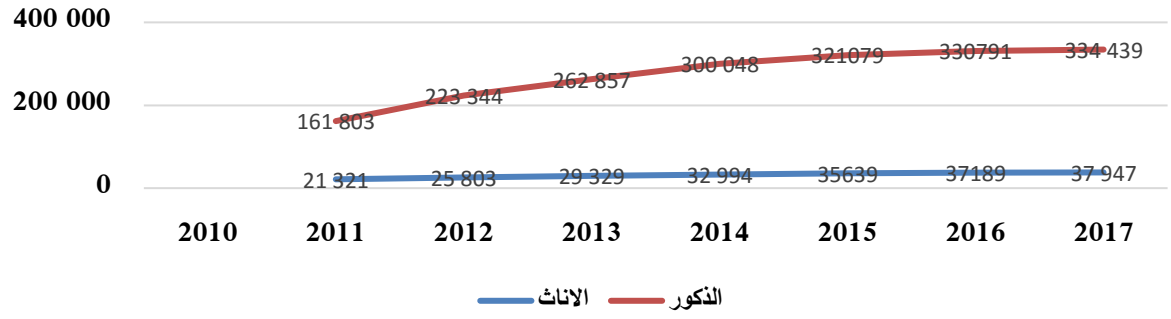


المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هذا الرسم البياني يترجم لنا الارقام الموجودة في الجدول أعلاه، حيث يظهر لنا جليا تزايد ارتفاع عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للذكور أكثر بكثير من المشاريع اللممولة لفئة الاناث ويعود هذا الفارق الى الاسباب المذكورة في تحليل الجدول أعلاه.

الجدول رقم:(2-6) يبين عدد المشاريع المولة، مبالغ الاستثمارات ومناصب العمل المستحدثة من طرف الوكالة (مليار دج)

| التعيين | السنوات | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| عدد المشاريع الممولة | / | 183 124 | 249 147 | 292 186 | 333 042 | 356 718 | 367 980 | 372 386 |
| مبالغ الاستثمارات | / | 477,35 | 691,74 | 849,76 | 1007,06 | 1104,73 | 1 162, 66 | 1 178,75 |
| مناصب العمل المستحدثة | / | 474 944 | 614 555 | 710 788 | 803 928 | 855 498 | 878 264 | 888 069 |

المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يبين لنا الجدول أعلاه عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة وقيمة المبالغ الخاصة بهذه المشاريع بالاضافة الى مناصب الشغل التي احدثتها هذه المشاريع ، كما يظهر لنا هذا الجدول أيضا التزايد المستمر في عدد المشاريع خلال السنوات من 2010 الى 2017 ويصاحب هذا التزايد تزايد مستمر كذلك في المبالغ الممنوحة لاصحاب المشاريع من اجل انشاء او توسيع مؤسساتهم تتراوح هذه المبالغ بين: 477,35 مليار دج الى 1178,75 مليار دج ويدل هذا على اهتمام الدولة بتشجيع هذا القطاع واعطاء أهمية لفئة الشباب من أجل بناء الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات وذلك بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

**الشكل رقم:(2-6) يبين عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ ومناصب العمل المستحدثة**

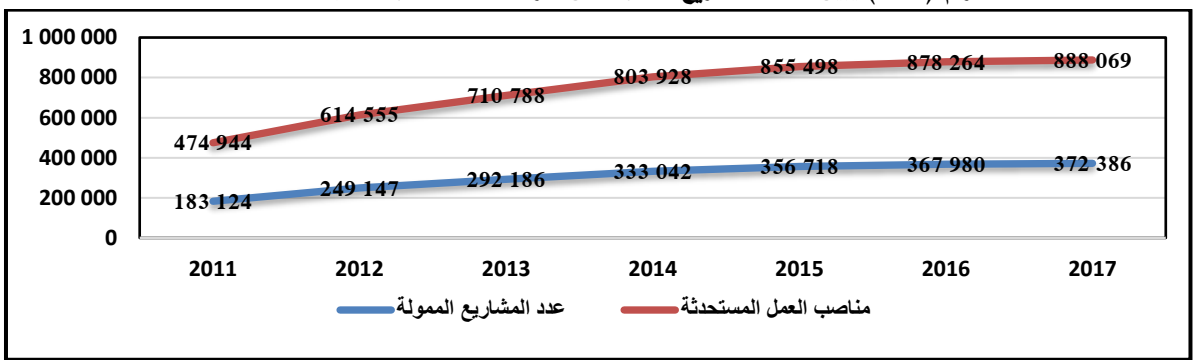


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

الرسم البياني يترجم لنا الارقام الموجودة في الجدول أعلاه، حيث يلاحظ التزايد المستمر في عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تتراوح هذه المشاريع بين:183124 و372386 مشروع حيث أحدثت مناصب شغل تتراوح بين:474944 و888069 مشروع، ويدل هذا على مدى مساهمة هذه المشاريع في التقليل من حدة البطالة بالاضافة الى التنمية التي تدرها هذه المشاريع.

## 1-2-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

**1-2-1- نشأة الوكالة وأهدافها ومهامها:** نشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيأة ذات طابع خاص، تحت وصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني، وتتواجد الوكالة على المستوى المحلي من خلال 49 تنسيقية ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها تنسيقيتين (02) بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر[1]. وتتمثل مهامها الأساسية فيما يلي:

- تسيير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- دعم وتقديم الاستشارة ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد.

[1] نفس المرجع ص 9-11.

- إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- مساعدة المستفيدون عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

**ب-1-1-2-2- أنماط وطرق التمويل:**

في حالة توفر كل الشروط لدى طالب القرض بإمكانه أن يختار نمط التمويل الذي يراه مناسبا له وهي ثلاثة أنماط كالتالي:

- **التمويل الثنائي** :لسلفة بدون فائدة لا تتجاوز: **30 ألف دج**، تكون مساهمة الوكالة **90 %**بدون فوائد وتكون مساهمة المستفيد: 10%.
- **التمويل الثنائي** :للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين **50** ألف و100 ألف دج، تكون مساهمة البنك: **95 %**أو **97 %** بفوائد مخفضة بنسبة **80 %** إلى **90 %** تكون مساهمة المستفيد **03 %** أو**05 %.**
- **تمويل ثلاثي:** للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين **100** ألف دج حتى **400 ألف دج** تكون مساهمة البنك **70 %** بفوائد مخفضة بنسبة **80 %** إلى **90 %** وتكون مساهمة المستفيد **03 %** أو **05 %** ومساهمة الوكالة **25%** أو **27%** بدون فوائد.

وفي حالة ما إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها فإن نسبة مساهمته الشخصية ستنخفض من **05%** إلى**03%** وترتفع مساهمة الوكالة من **25%** إلى **27%** في حالة التمويل الثلاثي، ومن **95%** إلى **97%** بالنسبة للبنك في حالة التمويل الثنائي.

**الجدول رقم:(2-7) يبين عدد المستفيدين من القروض الممنوحة من طرف ANGEM**

| التعيين | السنوات | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| عدد المستفيدين | / | 304 671 | 451 608 | 562 310 | 679 852 | 763 954 | 785 317 | 827 161 |
| مبالغ القروض الممنوحة (مليار دج) | / | 10, 34 | 18,33 | 25,92 | 37,35 | 46,09 | 48,79 | 52,2 |

**المصدر: من اعداد الباحث بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

من خلال الجدول نلاحظ الدعم الواضح لأصحاب المشاريع الصغيرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والذي يتجلى من خلال الأعداد المعتبرة من المستفيدين والتي تتزايد من سنة الى أخرى طيلة السنوات من 2011 الى غاية 2017 ويقابل هذه الأعداد المبالغ الممنوحة خلال السنوات المذكورة آنفا، وهذا رغم وجود وضعية مالية حرجة بداية من 2014 الى 2017.

الشكل رقم:(2-7) يبين عدد المستفيدين من القروض

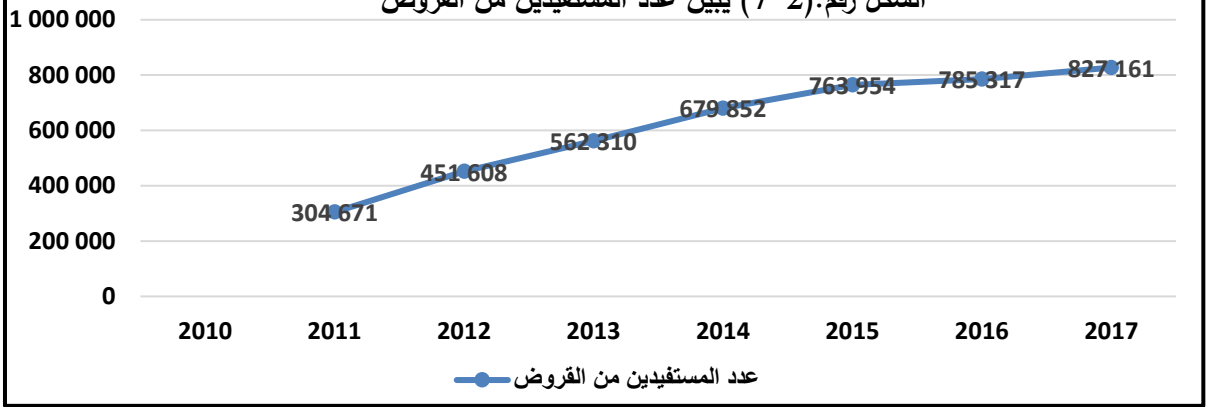


المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمثل هذا الرسم البياني تطور عدد المستفيدين من القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث يلاحظ التزايد المستمر في العدد خلال السنوات من 2010 الى غاية 2017 والذي يتراوح بين 304671 و827161 مستفيد ويقابل هذا العدد دعم مالي معتبر كما هو مدون في الجدول أعلاه والذي يتراوح بين 10,34 و52,20 مليار دج، ويفسر هذا المجهودات التي تبذلها الدولة في مجال الدعم المالي من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم:(2-8) يبين طرق تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وعدد مناصب الشغل المستحدثة خلال 2017

| طريقة التمويل | عدد القروض الممنوحة | النسبة % | المناصب المستحدثة |
|---|---|---|---|
| **تمويل شراء المواد الأولية** | 746 930 | 90,30% | 1 120 395 |
| **تمويل ثلاثي** | 80 231 | 9,70% | 120 347 |
| **المجموع** | **827 161** | **100%** | **1 240 742** |

المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم:(2-8) يبين طرق تمويل القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

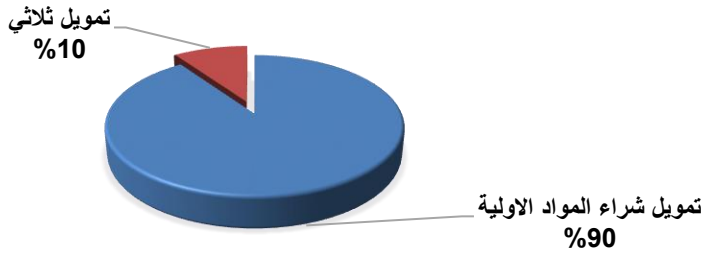


المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول أعلاه والدائرة البيانية يتبين لنا طرق التمويل التي تتعامل بها الوكالة مع أصحاب المشاريع والمتمثلة في التمويل من أجل شراء المواد الأولية والتمويل الثلاثي الذي يتقاسم فيه الاطراف الثلاثة من أجل تمويل المشروع وهم صاحب المشروع كطرف أول بنسبة 3% اذا كان حاملا لشهادة أو وثيقة معترف بها أو5% اذا كان بدون شهادة، والطرف الثاني الوكالة بنسبة 25% أو 27% اذا كان

يتوفر على الشرط المذكور وبدون فائدة، والطرف الثالث وهو البنك بنسبة 70% بتخفيض نسبة الفائدة بـ: 80% إلى 90%. كما يتضح لنا أيضا أن النسبة المسجلة في التمويل من أجل شراء المواد الاولية مرتفعة كثيرا عن نسبة التمويل الثلاثي ومدلول ذلك أن هناك اقبال كبير عند أصحاب المشاريع الصغيرة من أجل شراء المواد الاولية وأغلب هذه التمويلات موجهة للفئة النسوية وخاصة الماكثات في البيوت من أجل الاستفادة من وسائل وتجهيزات صغيرة مثل آلات الطرز ،الخياطة والنسيج والحلاقة، ...

**1-3- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC):**

**1-3-1-النشأة والأهداف والمهام:**

هو مؤسسة عمومية ذات طابع خاص أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم :94-188 المؤرخ في 1994/07/06 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

ومن أجل تقريب خدماته للفئات المعنية قام الصندوق بإنشاء ثلاثة عشر (13) وكالة جهوية وثمانية وأربعون (48) وكالة ولائية.

وفي إطار مساعدات الصندوق في مجال إعادة الإدماج، شرع في بعث إجراءات احتياطية بإنشاء هيئات تابعة للوكالات الجهوية وتتمثل في 22 مركز للبحث عن الشغل و48 مركز لدعم العمل الحر.

من أهداف الصندوق الأساسية العمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي[1].

كما يقوم الصندوق في مجال إعادة الإدماج:

- **التكوين بإعادة التأهيل:** وهو إجراء احتياطي يرمي إلى استرجاع منصب الشغل وذلك من أجل تنمية " فرص التشغيل" وإعادة الإدماج في سوق العمل.

- **دعم الرجوع إلى العمل:** مركز البحث عن الشغل هو منهج للدعم والبحث الجماعي عن الشغل يرمي إلى تحرير الباحث عن الشغل في مسعى إعادة إدماجه في سوق الشغل، وهو عبارة عن برنامج جماعي يلتقي فيه يوميا ما بين (15-12) مشاركا لمدة ثلاثة أسابيع تحت إشراف منشط مختص يعمل على توفير المساعدة والمعلومة والأجهزة اللازمة للفريق.

- **دعم العمل الحر:** ويتم ذلك عن طريق مركز أنشئ لذلك وهو فضاء مخصص للمترشح صاحب المشروع الراغب في مرافقته في مسعى إحداث مؤسسته برعاية فريق من المستشارين.

**1-3-2- صيغ التمويل من طرف الصندوق:**

يقوم الصندوق بتمويل الاستثمارات بصيغة التمويل الثلاثي: البنك، الصندوق، المساهمة الشخصية، وهي الصيغة الوحيدة بالصندوق بحيث يغطي الجزء الأكبر من هذا التمويل مصاريف اقتناء العتاد والمعدّات الجديدة، ويقدر المبلغ الأقصى للاستثمارات بعشرة (10) ملايين دينارا

[1] نفس المرجع، ص12.

جزائريا، يتوقّف الحدّ الأدنى للمساهمة الشخصية على مبلغ الاستثمار ويتمّ تحديده حسب المستويين التاليين:

- **المستوى الأول: 1%** من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يقلّ هذا الأخير عن خمسة (05) ملايين دينارا جزائري أو يساويهما، وتمنح من طرف الصندوق 29%، و70 % من طرف البنك من التكلفة الإجمالية للاستثمار.
- **المستوى الثاني:2%** من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يزيد هذا الأخير عن خمسة (05) ملايين دينار جزائري أو يساويهما ويقل أو يساوي عشرة (10) ملايين دينارا جزائريا، وتمنح 28 % و70 % من طرف البنك من التكلفة الإجمالية للاستثمار.

يقدّر الحد الأدنى من المستوى الثاني بـــ 08% عندما تنجز الاستثمارات في مناطق خاصة وفي ولايات الجنوب والهضاب العليا، وتقدم الأموال الخاصّة نقدا أوعينا.

تمنح هذه السلفة مرة واحدة فقط[1].

**الجدول رقم (2-9) يبين عدد المشاريع ومبالغ القروض الممولة من طرف CNAC حسب الجنس**

| عدد المشاريع الممولة | عدد مناصب العمل المستحدثة | الذكور | النسبة | الإناث | النسبة | مبلغ التمويل (مليار دج) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 142 056 | 297 020 | 127 857 | 90% | 14 199 | 10% | 464,67 |

**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

من الجدول نستنتج مساهمة هيئات وهياكل الدعم التي وضعتها الدولة لاسيما الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في التقليل من ظاهرة البطالة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال الدعم الذي يقدمه هذا الصندوق، حيث ان هذا الدعم لايقتصر على فئة الذكور فقط بل كذلك فئة الاناث إلا أن فئة الذكور أكبر من حيث الاستفادة من المشاريع ويرجع هذا الى عدة عوامل: ثقافية واجتماعية، بالاضافة طبيعة المشاريع القابلة للتمويل، ...

**الشكل رقم:(2-9) يبين نسب عدد المشاريع الممولة حسب الجنس**

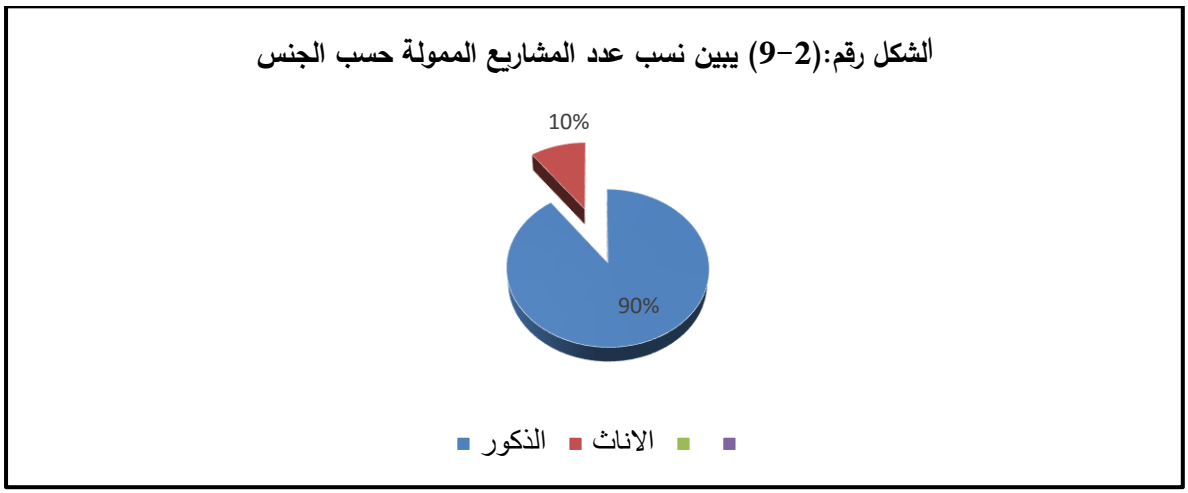


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

[1] عيسى حجاب، وسيلة السبتي، مرجع سابق، ص12.

نلاحظ من خلال هذه الدائرة البيانية ان نسبة الاناث تمثل 10% بينما فئة الذكور تمثل 90% وهو فارق كبير وهو ما يفسر رغبة فئة الذكور في الاعمال الحرة أكثر من رغبة الاناث بالاضافة الى العوامل الاخرى المذكورة.

**الجدول رقم:(2-10) يوضح عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة**

| التعيين | السنوات | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| عدد المشاريع الممولة | / | 18 490 | 74 130 | 95 542 | 114 365 | 129 814 | 138 716 | 142 056 |
| عدد مناصب العمل | / | 35 953 | 144 457 | 186 243 | 228 950 | 266 871 | 288721 | 297 020 |
| مبالغ التمويل (مليار دج) | / | / | 199,26 | 275, 51 | 346,88 | 410,55 | 449,79 | 464,67 |

**المصدر: من اعداد الطالب إعتمادا على نشريات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

هذا الجدول يوضح لنا عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال سنوات متعددة بداية من 2011 الى غاية 2017 بالاضافة الى عدد مناصب العمل التي أحدثتها هذه المشاريع والمبالغ المالية التي صاحبت هذه المشاريع لغرض احداث طفرة نوعية في بناء اقتصاد قوي لا يتأثر بالازمات النفطية.

**الشكل رقم:(2-10) يبين عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب العمل المستحدثة**

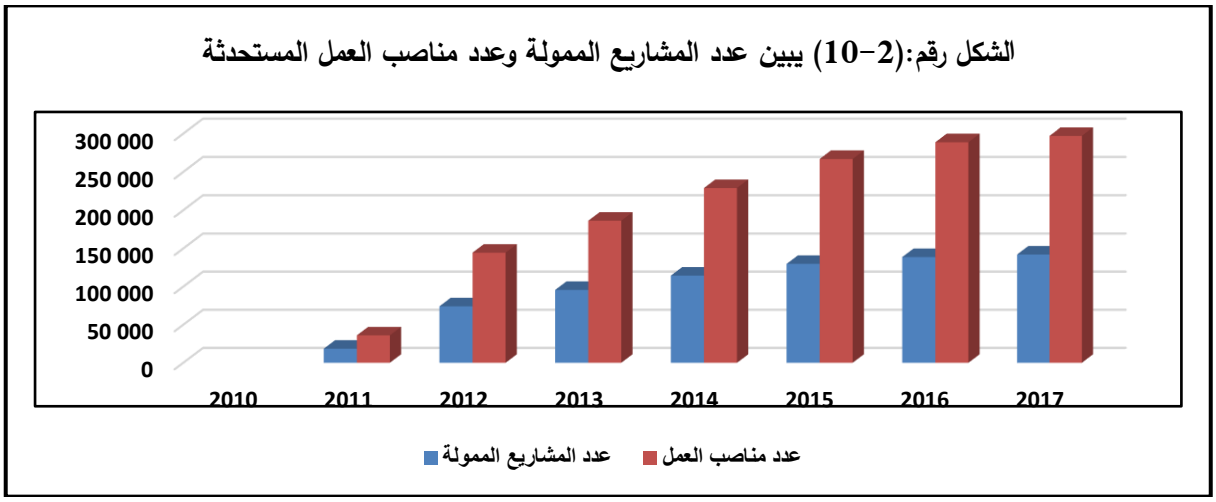


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

هذه الاعمدة البيانية تظهر لنا عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والمناصب العمل المحدثة طيلة سنوات 2010 الى 2017، كما يلاحظ أن مناصب العمل المحدثة تشكل ما يقارب الضعف او يتعدى بقليل من اصحاب المشاريع، ومنه نستنتج مدى فائدة هذه المشاريع في التنمية.

**ب-2- هيئات الدعم غير المباشر**

إضافة إلى هيئات الدعم المالي المباشر استحدثت الدولة الجزائرية هيئات وآليات دعم غير مباشرة وتتمثل فيما يلي:

**2-1- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (FGAR)**

**2-1-1- النشأة والأهداف والمهام:**

هو مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم.

انطلق الصندوق نشاطه بصفة رسمية في 2004/03/14 ويهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر إلى الضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك[1].

من المهام المسندة للصندوق ما يلي:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات التي تنجز استثماراتها في مجال إنشاء المؤسسات، تجديد أجهزة الإنتاج وتوسعة المؤسسات الموجودة.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرف الصندوق وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة تحصيل المستحقات المتنازع عليها ومتابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان القروض.
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الاستشارة التقنية لفائدتها والمستفيدة من ضمان القروض.
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية.
- تلقي بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه.

**2-1-2- كيفية التغطية وتكلفة منح الضمان:**

يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض تتراوح نسبة الضمان بين 10 % و80 % من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار ويأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

[1] نفس المرجع، ص15.

جدول رقم:(2-11) يبين عدد الضمان والمناصب المستحدثة من طرف صندوق ضمان القروض

| العمليات | السنوات | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| عدد الضمانات الممنوحة | 454 | 592 | 800 | 1035 | 283 | 1 549 | 1 784 | 2 088 |
| مبلغ الضمانات الممنوحة (مليار دج) | 11,11 | 14,42 | 19, 94 | 27, 26 | 8, 06 | 42,07 | 48,56 | 59,57 |
| المعدل المتوسط للضمان الممنوح | 39% | 43% | 44% | 47% | 53% | 49% | 49% | 48% |
| المبلغ المتوسط للضمان (مليون دج) | 24, 48 | 24,35 | 24,93 | 26,34 | 28,48 | 27,16 | 27,22 | 28,53 |
| عدد مناصب العمل المستحدثة | 24 673 | 29 207 | 36 533 | 43 426 | 7 059 | 54 869 | 58 782 | 65 415 |

المصدر: من اعداد الطالب إعتمادا على نشريات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يبين لنا الجدول أعلاه عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض من سنة 2010 الى 2017 ، حيث يلاحظ أن عدد الضمانات يتراوح بين 283 و2088 ضمانا ممنوحا لفائدة المستفيدين من القروض البنكية ، بمبالغ تراوح بين 8,06 مليار دج و59,57 مليار دج ، كما يتراوح المعدل المتوسط للضمانات الممنوحة بين 39% و53% كما أن هذه الضمانات ساهمت في المحافظة على المناصب العمل المحدثة ، لكن رغم الجهود المبذولة الا أن هذه الضمانات غير كافية لجميع طالبي الضمانات لانها لا تمثل سوى نسبة اقل من النسبة المطلوبة حيث تتراوح بين 39% و53% .

كما يلاحظ في الجدول بان عدد الضمانات الممنوحة في سنة 2014 والمقدرة بـ 283 ضمانا تمثل أدنى قيمة في عدد الضمانات، والرسم البياني يوضح ذلك.

الشكل رقم:(2-11) يبين عدد الضمانات الممنوحة والمناصب العمل المستحدثة

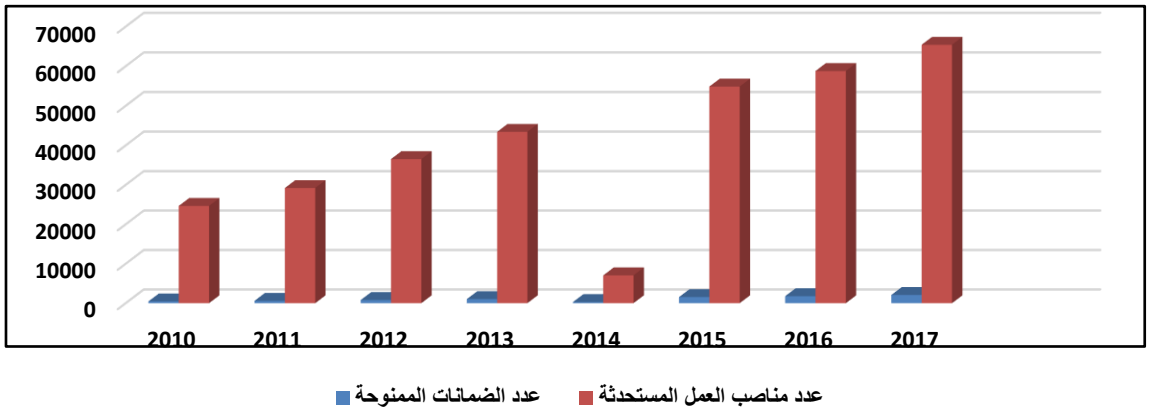


المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هذا الرسم اسقاط الارقام الموجودة في الجدول رقم واخراجها في شكل أعمدة من أجل التوضيح والفهم أكثر بالصورة ومن خلاله نلاحظ تزايد عدد مناصب العمل المستحدثة وعدد الضمانات من سنة الى أخرى باستثناء سنة 2014 وتفسير ذلك قد يعود الى الوضعية المالية التي عاشتها الجزائر خلال هذه

السنة بسبب الاوضاع الاقتصاد العالمية التي تدهورت بسبب انخفاض قيمة أسعار البترول الذي أثر سلبا على خزينة الدولة.

### 2-2- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(CGCI-PME)

#### 2-2-1-التعريف والنشأة الصندوق:

هو مؤسسة ذات أسهم يقدر رأسمالها بحوالي 30 مليار دينار جزائري، أنشئ صندوق قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2004/04/19 إلا أن بداية النشاط الفعلي كان في السداسي الثاني لسنة 2009، يهدف الصندوق إلى تغطية كافة المخاطر المرتبطة بقروض الاستثمارات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يساعد على إنشاء هذه المؤسسات وتطويرها.

أطلق الصندوق سنة 2011 مرحلة جديدة من تنويع العروض عقب قرار السلطات بتفويض إدارة الصندوق لتغطية ضمان التمويل الزراعي[1].

#### 2-2-2- أهداف الصندوق وآلية عمله:

يهدف الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تلك المتعلقة بتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها وكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار جزائري.

**2-3- حصيلة الصندوق:** الجدول الموالي يوضح وضعية الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2017/12/31.

**جدول رقم:(2-12) يبين عدد الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمارات حسب القطاع**

| قطاع النشاط | السنوات | | | | | | | | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 30/10/2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 30/06/2016 | 2017 | | |
| البناء والأشغال العمومية | 182 | 283 | 195 | 191 | 192 | 234 | 246 | 226 | 218,63 | 29,84 |
| النقل | 165 | 244 | 164 | 128 | 101 | 84 | 83 | 101 | 133,75 | 18,26 |
| الصناعة | 136 | 243 | 203 | 211 | 269 | 315 | 347 | 505 | 278,63 | 38,03 |
| الصحة | 16 | 31 | 31 | 42 | 50 | 56 | 56 | 70 | 44,00 | 6,01 |
| الخدمات | 25 | 34 | 30 | 48 | 59 | 54 | 79 | 132 | 57,63 | 7,87 |
| **المجموع** | **524** | **835** | **623** | **620** | **671** | **743** | **811** | **1034** | **732,63** | 100 |

**المصدر: من اعداد الطالب إعتمادا على نشريات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

الجدول أعلاه يبين لنا الملفات التي عالجها صندوق ضمان قروض الاستثمارات حسب قطاعات النشاط خلال السنوات من 2010 الى غاية 2017 ومن خلال التفحص في هذا الجدول يتبين لنا أن قطاع الصناعة مستحوذ على اكبر عدد من الملفات بنسبة 38,03% ثم يليه قطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة 29,84% ، النقل بنسبة 18,26% ، الخدمات بنسبة 7,87% وأخيرا الصحة بنسبة 6,01% ويفسر ذلك الى سياسة الدولة الرامية الى محاولة تحسين هذا القطاع لما له من أهمية كبرى في خدمة القطاعات الاخرى وتنميتها ويتميز بمكانة مرموقة لدى الدول المتقدمة وبعض الدول السائرة في طريق النمو وخاصة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، اما فيما يخص قطاع البناء والاشغال العامة

[1] نفس المرجع، ص16.

ويرجع ذلك الى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة بهذا القطاع لاسيما في مجال السكنات والمرافق العمومية مما شجع العديد من الشباب وتحفيزه من اجل انشاء أو توسعة مؤسساتهم والاستفادة من انجاز المشاريع التي تدخل في اطار البرامج التنموية مثل السكنات وتهيئة الطرقات وصيانة قنوات الصرف الصحي وبخصوص قطاع النقل كانت له أهمية كبيرة ايضا من طرف الدولة اذ فتحت المجال الى القطاع الخاص بعد ماعجزت عن تلبية الطلب المتزايد وكذلك رغبة الشباب المستثمر في البحث عن الربح السهل وتفادي المخاطرة.

اما بالنسبة للخدمات والصحة فان الاقبال عليها ضئيل بسب الخصائص التي تميزها وتحتاج الى مؤهلات وقدرات ذات كفاءة مهنية متخصصة كما ان الربح فيها يتطلب مهارات واساليب متميزة.

**الشكل رقم:(2-12) يبين الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمارات حسب السنوات والقطاع**

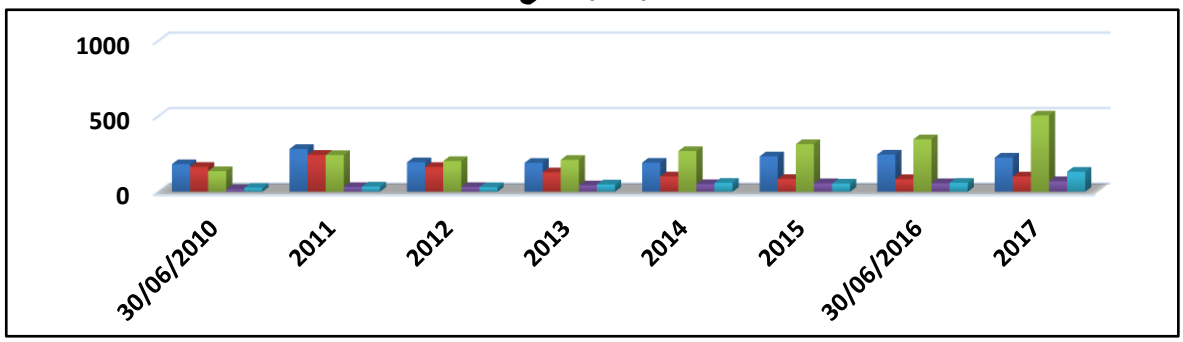


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

الشكل رقم(12) يوضح لنا الملفات المعالجة حسب قطاعات النشاط والتي أخذت الموافقة على الاستفادة من صندوق ضمان قروض الاستثمارات وقد استحوذ قطاع الصناعة على نسبة كبيرة من القروض وقد يرجع سبب ذلك الى السياسة المنتهجة من طرف الدولة الرامية الى محاولة تحسين هذا القطاع ، كما تميز قطاع البناء والاشغال العمومية بنسب متقاربة خلال السنوات حيث حافظ على توازنه ، بنما قطاع النقل تناقص، اما قطاع الخدمات بالرغم من البداية الضعيفة إلا أنه سجل ارتفاع متزايد في عدد الملفات المعالجة وكذلك بالنسبة للصحة .وهنا يتضح لنا أهمية كل قطاع بالنسبة لاهتمام الدولة موازاة مع رغبة وميول الشباب المستثمر في النشاط الذي يساعده.

**جدول رقم:(2-13) يبين مناصب العمل المستحدثة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمارات حسب القطاع**

| قطاع النشاط | السنوات | | | | | | | | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 30/06/2016 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 30/06/2016 | 2017 | | |
| البناء والأشغال العمومية | 2 083 | 3 866 | 3586 | 3128 | 3444 | 4107 | 4308 | 3752 | 3534,25 | 32,46 |
| النقل | 597 | 1 332 | 1178 | 814 | 683 | 822 | 814 | 764 | 875,5 | 8,04 |
| الصناعة | 1 235 | 6 649 | 4429 | 3806 | 4501 | 5078 | 6303 | 9592 | 5199,13 | 47,75 |
| الصحة | 303 | 602 | 476 | 550 | 658 | 645 | 823 | 1096 | 644,125 | 5,92 |
| الخدمات | 172 | 210 | 320 | 619 | 656 | 468 | 983 | 1648 | 634,5 | 5,83 |
| **المجموع** | **4 390** | **12659** | **9989** | **8917** | **9942** | **11120** | **13231** | **16852** | **10888** | 100 |

**المصدر: من اعداد الطالب إعتمادا على نشريات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

الجدول اعلاه يبين لنا مناصب العمل المستحدثة من خلال ضمانات القروض التي منحها الصندوق للمستثمرين في القطاعات المذكورة في الجدول ويظهر لنا ان قطاع الصناعة يوفر عدد أكبر للشغل من خلال دعم الاستثمارات التي استفاد منها ثم يليه البناء والاشغال العمومية، النقل، الصحة والخدمات. ويفسر لنا ذلك التوجه من طرف الدولة في دعم بعض القطاعات على حساب قطاعات اخرى وكذالك رغبة الشباب منشئي المؤسسات الاستثمار في قطاعات معينة على حساب قطاعات اخرى.

**الشكل رقم:(2-13) يبين مناصب العمل المستحدثة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمارات**

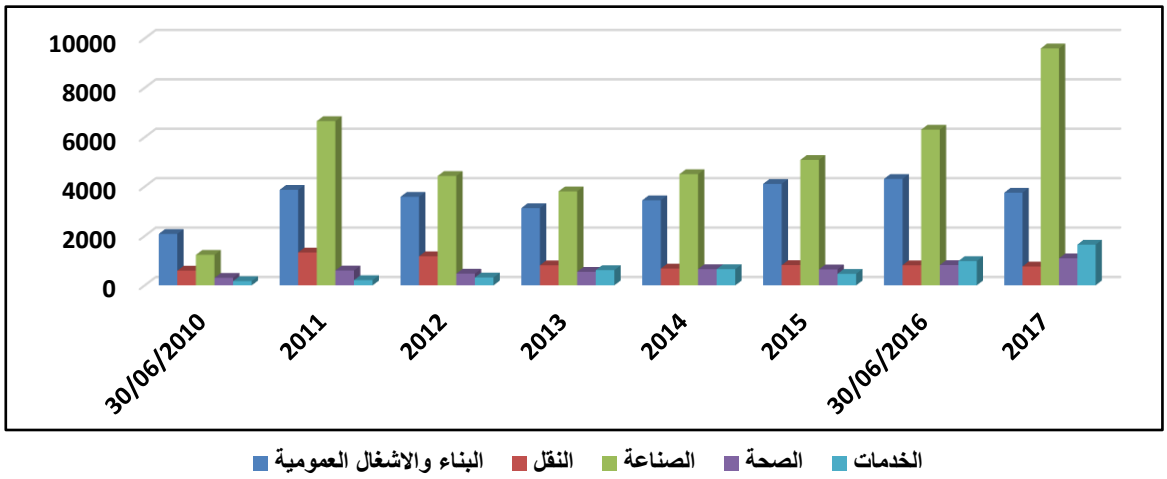


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تترجم لنا هذه الاعمدة الارقام الموجودة في الجدول اعلاه والذي يظهر لنا سيطرة بعض القطاعات الاساسية على قطاعات اخرى، وهي قطاعات الصناعة وقطاع البناء والاشغال العمومية وقد يفسر هذا بالاهتمام الذي اولته الدولة من خلال مؤسساتها لدعم هذه القطاعات بالاضافة الى رغبة اصحاب المؤسسات والمستثمرين.

**جدول رقم:(2-14) يبين مبالغ الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمارات حسب القطاعات**

**(مليار دج)**

| قطاع النشاط | السنوات | | | | | | | | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 30/06/2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | (30/06/2016) | 2017 | | |
| البناء والأشغال العمومية | **7,67** | **7,5** | **3,06** | 4,64 | 8,28 | 6,62 | **8,67** | 9,18 | 444,96 | 22,30 |
| النقل | **3,53** | **2,58** | **0,91** | 1,55 | 2,07 | 1,19 | **1,33** | 2,05 | 121,68 | 6,10 |
| الصناعة | **12,08** | **12,9** | **6** | **11** | 24,2 | 18,67 | **22,64** | 36,26 | 1149,76 | 57,63 |
| الصحة | **1,26** | **1,17** | **0,6** | 1,5 | 3,9 | 2,44 | **2,87** | 4,36 | 144,8 | 7,26 |
| الخدمات | **0,91** | **0,41** | **0,28** | 0,85 | 3,1 | 1,43 | **2,8** | 6,95 | 133,84 | 6,71 |
| المجموع | **25,45** | **24,56** | **10,9** | **19,5** | **41,6** | **30,35** | **38,31** | **58,8** | **1995,04** | 100 |

**المصدر: من اعداد الطالب إعتمادا على نشريات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

هذا الجدول يبين لنا مبالغ الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق لبعض القطاعات الاساسية والتي تستحوذ فيه قطاعات الصناعة والبناء والاشغال العمومية النصيب الاكبر وتحتل فيه القطاعات الاخرى الصحة، الخدمات والنقل نصيب اقل من القطاعين المذكورين وسبب ذلك يعود الى درجة الاهتمام من طرف الدولة من خلال صندوق ضمان القروض وكذا رغبة وميول اصحاب المؤسسات والمستثمرين.

**الشكل رقم:(2-14) يبين مبالغ الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق حسب السنوات**

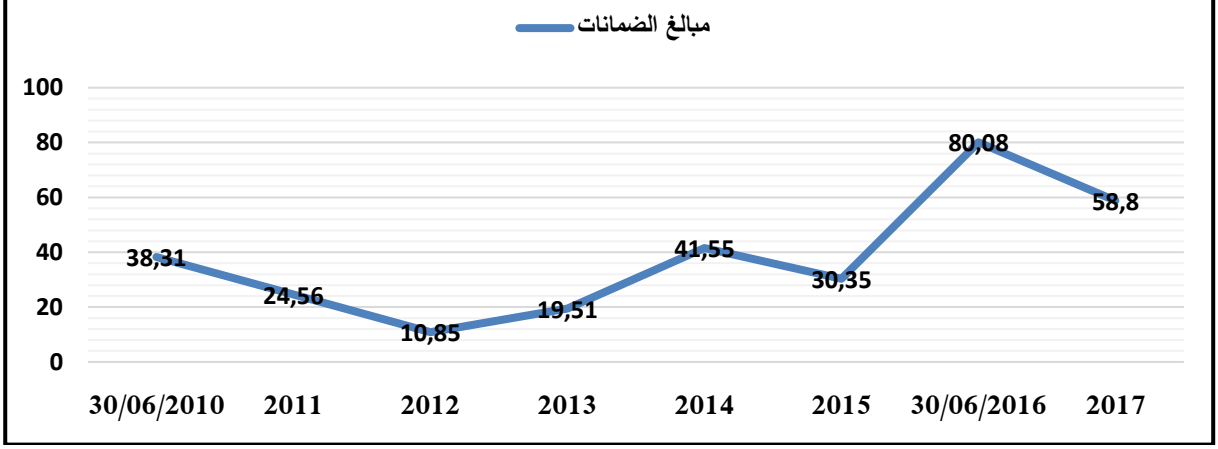


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

الرسم البياني يوضح لنا ارتفاع وانخفاض المبالغ الممنوحة من طرق صندوق ضمان القروض للمستثمرين الخواص من اجل الحصول على قروض لانجاز مشاريعهم، وتتراوح مبالغ الضمانات بين 10,85 مليار دج الى 80,08 مليار دج.

كما يلاحظ ان هناك تأثير للازمة التي تعرضت لها الجزائر من جراء انخفاض اسعار البترول في أواخر سنة 2014 وقد تجلى ذلك في سنة 2015 حيث انخفضت قيمة المبالغ الممنوحة للضمان ولكن ارتفعت مرة أخرى في منتصف سنة 2016 لتصل الى أكبر قيمة ممنوحة من طرف الصندوق ثم تراجعت في اواخر سنة 2017 لعدة اسباب اخرى، قد يكون منها التخوف من انهيار اسعار البترول مرة اخرى وعدم التحكم في استرجاع الاموال المقترضة.

**ب-3- هيئات الدعم الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** أقر المشرع الجزائري بموجب أحكام القانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنشاء هيئتين توكل لهما مهمة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهما[1].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 17-02 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 2017/01/10، **الجريدة الرسمية**، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11، ص ص4،7.

**3-1- وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار:**

وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص، تكلف بتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار، وستحل هذه الوكالة الجديدة محل وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، والتي كانت تحمل طبيعة قانونية إدارية.

تضمن الوكالة الجديدة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإنشاء والإنماء والديمومة، بما في ذلك تحسين النوعية والجودة وترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وللوكالة هياكل محلية تابعة لها تقوم بتنفيذ برامجها على المستوى المحلي.

**3-1-2- مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار:**

ستحدد مهام الوكالة وتنظيمها وسيرها عن طريق مرسوم تنفيذي يصدر لاحقا، لكن يمكننا أن نسرد مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السارية المفعول والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها واقتراح التصحيحات الضرورية.
- متابعة ديموغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره.
- انجاز الدراسات حول الفروع وكذا المذكرات الظرفية الدورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة وذلك بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية.
- جمع المعلومات حول مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها.
- التنسيق مع الهياكل المعنية حول مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم05-165، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، المؤرخ في 2005/05/03، **الجريدة الرسمية**، العدد 32 الصادرة بتاريخ 2005/05/04، ص28،29.

**3-1-3- هيئات الدعم التابعة للوكالة**

**3-1-3-1- مراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

ومهمتها الأساسية دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنماؤها وديمومتها ومرافقتها. حلت هذه المراكز محل مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت طبيعتها القانونية مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (المرسوم التنفيذي 03-79) وتحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم.

في انتظار صدور تنظيم جديد يحدد المهام الجديدة لمراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديد 17-02، يمكن أن نسرد في هذا البحث مهام مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السارية المفعول حسب القانون التوجيهي 01-18 وهي على النحو التالي:

- **مهام مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تتمثل مهام مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المرسوم التنفيذي 03-79 الصادر بتاريخ 2003/02/25 الذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها فيما يلي[1].

- دراسة الملفات التي يقدمها حاملوا المشاريع أو المقاولون والإشراف على متابعتها.
- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني.
- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية.
- مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير.
- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار والدراسات القطاعية والإستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع.
- تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم تطوير القدرة التنافسية.
- المساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة.

كما يتدخل المركز من أجل مساعدة حاملي المشاريع وأفكار المشاريع بالطرق التالية: الاستقبال والتوجيه، الإعلام، التكوين في كيفية إنشاء وتسيير مؤسسة، المرافقة في عملية تكوين صاحب المؤسسة وتأهيل المؤسسة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03-79، الذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، المؤرخ في 2003/02/25، **الجريدة الرسمية**، العدد 13 الصادرة بتاريخ 2003/02/26، ص18،21.

- **حصيلة نشاطات المركز:** الجداول أدناه تبين لنا حصيلة نشاطات مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على المستوى الوطني والذي بلغ عددها 26 مركزا.

**الجدول رقم:(2-15) يبين إحصائيات نشاطات مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

| التعيين | السنوات | | | | | | | | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | |
| عدد حاملو المشاريع الذين تم استقبالهم | / | 2 721 | 4 180 | 2 528 | 4373 | 3 158 | 2390 | 2 688 | 3148 |
| عدد حاملو المشاريع الذين تمت مرافقتهم | / | 742 | 2 052 | 1 455 | 1 735 | 1 550 | 1 256 | 1 152 | 1420 |
| عدد المستفيدين من مخططات الأعمال | / | 76 | 242 | 197 | 245 | 301 | 200 | 194 | 208 |
| عدد المشاريع المنشأة | / | 109 | 587 | 366 | 675 | 957 | 148 | 192 | 433 |
| عدد مناصب العمل التي تم استحداثها | / | 360 | 1 544 | 2 190 | 3128 | 3 418 | 4 315 | 2 990 | 2564 |

**المصدر: من اعداد الطالب إعتمادا على نشريات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يوضح هذا الجدول النشاطات التي قامت بها مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنوات 2011 الى 2017 ومن النشاطات التي قامت بها هذه المراكز عمليات الاستقبال والتوجيه والمرافقة وانجاز مخططات الاعمل لاصحاب المشاريع والافكار ومنشئي المؤسسات. حيث تراوح عدد حاملوا المشاريع الذين تم استقبالهم بين 2390 حامل مشروع في سنة 2016 و4373 حامل مشروع في سنة 2014، بينما عدد حاملو المشاريع الذين تمت مرافقتهم يتراوح بين 742 حامل مشروع في سنة 2011 و2052 حامل مشروع في سنة 2012. أما بالنسبة لعدد المستفيدين من مخططات أعمال فيتراوح بين 76 مخطط في سنة 2011 و301 مخطط في سنة 2015، وبالنسبة للمشاريع المنشأة فكانت تتراوح بين 109 مشروعا في سنة 2011 و957 مشروعا في سنة 2015، وقد أحدثت هذه المشاريع مناصب عمل تتراوح بين 360 منصب عمل في سنة 2011 و3418 منصب في سنة 2015. وتجدر الاشارة ان سنة 2010 لم تسجل بها ارقاما ويرجع السبب الى أن هذه المراكز بدأت نشاطاتها في أواخر سنة 2010 وبذلك بدأت احصائياتها سنة 2011.

**الشكل رقم:(2-15) يبين نشاطات مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

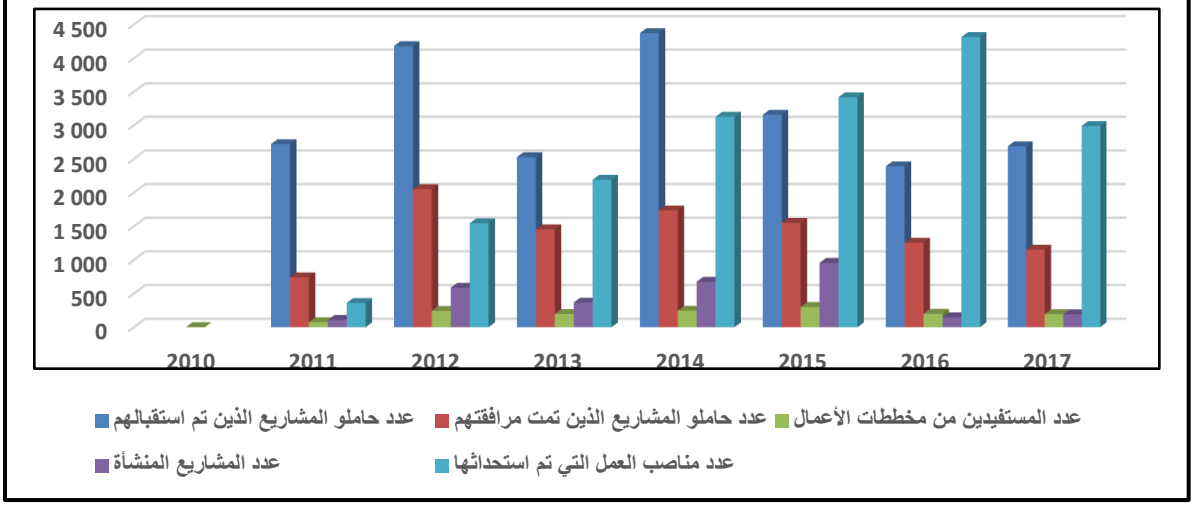


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تترجم لنا هذه الاعمدة البيانية الارقام الموجودة في الجدول رقم والتي تبين لنا النشاطات التي قامت بها هذه المراكز، حيث يلاحظ أن هناك ارتفاعا في عدد حاملوا المشاريع الذين تم استقبالهم في سنتي 2012 و 2014 وانخفاظا في سنوات 2011 و2013 و 2015 الى 2017 ، كما يلاحظ الزيادة المستمرة في مناصب العمل المستحدثة ابتداء من سنة 2011 الى غاية 2016 ثم تنخفض في سنة 2017 ويعني هذا ان ليس هناك تطور مستمر ومتزايد لنشاطات هذه المراكز مما يدل على انها في حاجة أكبر من الاهتمام من طرف الدولة من خلال برامجها الحكومية التي ترفع من قدراتها البشرية والمادية حتى تستطيع استقطاب فئات الشباب حاملي الافكار والمشاريع من مختلف المستويات والجنس مثلما هو الشأن بالنسبة لمؤسسات الدعم الأخرى .

**3-1-3-2- مشاتل المؤسسات** وهي أحد الهياكل المحلية التابعة لوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار، مكلفة بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها وقد حلت محل مشاتل المؤسسات التي كانت عبارة عن مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (المرسوم التنفيذي 03-78)[1] تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم.

في انتظار صدور التنظيم الجديد الذي يحدد المهام الجديدة لمشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديد 17-02 يمكن أن نسرد في هذا البحث مهام مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السارية المفعول حسب القانون التوجيهي01-18 وهي على النحو التالي:

- **مهام مشاتل المؤسسات:**

تتمثل مهام مشاتل المؤسسات حسب المرسوم التنفيذي 03-78 الصادر بتاريخ 2003/02/25 الذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات فيما يلي[1]:

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.
- تسيير وإيجار المحلات وذلك بوضع المحلات تحت تصرف أصحاب المشاريع تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاطات المشروع.
- تقديم الخدمات من حيث التوطين الإداري والتجاري للمؤسسات الحديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع.
- تقديم ارشادات خاصة.

- **حصيلة نشاطات مشاتل المؤسسات:** يبين الجدول أدناه حصيلة نشاطات مشاتل المؤسسات المتواجدة على المستوى الوطني والذي كان عددها 04 في سنة 2011 وارتفع الى 14 مشتلة في سنة 2014.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03-78، الذي يتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات، المؤرخ في 2003/02/25، **الجريدة الرسمية**، العدد 13 الصادرة بتاريخ 2003/02/26، ص13،17.

**الجدول رقم:(2-16) يبين حصيلة نشاطات مشاتل المؤسسات.**

| التعيين | السنوات | | | | | | | | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | |
| عدد المشاريع المحتضنة | / | 33 | 29 | 37 | 134 | 135 | 158 | 161 | 98 |
| عدد المؤسسات المنشأة | / | 19 | 28 | 37 | 104 | 84 | 70 | 83 | 61 |
| عدد مناصب العمل المحدثة | / | 68 | 363 | 375 | 1 025 | / | 576 | 546 | 422 |

**المصدر: من اعداد الطالب إعتمادا على نشريات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يوضح هذا الجدول النشاطات التي قامت بها مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنوات 2010 الى 2017 والمتمثلة في الاحتضان وانشاء المؤسسات والتي تتراوح بين 29 و 161 مشروع محتضن وبين 19 و 104 مؤسسة منشأة وبين 68 و 1025 منصب عمل.

**الشكل رقم:(2-16) يبين نشاطات مشاتل المؤسسات**

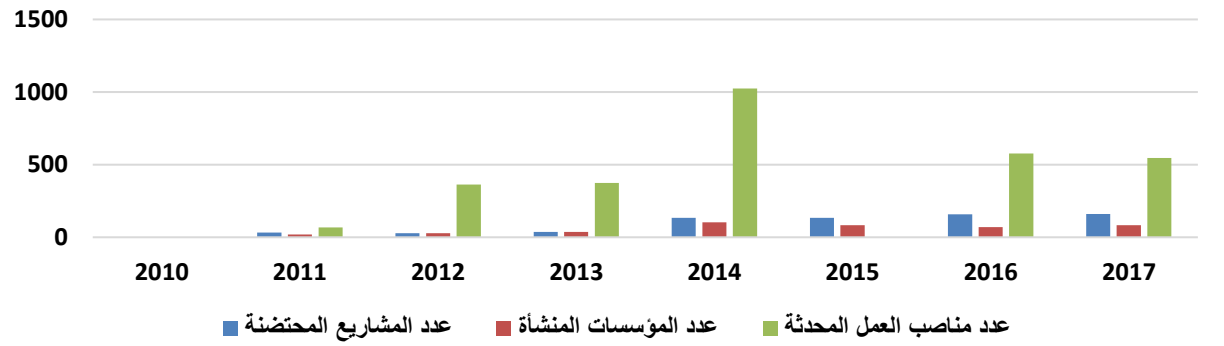


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

هذه الاعمدة البيانية توضح لنا النشاطات التي تقوم بها مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يضهر لنا بان سنة 2014 شهدت احداث مناصب عمل أكبر من باقي السنوات رغم ان هذه السنة شهد من خلالها العالم تدهور لاسعار البترول مما أثر على القدرة المالية للدول التي تعتمد على البترول كمصدر اساسي لمداخيلها مثل الجزائر كما يتبي لنا مدى أهمية مشاتل المؤسسات في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحداث مناصب العمل والقيام بعمليات الاحتضان التي تساهم في نضج المؤسسات وفتح المجال لها للقيام بنشاطاتها باستعمال الامكانيات والوسائل التي توفرها المشاتل للاتصال واستغلال الامكانيات والوسائل الالكترونية الحديثة للترويج من أجل التسويق.

### 3-2- المجلس الوطني للتشاور من اجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هو هيئة استشارية تحت وصاية الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نصت عليه المادة 24 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 الذي يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جاء ليحل محل المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 فيفري 2003 الذي يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله ، ويشكل هذا المجلس

فضاء للتشاور، يتكون من المنظمات و الجمعيات المعنية المتخصصة الممثلة للمؤسسات و ممثلي القطاعات والهيئات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **مهام وصلاحيات المجلس الوطني للتشاور:**

تحدد مهام وصلاحيات المجلس بمرسوم تنفيذي يصدر لاحقا، لكن يمكن أن نذكر مهام وصلاحيات المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السارية المفعول وهي:

- ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.
- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة.
- جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة عامة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.

**3-3-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) :**

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت بموجب الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار هي الآن تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم ، جاءت لتحل محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI التي أنشئت بموجب المرسوم التشريعي رقم :93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، نظرا لبعض الصعوبات التي تعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية ومن اجل تجاوزها ومحاولة استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية فقد أنشأت الدولة الجزائرية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 .

- **مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار محددة ضمن المرسوم التنفيذي 06-356 المؤرخ في 2006/10/09 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنضيمها وسيرها والذي تم تعديله بموجب المرسوم رقم 17-100 المؤرخ في 2017/03/05.

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يلي[1]:

- جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين.
- مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع، بما فيها ما بعد الانجاز.
- تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الانجاز وتحليلها.
- تسهيل، بالتعاون مع الادارات الاخرى المعنية، الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وانجاز المشاريع. وتساهم بهذا الصدد، في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 17-100، الذي يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، المؤرخ في 2007/03/05، **الجريدة الرسمية**، العدد 16 الصادرة بتاريخ 2017/03/08، ص3،7

- ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الاقليم الوطني وفي الخارج.

**•حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:**

الجداول أدناه تبين حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المصرح بها من طرف الوكالة والتي توضح عدد المستفيدين حسب حجم المؤسسة خلال السنوات من الثلاثي الأول 2010 إلى غاية 2017.

**الجدول رقم:(2-17) يبين عدد المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**

| السنوات | عدد المشاريع | | | المبالغ | | | عدد مناصب العمل المستحدثة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المؤسسات الصغيرة جدا | المؤسسات الصغيرة | المؤسسات المتوسطة | المؤسسات الصغيرة جدا | المؤسسات الصغيرة | المؤسسات المتوسطة | المؤسسات الصغيرة جدا | المؤسسات الصغيرة | المؤسسات المتوسطة |
| الثلاثي الأول 2010 | 4 007 | 1 178 | 949 | 87,35 | 104, 43 | 45,36 | 16 871 | 19 833 | 11 653 |
| 2011 | 5 865 | 1 618 | 274 | 110,91 | 199,63 | 255,18 | 18 962 | 31 533 | 26 020 |
| 2012 | 5 726 | 1 660 | 305 | 97,96 | 311,47 | 50 ,181 | 17 438 | 32 618 | 28 313 |
| الثلاثي الأول 2013 | 3 376 | 1 082 | 273 | 74,78 | 290,36 | 238,05 | 963 9 | 862 21 | 25 295 |
| 2014 | 6 960 | 2 347 | 549 | 230,37 | 520,07 | 991,51 | 20 976 | 45 944 | 51 772 |
| 2015 | 4 877 | 2 414 | 620 | 139,16 | 457,97 | 495,25 | 16 117 | 49 899 | 57 406 |
| 2016 | 3 814 | 2 520 | 787 | 139,6 | 512,72 | 683,66 | 13 335 | 53 555 | 69 504 |
| 2017 | 1 947 | 2 201 | 839 | 139,16 | 457,97 | 495,25 | 7 985 | 46 447 | 74 536 |

**المصدر: من اعداد الطالب إعتمادا على نشريات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يظهر لنا هذا الجدول المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وكذلك المبالغ الممنوحة لهذه المشاريع ومناصب العمل التي تحدثها.

**الشكل رقم:(2-17) يبين المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة حسب حجم المؤسسة**

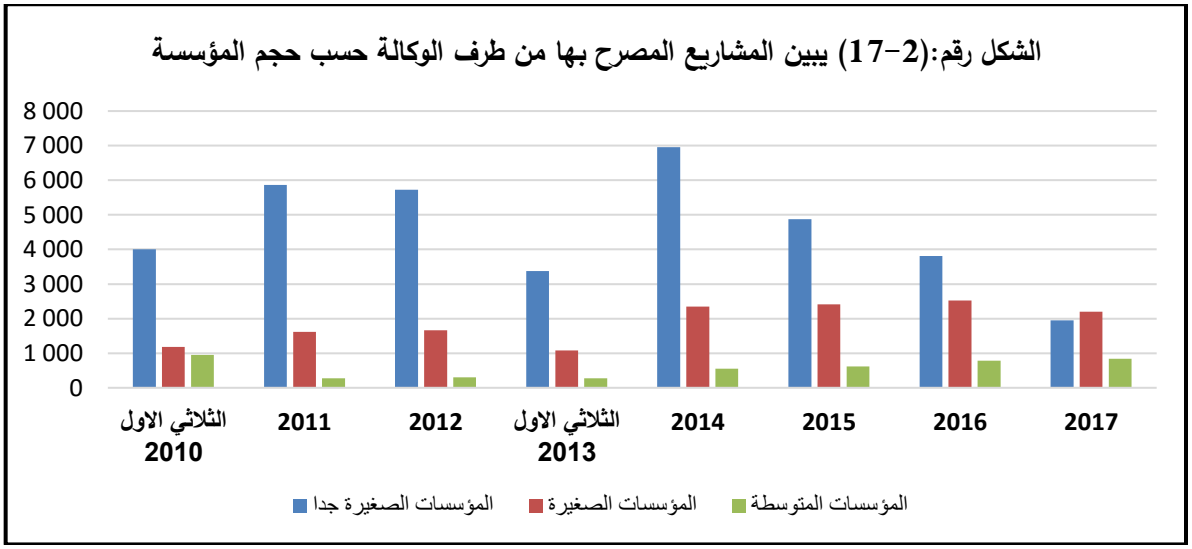


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تترجم لنا هذه الاعمدة البيانية الارقام الموجودة في الجدول رقم حيث تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة جدا تحتل الصدارة من حيث عددها في كل سنة من السنوات المذكورة ثم بدرجة اقل المؤسسات الصغيرة وأخيرا المؤسسات المتوسطة وقد يدل هذا على المزايا التي تميز المؤسسات الصغيرة جدا عن المؤسسات الاخرى من حيث التكلفة في الانتاج والسهولة في التوزيع وربما ايضا اسعار منتوجاتها

مقبولة لدى المستهلك ، كما يلاحظ ايضا أن أكبر عدد في المشاريع مسجل سنة 2014 ، لكن سرعان ما انخفض العدد مباشرة في سنوات 2015،2016،2017 ، لكن بالنسبة للمؤسسات الاخرى لم يحدث بهما تغيير كبير.

الشكل رقم:(2-18) يبين مناصب العمل المستحدثة من طرف الوكالة حسب حجم المؤسسة

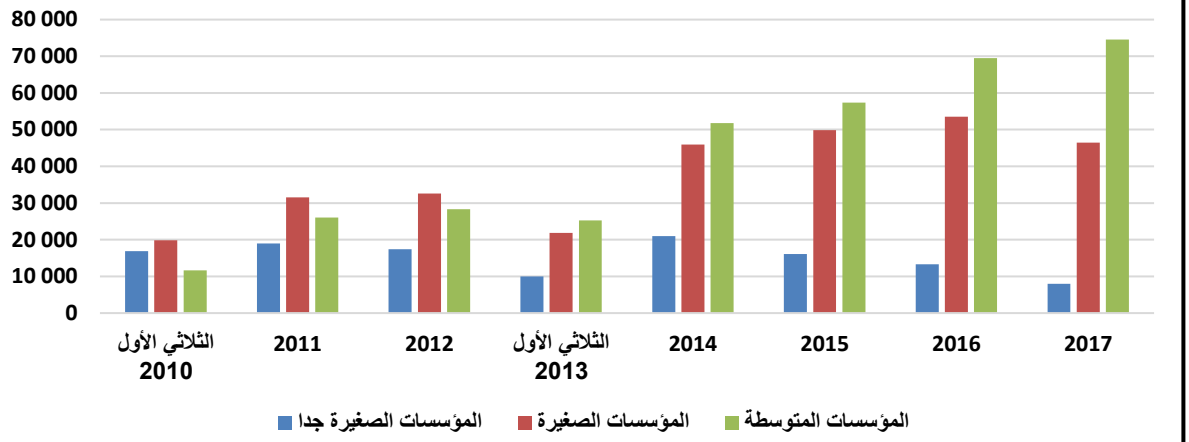


المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

## المبحث الثالث: إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا من حيث العدد وهذا ما نلاحظه من خلال الاحصائيات السنوية المسجلة من طرف القطاع، ويرجع سبب هذا التطور نتيجة لتشجيع الدولة لهذا القطاع من خلال القوانين المشجعة لانشاء هذا النوع من المؤسسات، لاسيما القانونين التوجيهيين رقم :01-18 ورقم 17-02 والمتعلقين بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاضافة الى انشاء اجهزة مختلفة مكلفة بدعم ومرافقة حاملي المشاريع واصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تزايد مستمر من حيث العدد وخاصة خلال السنوات 2014- 2017 ويرجع سبب ذلك الى التسهيلات التي وضعتها الدولة من اجل الحصول على التمويل والامتيازات الجبائية وشبه الجبائية للمؤسسات الناشئة والجدول الموالي يبين لنا الزيادة والنمو المسجلين من خلال الاحصائيات الصادرة من القطاع والمبينة في الجدول الآتي:

**الجدول رقم:(2-18) يبين تطور العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

| التعيين | السنوات | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 619 072 | 659 309 | 711 832 | 777 816 | 852 053 | 934 569 | 1 022 621 | 1 074 503 |

**المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

الرسم البياني الموالي يوضح هذا التطور:

**الشكل رقم:(2-19) يبين تطورعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

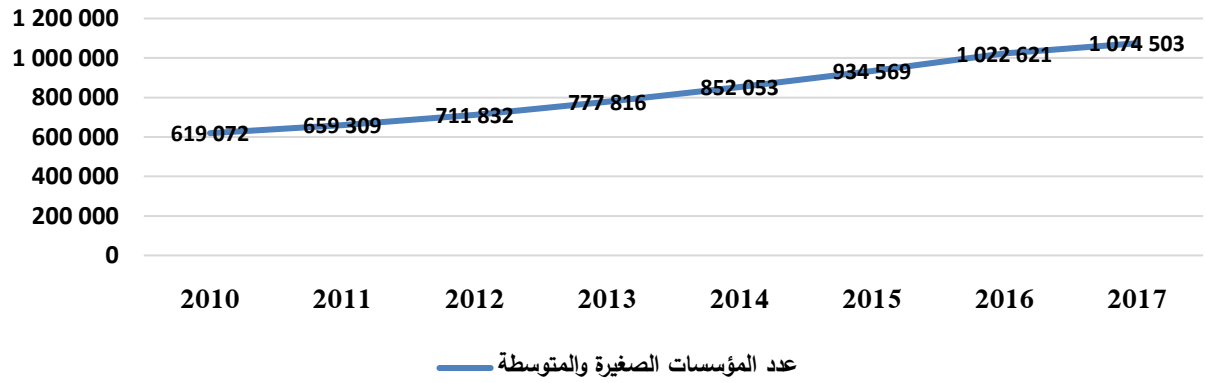


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

## ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية

إن التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي في الجزائر، وكذا الدور المتعاظم للقطاع الخاص في ظل الاوضـــاع الاقتصـــادية العالمية وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث انشطة اقتصادية سلعية وخدمية ، وكذا إحياء انشطة اقتصادية ، ساهم في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وأدى الى تراجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة. والجدول الموالي يوضح تطور هذه المؤسسات حسب الطبيعة القانونية خلال السنوات 2010-2017:

**الجدول رقم:(2-19) يبين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية**

| السنوات | المؤسسات الخاصة | | | التطور السنوي للمؤسسات الخاصة | المؤسسات العامة | التطور السنوي للمؤسسات العامة | مجموع المؤسسات الخاصة والعامة | مجموع التطور السنوي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الأشخاص المعنوية | المهن الحرة | الصناعة التقليدية | | الأشخاص المعنوية | | | |
| 2010 | 369319 | 113573 | 135623 | 31612 | 557 | -34 | 619072 | 31578 |
| 2011 | 391761 | 120095 | 146881 | 40222 | 572 | 15 | 659309 | 40237 |
| 2012 | 420117 | 130394 | 160764 | 52538 | 557 | -15 | 711832 | 52523 |
| 2013 | 459414 | 142169 | 175676 | 65984 | 557 | 0 | 777816 | 65984 |
| 2014 | 496989 | 159960 | 194562 | 74252 | 542 | -15 | 852053 | 74237 |
| 2015 | 537901 | 178994 | 217142 | 82526 | 532 | -10 | 934569 | 82516 |
| 2016 | 575906 | 211083 | 235242 | 88194 | 390 | -142 | 1022621 | 88052 |
| 2017 | 609344 | 222570 | 242322 | 52005 | 267 | -123 | 1074503 | 51882 |

**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

الجدول رقم يبين لنا تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة بدء من سنة 2010 الى غاية 2017 حيث يلاحظ تطور في المؤسسات الخاصة والذي يتراوح بين 31612 مؤسسة في سنة 2010 و88194 مؤسسة خلال سنة 2016 بينما شهدت سنة 2017 انخفاضا في العدد حيث وصل الى 52005 مؤسسة لكن المؤسسات العامة تراجعت من 572 مؤسسة سنة 2011 الى 267 مؤسسة سنة 2017 حيث وصلت الى فقدان 142 مؤسسة بسبب الحل.

والرسم البياني المشار اليه ادناه يبين لنا التطور الملحوظ للمؤسسات الخاصة والعامة في الجزائر:

**الشكل رقم:(2-20) يبين تطور المؤسسات حسب الطبيعة القانونية**

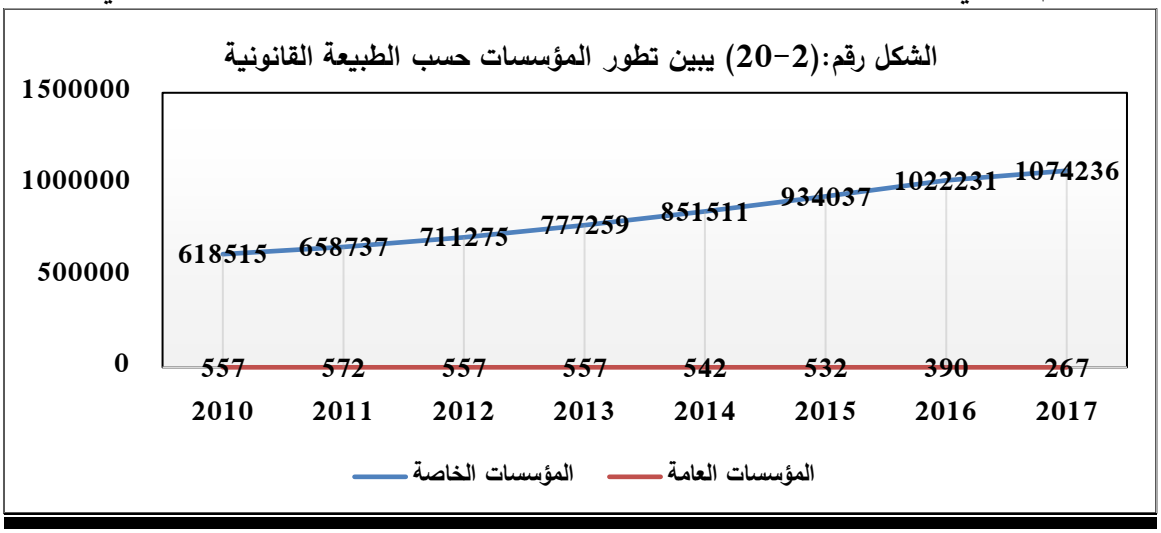


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

## ثالثا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النسب

**الجدول رقم:(2-20) يبين نسب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

| السنوات | عدد المؤسسات | التطور | نسبة التطور% |
|---|---|---|---|
| **2010** | 619072 | 31578 | 5.38 |
| **2011** | 659309 | 40237 | 6.50 |
| **2012** | 711832 | 52523 | 7.97 |
| **2013** | 777816 | 65984 | 9.27 |
| **2014** | 852053 | 74237 | 9.54 |
| **2015** | 934569 | 82516 | 9.68 |
| **2016** | 1022621 | 88052 | 9.42 |
| **2017** | 503 074 1 | 51888 | 5,07 |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشريات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

يبين لنا الجدول تطور نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تتراوح بين 5,07 % سجلت في سنة 2017 و9,68% سجلت في 2015 وهذه النسب متزايدة بين سنوات 2010 و2015، لكن تراجعت في سنوات 2016 و2017.

ونلاحظ هذا التطور جليا من خلال الاعمدة البيانية الموالية:

الشكل رقم:(2-21) يبين نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

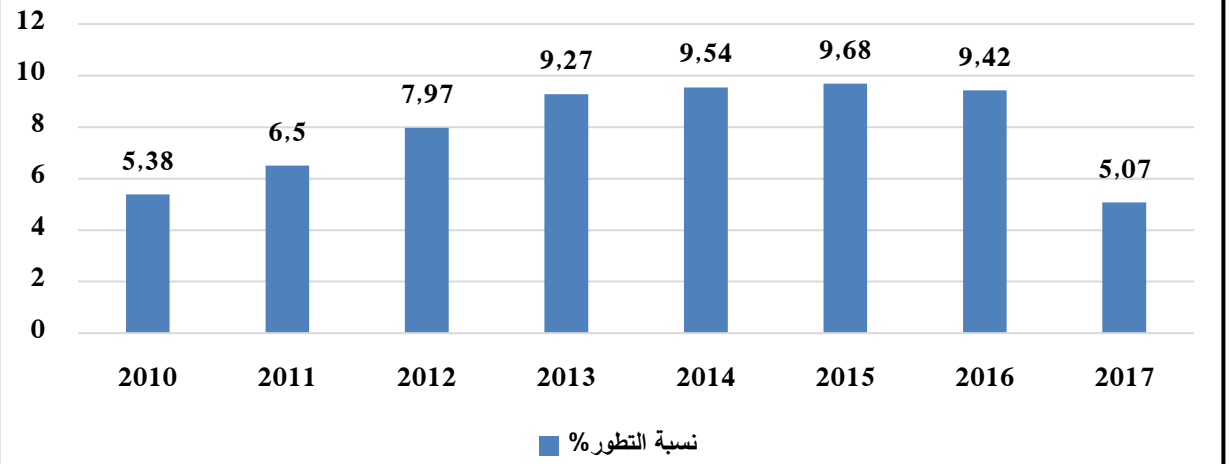


المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

## المطلب الثاني: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2017 حركية واضحة تجلت هذه الحركية في عملية الإنشاء وإعادة الإنشاء والشطب نتج عنها ارتفاع في عدد أصناف هذا النوع من المؤسسات وهذا التطور راجع إلى الزيادة في إنشاء هذه المؤسسات، بالمقابل هناك شطب واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم:(2-21) يبين حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

| السنوات | عدد المؤسسات الخاصة المعنوية | الإنشاء | إعادة الإنشاء | الإنشاء وإعادة الإنشاء | الشطب |
|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | 369319 | 27943 | 3389 | 31332 | 7915 |
| **2011** | 391761 | 26239 | 5392 | 31631 | 9189 |
| **2012** | 420117 | 30530 | 5876 | 36406 | 8050 |
| **2013** | 459414 | 39355 | 8191 | 47546 | 8249 |
| **2014** | 496989 | 39343 | 7286 | 46629 | 9054 |
| **2015** | 537901 | 41919 | 6949 | 48868 | 7956 |
| **2016** | 575906 | 41635 | 8056 | 49691 | 11686 |
| **2017** | 609344 | 34642 | 8228 | 42870 | 9432 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشريات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم:(2-22) يبين حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنوية الخاصة

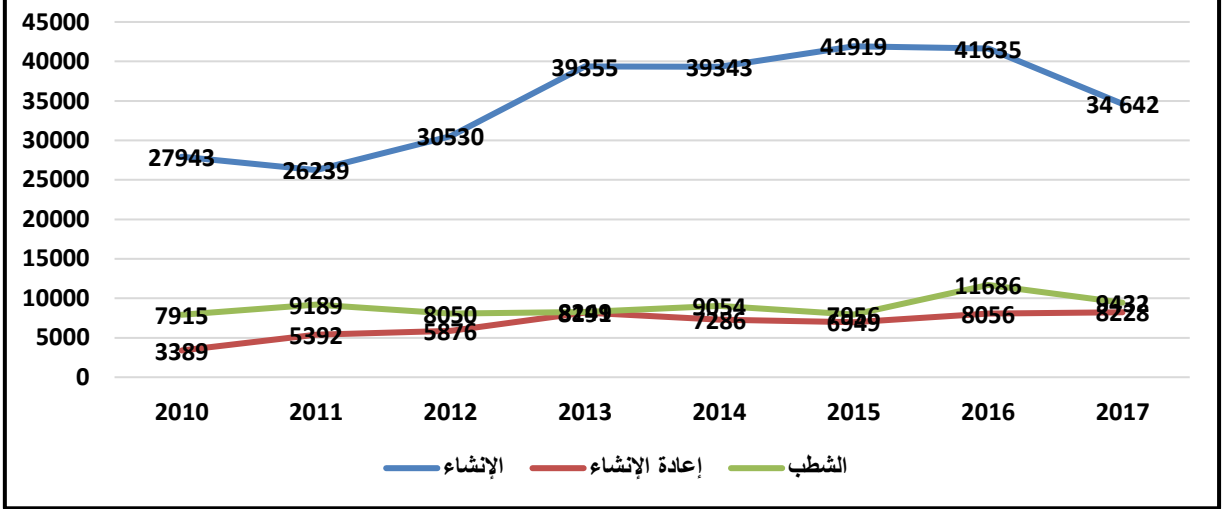


المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### أولا: إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مفهوم إنشاء المؤسسات هو الإنشاء الجديد من خلال إعادة امتلاك مؤسسة ما، أو الإنشاء من خلال إعادة تنشيط مؤسسة قديمة كانت متوقفة عن النشاط، ويترتب عن الإنشاء الجديد استغلال وسائل إنتاج جديدة تسمح برفع الطاقات الإنتاجية، والجدول الموالي يوضح لنا إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم:(2-22) يبين حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفعلية حسب الطبيعة القانونية

| السنوات | الأشخاص المعنوية | | | | الأشخاص الطبيعية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الإنشاء | إعادة الإنشاء | الشطب | الفعلية | الإنشاء | إعادة الإنشاء | الشطب | الفعلية |
| 2010 | 27943 | 3389 | 7915 | 23417 | / | / | / | / |
| 2011 | 26239 | 5392 | 9189 | 22442 | 18136 | / | 356 | 17780 |
| 2012 | 30530 | 5876 | 8050 | 28356 | 24614 | / | 432 | 24182 |
| 2013 | 39355 | 8191 | 8249 | 39297 | 27229 | / | 542 | 26687 |
| 2014 | 39343 | 7286 | 9054 | 37575 | 37208 | / | 531 | 36677 |
| 2015 | 41919 | 6949 | 7956 | 40912 | 42304 | / | 690 | 41614 |
| 2016 | 41635 | 8056 | 11686 | 38005 | 66903 | 6071 | 22785 | 50189 |
| 2017 | 34642 | 8228 | 9432 | 33438 | 38672 | 5435 | 25540 | 18567 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشريات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال الجدول رقم نلاحظ بأن عدد المؤسسات المنشأة بالنسبة للاشخاص المعنوية في تطور خلال الفترة من 2010 الى 2017 من عام الى آخر، حيث يتراوح هذا التطور بين: 22442 مؤسسة في سنة 2011، و40912 مؤسسة سجلت في سنة 2015، بينما نلاحظ تراجع في سنة 2014 حيث بلغ عدد المؤسسات 37575 مؤسسة والتراجع الثاني سجل في سنة 2016، حيث بلغ عدد المؤسسات 38005 مؤسسة وفي سنة 2017 حيث بلغ عدد المؤسسات 33438 مؤسسة. أما بالنسبة للاشخاص الطبيعية يلاحظ تزايد مستمر حيث تراوح عدد المؤسسات بين 17780 مؤسسة في سنة 2011

و50189 مؤسسة في سنة 2016 ثم تراجع عدد المؤسسات الى العدد 18567 في سنة 2017 والشكل الموالي يوضح هذه الحركة:

الشكل رقم:(2-23) يبين حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفعلية حسب الطبيعة القانونية

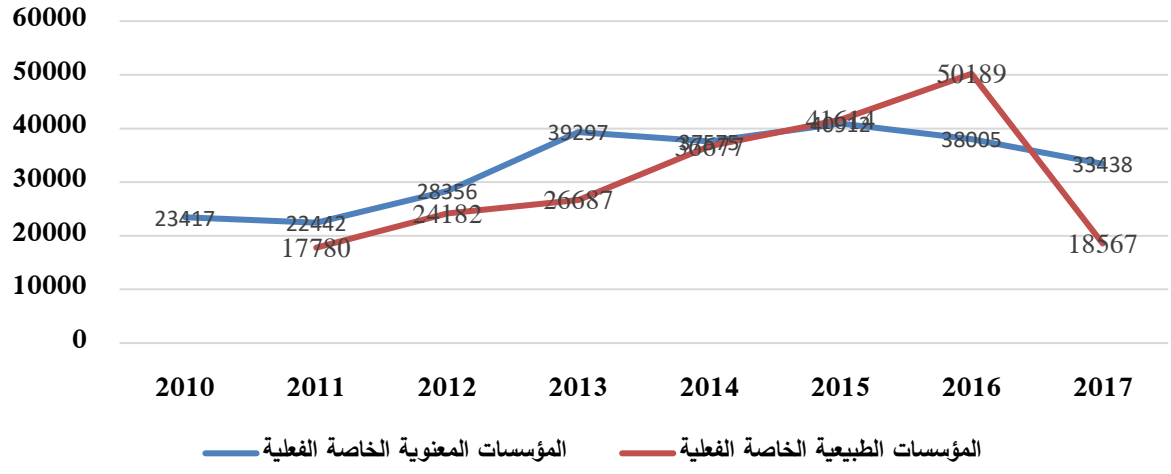


المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

## ثانيا- شطب (وفيات) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مشاكل وصعوبات مما ينجر عنها التوقف عن النشاط والقيام بعملية الشطب والتي مست العديد من المؤسسات المعنوية والطبيعية، والجدول الموالي يوضح بالأرقام هذه العملية:

الجدول رقم:(2-23) يبين شطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنوية والطبيعية

| السنوات | المؤسسات المعنوية والطبيعية (الإنشاء +اعادة الانشاء) | الشطب | معدل الشطب% |
|---|---|---|---|
| 2010 | 31332 | 7915 | 25,26 |
| 2011 | 49767 | 9545 | 19,18 |
| 2012 | 61020 | 8482 | 13,9 |
| 2013 | 74775 | 8791 | 11,76 |
| 2014 | 83837 | 9585 | 11,43 |
| 2015 | 91172 | 8646 | 9,48 |
| 2016 | 116594 | 34471 | 29,56 |
| 2017 | 81542 | 34972 | 42,89 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشريات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا بان هناك أعداد معتبرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنوية والطبيعية لم تستطع المقاومة والبقاء والاستمرارية في نشاطها فلجأت إلى عملية الشطب ، حيث تراوحت حالات الشطب بين 8646 حالة سنة 2015 بنسبة 9,48% الى 34972 حالة سنة 2017 بنسبة 42,89% ويمكن ارجاع سبب لجوء هذه المؤسسات الى عملية الشطب الى العوامل المختلفة

التي تحيط بأغلب المؤسسات وهي العوامل الخارجية وتتعلق بصعوبة التسويق والحصول على المعلومات والبيروقراطية والفساد الاداري ، والعوامل الداخلية مرتبطة بقلة النضج في بعث المشاريع وسوء التسيير الاداري والمحاسبي وغيرها...

**الشكل رقم:(2-24) يبين شطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنوية والطبيعية**

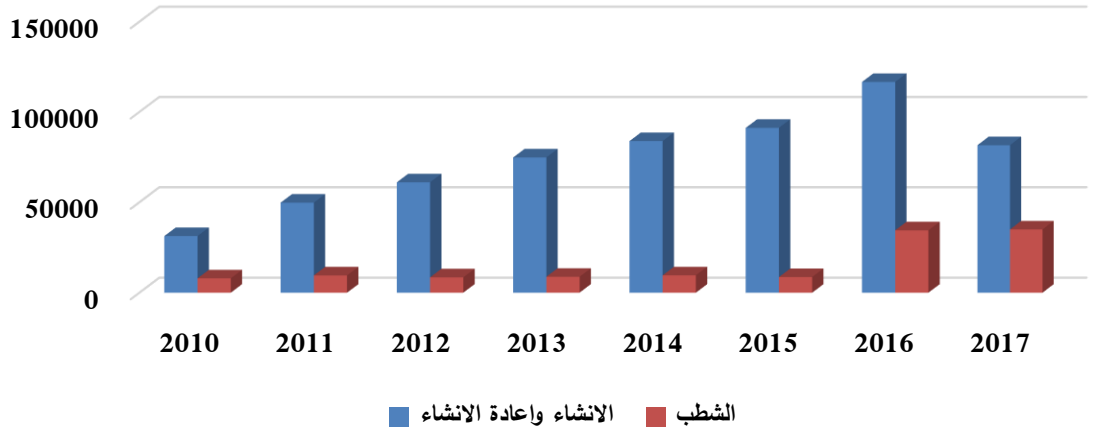


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يبين لنا هذا الشكل البياني بوضوح مستوى عمليات الشطب مقارنة بعمليات الانشاء وإعادة الانشاء ، ويلاحظ جليا بأن عملية الشطب خلال السنوات من 2010 الى غاية 2015 مستوياتها متقاربة بينما سنتي 2016 و2017 يلاحظ فيها ارتفاع كبير في حالات الشطب ويعود ذلك الى العوامل المذكورة سابقا.

## المطلب الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### أولا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسم الحجم

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب حجمها وفق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17-01 الى مؤسسات مصغرة ويبلغ عدد عمالها بين 01 الى 09 عمال ومؤسسات صغيرة ويبلغ عدد عمالها بين 10 الى 49 عاملا، ومؤسسات متوسطة ويبلغ عدد عمالها بين 50 الى 250، وتبين لنا الاحصائيات الى غاية نهاية سنة 2017 بأن المؤسسات الصغرى أكثر تواجدا في الجزائر بنسبة 96,99% وتليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2,63% وأخيرا المؤسسات المتوسطة بنسبة 0,38% وسيتم توضيح ذلك ضمن الجدول الموالي:

**الجدول رقم:(2-24) يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى غاية نهاية 2017**

| حجم المؤسسة | عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى غاية 2017/12/31 | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| مؤسسات مصغرة | 1042121 | 96,99 |
| مؤسسات صغيرة | 28288 | 2,63 |
| مؤسسات متوسطة | 4094 | 0,38 |
| المجموع | 1074503 | 100,0 |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشريات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

من خلال الجدول يلاحظ بأن مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصل خلال نهاية 2017 ال 1074503 مؤسسة موزعة حسب حجمها الى مؤسسات مصغرة وعددها 1042121 مؤسسة ومؤسسات صغيرة وعددها 28288 مؤسسة، ومؤسسات متوسطة وعددها 4094 مؤسسة والشكل الموالي يبين لنا بصورة واضحة هذا التوزيع.

**الشكل رقم:(2-25) يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

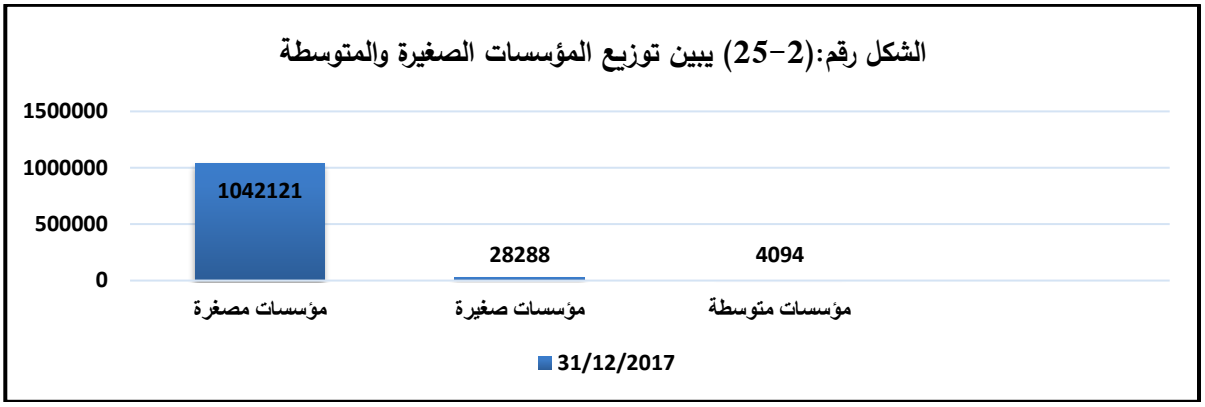


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

## ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال

تتنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مؤسسات عامة تابعة للدولة ومؤسسات خاصة يمتلكها الخواص، تساهم كل منهما في إحداث مناصب عمل وهي بذلك تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن المؤسسات الخاصة تساهم بعدد أكبر من المؤسسات العامة، نتيجة الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الجزائر وسياسات وآليات وبرامج الدعم التي وضعتها الدولة من أجل مساهمة هذه المؤسسات في التنمية. والجدول الموالي يبين أنواع المؤسسات وعدد مناصب العمل في كل نوع.

**الجدول رقم:(2-25) يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال**

| السنوات | المؤسسات الخاصة | | مجموع المؤسسات الخاصة | المؤسسات العامة |
|---|---|---|---|---|
| | الأجراء | أرباب المؤسسات | | |
| 2010 | 958 515 | 618 515 | 1 577 030 | 48 656 |
| 2011 | 1 017 374 | 658 737 | 1 676 111 | 48 086 |
| 2012 | 1 089 467 | 711 275 | 1 800 742 | 47 375 |
| 2013 | 1 176 377 | 777 259 | 1 953 636 | 48 256 |
| 2014 | 1 259 154 | 851 511 | 2 110 665 | 46 567 |
| 2015 | 1 393 256 | 934 037 | 2 327 293 | 43 727 |
| 2016 | 1 489 443 | 1 022 231 | 2 511 674 | 29 024 |
| 2017 | 1 557 782 | 1 074 236 | 2 632 018 | 23 452 |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشريات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

يبين لنا هذا الجدول توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة حسب عدد عمالها والذي يظهر لنا التزايد المستمر في عدد العمال من سنة الى أخرى حيث يتراوح عدد العمال في المؤسسات الخاصة بين 1577030 عاملا في سنة 2010 الى 2632018 عاملا في سنة 2017. بينما يتراوح عدد عمال المؤسسات العامة بين 23452 عاملا سنة 2017 و48656 عاملا في سنة 2010.

من خلال هذه المعطيات يتبين لنا بأن المؤسسات الخاصة توفر لنا مناصب عمل أكثر من المؤسسات العامة.

والشكل الموالي يبين لنا بصورة واضحة الارقام الموجودة في الجدول أعلاه:

**الشكل رقم:(2-26) يوضح توزع المؤسسات والمتوسطة حسب عدد العمال**

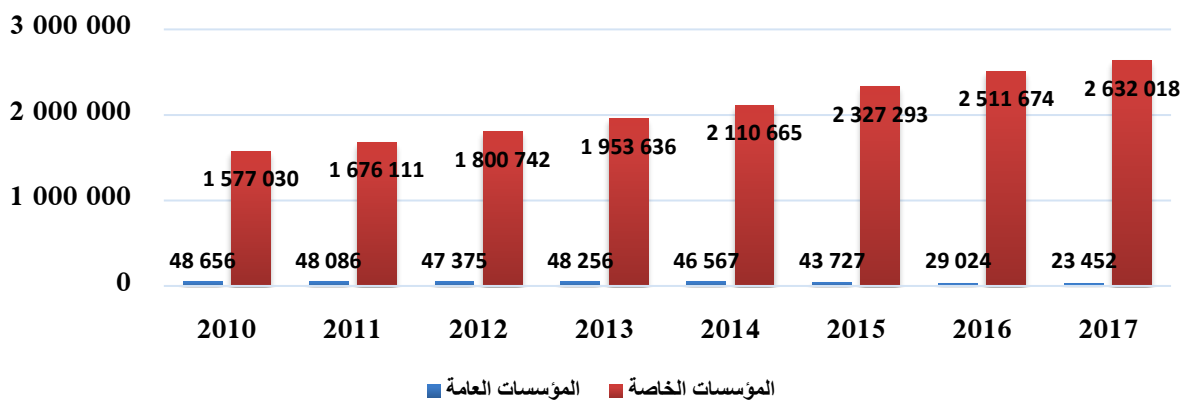


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

## ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

يمثل القطاع الخاص واجهة النشاط الاقتصادي في الجزائر وهذا بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي والخوصصة التي شهدها القطاع العام، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة، فلا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا الأمر الذي يفسر التوجه الذي اتخذه الجزائر منذ بداية الثمانينات قد أصبح واقعا يفرض نفسه على الخريطة الاقتصادية الجزائرية، ولمعرفة أكثر في فروع النشاط الاساسية لهذه المؤسسات يوضح الجدول الموالي ذلك بواسطة الارقام:

**الجدول رقم:(2-26) يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط**

| السنوات | التوزيع حسب قطاع النشاط | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | خدمات | البناء والأشغال العمومية | الصناعة التحويلية | الفلاحة والصيد البحري | خدمات الصناعة |
| 2010 | 172653 | 129762 | 61228 | 3806 | 1870 |
| 2011 | 186157 | 135752 | 63890 | 4006 | 1956 |
| 2012 | 204049 | 142222 | 67517 | 4277 | 2052 |
| 2013 | 228592 | 150910 | 73037 | 4616 | 2259 |
| 2014 | 251629 | 159775 | 78108 | 5038 | 2439 |
| 2015 | 277379 | 168557 | 83701 | 5625 | 2639 |
| 2016 | 302564 | 174848 | 89597 | 6130 | 2767 |
| 2017 | 325625 | 179303 | 94930 | 6599 | 2887 |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشريات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

هذا الجدول يوضح لنا توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط ويلاحظ من خلاله التزايد المستمر من سنة إلى أخرى، إلا ان هناك اختلاف عدد المؤسسات من قطاع الى آخر، حيث نجد أن قطاع الخدمات يستحوذ على أكبر قيمة في العدد والتي تتراوح بين 172653 الى 325625 مؤسسة ثم قطاع البناء والأشغال العمومية تتراوح بين 129762 و179303 مؤسسة وبعدد أقل نلاحظ بان الصناعة التحويلية تتراوح بين 61228 و94930 مؤسسة بينما قطاع الفلاحة والصيد البحث وخدمات الصناعة بأعداد ضعيفة تتراوح بين 1870 و6000 مؤسسة وهذا يبين لنا الاهتمام القوي واللافت لقطاعات على حساب قطاعات أخرى دون مراعاة إلى الأهمية.

**الشكل رقم:(2-27) يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط**

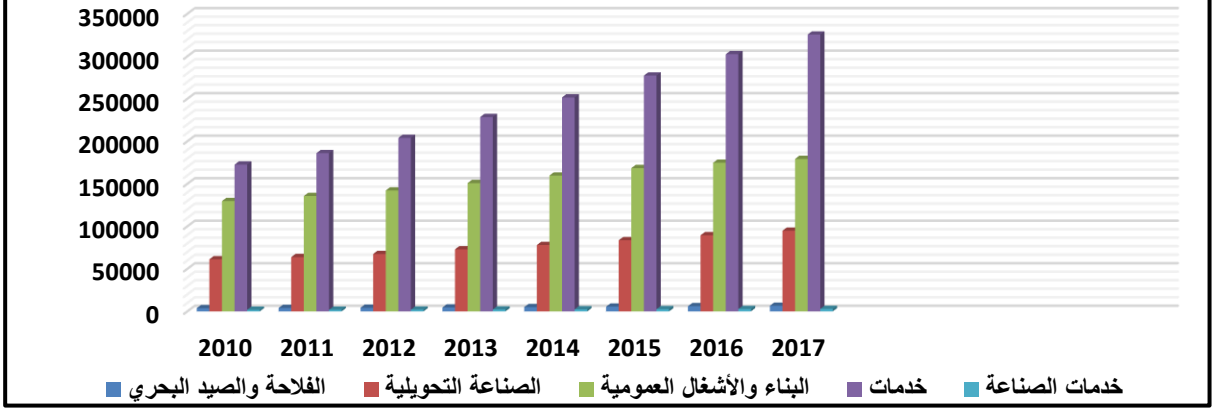


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

### رابعا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة

إن التقسيم الجغرافي للجزائر يتضمن ثلاث مناطق أساسية وتتمثل في المنطقة الشمالية، منطقة الهضاب، ومنطقة الجنوب. لكل منطقة خصوصياتها من حيث الموارد والعوامل الطبيعية ومن أجل إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة يتطلب إحداث توازن جهوي بين مختلف المناطق وذلك بتوزيع الموارد والامكانيات بصفة عادلة لتشكيل لبنة متكاملة للتنمية. إلا أن هذا التناسق غير موجود بالكيفية التي ينبغي أن تكون حيث أن هنالك فوارق في الامكانيات المتاحة لكل منطقة مما يجعل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف من منطقة الى أخرى ويظهر لنا جليا من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم:(2-27) يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية**

| السنوات | التوزيع حسب المنطقة الجغرافية | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| | الشمال | الهضاب العليا | الجنوب | |
| 2010 | 219270 | 112335 | 37714 | 369319 |
| 2011 | 232664 | 119146 | 39951 | 391761 |
| 2012 | 288259 | 94383 | 37475 | 420117 |
| 2013 | 316364 | 102533 | 40517 | 459414 |
| 2014 | 344405 | 108912 | 43672 | 496989 |
| 2015 | 373337 | 118039 | 46525 | 537901 |
| 2016 | 400615 | 125696 | 49595 | 575906 |
| 2017 | 415242 | 129767 | 50801 | 595810 |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشريات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

هذا الجدول يبين لنا توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية ، ومن خلال ذلك نلاحظ منطقة الشمال تحتل المرتبة الأولى في تمركز هذه المؤسسات، حيث تتراوح بين 219270 إلى 415242 مؤسسة ، وبدرجة أقل تحتل منطقة الهضاب العليا المرتبة الثانية، حيث يتراوح عدد المؤسسات بين 112335 إلى 129767 مؤسسة ، بينما المنطقة الجنوبية تمثل أضعف منطقة وتحتل المرتبة الثالثة والأخيرة ، حيث يتراوح عدد المؤسسات بها بين37714 إلى 50801 مؤسسة ، ويرجع هذا إلى نسبة الكثافة السكانية لكل منطقة ، بالاضافة الى وجود عوامل أخرى لا تساهم في احداث توازن جهوي يساهم في تحقيق التنمية الشاملة مثل عدم وجود توزيع عادل للامكانيات بين المناطق والشكل الموالي يوضح الاختلاف الموجود في عدد المؤسسات عبر المناطق المذكورة .

**الشكل رقم:(2-28) يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية**

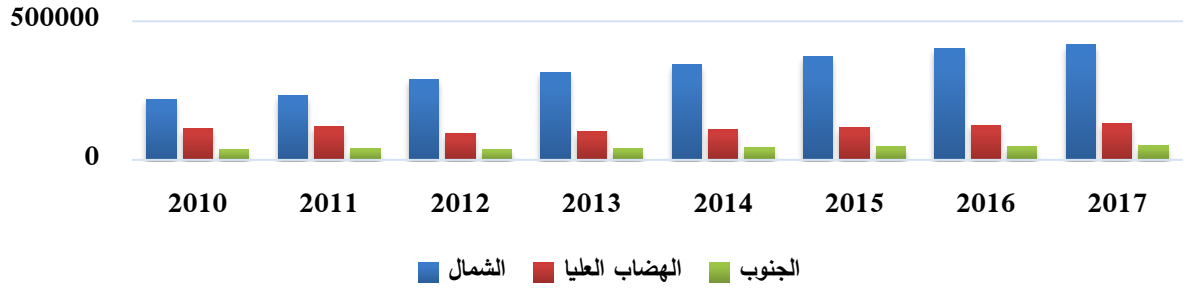


**المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

## خاتمة الفصل الثاني:

من خلال المباحث الثلاث السالفة الذي يتبين لنا بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إكتسبت أهمية بالغة في الجزائر، باعتبارها أحد مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدخل هام من أجل التحول إلى اقتصاد السوق، والانفتاح الى العالم الاقتصادي الحر، ومن هذا المنطلق عملت الدولة الجزائرية من خلال سياستها الحكومية المتعاقبة على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الثمانينات كونها ذات ديناميكية ومرونة فريدة من نوعها تسمح لها بأن تتكيف بسرعة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم ، وذلك من خلال وضع تشريعات وتنظيمات منبثقة من مبادئ الاقتصاد الليبرالي، وتخصيص العديد من الآليات وهيئات الدعم المالي والمرافقة، وعدد من البرامج والإجراءات الموجهة لدعم هذا القطاع ، حيث خصصت موارد مالية هامة لذلك، لكن وبالرغم من ذلك فقد بدت نتائج هذه السياسة محدودة ولم تصل إلى المبتغى المطلوب، بسبب غياب التناسق المحكم في مجهودات الحكومة وطموحات الشباب ومتطلبات التنمية بالاضافة الى عدم استقرار الحقائب الوزارية في الجزائر وعدم تحديد أهداف السياسة الحكومية بدقة، ومرد ذلك الى غياب إستراتيجية واضحة وتخطيط محكم من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بالإضافة إلى الوضعية المالية الصعبة بسبب انخفاض سعر البترول والتي ساهمت هي أيضا في إضعاف إرادة الدولة وطموحات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق نتائج مرضية تساهم بشكل فعال في تنمية وتطويرهذا القطاع.

فالآن وفي ظل الاقتصـــاد الحر لم تعد هناك مكانة للتخطيط المركزي، مما يتطلب الاعتماد على البرامج التحفيزية وسـياسـات شـاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب الاقتصـادية، الاجتماعية والثقافية والتشريعية المتعلقة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في آن واحد، وهذا ما يضمن التنسيق والتكامل بين جميع القطاعات الحكومية.

وسوف نحاول في الفصل الموالي تسليط الضوء على مدى فعالية هذه السياسات من خلال دراسة ميدانية لعينة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

# الفصل الثالث

# دراسة ميدانية- بلدية ورقلة

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية – بلدية ورقلة

### مقدمة الفصل

بعدما تناولنا في الفصل الأول للدراسة الاطار النظري الذي من خلاله أضهرنا أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما تتميز به من أشكال وخصائص وصفات مميزات تجعل منها أداة فعالة لألوج عالم الاقتصاد الدولي الذي تكتسيه المنافسة الشديدة واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة لدخول الاسواق العالمية بالاضافة الى المراحل الانتقالية التي مرت بها هذه المؤسسات في الجزائر والعوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية المؤثرة عليها ، كما تناولنا في الفصل الثاني سياسة الحكومة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدور الذي تلعبه من أجل توفير الضروف الملائمة وأثر هذه الضروف على انتعاش هذه المؤسسات وخاصة فيما يتعلق ببرامج التأهيل وآليات الدعم والمرافقة التي تساعد في تطويرها ، وفي إطار تكملة ما جاء في الفصلين السابقين لاسيما فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات التي انتهجتها الحكومات الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، سوف نحاول في هذا الفصل الأخير دعم التحليلات النظرية السابقة من خلال إجراء دراسة ميدانية على مستوى تراب بلدية ورقلة نحاول من خلالها الإجابة على الفرضيات الموضوعة في بداية هذا البحث.

تقوم هذه الدراسة الميدانية على استبيان تم إعداده من طرف الباحث انطلاقا من فرضيات البحث والملاحظات الميدانية وبالاعتماد على مختلف الدراسات السابقة وبالاستعانة بآراء بعض المتخصصين حتى الوصول إلى الشكل النهائي لهذا الاستبيان.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلى هذا الأساس فإن الدراسة الميدانية تستهدف عينة من أصحاب هذه المؤسسات بلغ عددهم (92) الذين تستهدفهم هذه السياسات الممثلة أساسا في مجموعة من هيئات الدعم والمرافقة التي وضعتها الدولة في هذا الإطار.

ولتحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: إطار ومنهجية الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: خصائص ومميزات عينة الدراسة.

المبحث الثالث: إختبار، تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

## المبحث الاول: إطار ومنهجية الدراسة

نتناول في هذا المبحث تقديم عام للدراســـة الميدانية من خلال ثلاثة أجزاء: الأول نســـتعرض فيه الحدود المكانية والزمنية، مجتمع وعينة الدراسة، أما القسم الثاني نتطرق فيه إلى مراحل إعدادا الاستبيان وتحكيمه وظروف توزيع واسترجاع الاستمارات، والجزء الأخير تم فيه استعراض فرضيات الدراسة بشكلها التفصيلي ومختلف محاور استبيان الدراسة للإجابة على الفرضيات الأولية.

### المطلب الأول: وسائل جمع البيانات

تم الاعتماد على عدة أســاليب لجمع البيانات في هذه الدراســة، فبالإضــافة إلى مراجعة الأدبيات النظرية ومختلف الإحصائيات الكلية الخاصة بموضوع البحث، اعتمدنا أساسا على أسلوبي الاستبيان والمقابلة في الجانب الميداني.

**أولا: وسائل جمع البيانات الثانوية**

تتشــكل البيانات الثانوية في هذا البحث تحديدا من البيانات الخارجية التي تم الحصــول عليها من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، بالإضافة إلى مختلف الإحصائيات الكلية التي تم الحصول عليها من خلال الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف الهيئات المكلفة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أن هذه البيانات لا يمكن اعتبارها كافية للحصول على عينة عشوائية معبرة عن مجتمع الدراسة.

**ثانيا: وسائل جمع البيانات الأساسية**

اعتمدنا في الدراسة الميدانية بشكل أساسي على أسلوب الاستبيان الذي ارتكز في مجمله على مجموعة من الأسئلة المغلقة التي نعتقد أنها تتلائم مع طبيعة الدراسة ومتغيراتها وأهدافها، مع وضع سؤال مفتوح في نهاية البحث للتعبير عن أهم المشاكل والصعوبات والحلول المقترحة لتطوير سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

يمكن اعتبار أن هذه الدراسة ذات طبيعة تحليلية نقدية لتقييم فعالية سياسة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأساس للتنمية، مع ذلك يمكن اعتبار أن البحث في هذا المجال لا يزال في مراحله الأولى وهو ما يفسر قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العلوم السياسية بالجزائر، وقد استخدمت الدراسة وسيلتين لجمع البيانات الأولية، هما:

أ- **أسلوب الاستبيان:** كأداة رئيسية وهي الأداة الأكثر ملائمة لطبيعة الدراسة، كما أنها أهم الأدوات المستعملة في الحصول على البيانات في البحوث المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**ب- أسلوب المقابلة:** بالإضافة إلى الاستبيان تم الاعتماد على البيانات المحصلة من خلال المقابلات التي تم إجرائها مع مختلف الفاعلين في هذا المجال من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقين في مختلف هيئات الدعم، وأساتذة باحثين في هذا المجال من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير و أساتذة في العلوم السياسية، كأداة لتوضيح وتفسير بعض الإجابات التي جاءت في الاستبيان.

**ثالثا: منهجية ومراحل إعداد الاستبيان**

كانت مرحلة إعداد استبيان الدراسة الميدانية معقدة خلال هذا البحث وأخذت جهدا ووقتا كثير حيث استغرقت ثلاثة أشهر كاملة للوصول إلى الشكل النهائي لهذا الاستبيان، فبعد مراجعة عميقة للأدبيات النظرية والدراسات السابقة قريبة الصلة بموضوع الدراسة وانطلاقا من فرضيات البحث، تم إعداد مجموعة من الأسئلة المعبرة عن متغيرات الدراسة في شكل محاور بحث، وبعد مناقشتها مع بعض الأساتذة المختصين من العلوم السياسية والعلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير وإجراء بعض التعديلات حصلنا على الشكل النهائي للاستبيان، انطلاقا من الدراسات السابقة .

وعموما فقد مرت عملية تحضير أسئلة الاستبيان بالمراحل التالية:

1. بعد الاطلاع النظري حاولنا حصر متغيرات الدراسة وتوزيعها في شكل محاور حسب الفرضيات الأولية التي تم وضعها.
2. تمت الاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة التي اعتمدت على استبيانات مماثلة في تحديد شكل وصياغة الأسئلة ومحاور الاستبيان وإلغاء الأسئلة التي لا تتلائم مع معطيات البحث وإضافة أسئلة غير موجودة في الاستبيانات الاخرى.
3. حاولنا في هذه المرحلة مناقشة الإشكاليات، محاور وأسئلة الاستبيان مع أساتذة من كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وأساتذة من كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة وفي كل مرة يتم تعديل شكل أو مضمون الاستبيان حسب وجهات النظر المختلفة التي تخدم إشكالية الدراسة والإجابة عن الفرضيات.

**رابعا: إشكالية الدراسة:** هدفت الدراسة لمعرفة ما مدى فعالية السياسة الحكومية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني عموما وعلى مستوى تراب بلدية ورقلة خصوصا؟ وللإجابة عن هذا التساؤل قمنا بتحليل العوامل الرئيسية في متغيرات الدراسة، حيث أشرنا من خلال الجانب النظري أن السياسة الحكومية يمكن أن يكون لها دور كبير في التأثير على العوامل الشخصية، الثقافية والاجتماعية، القانونية، وأيضا من خلال آليات وهيئات الدعم التي تنشِؤها.

هذه العوامل تعبر في مجملها عن مدى قدرة السياسة الحكومية على توفير المناخ الملائم لتوجه ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناءا على ذلك فقد تم بناء الاستبيان وفق النموذج المرفق.

**خامسا: محاور الاستبيان:**

أ– يبدأ هذا الاستبيان بتقديم مختصر موجه للمستجوبين المستهدفين يوضح طبيعة الدراسة وأهدافها والغرض من هذه البيانات واستخدامها لغرض البحث العلمي لا غير.

ب– اشتمل الاستبيان على جزأين رئيسيين.

**الجزء الأول:** هو بطاقة تعريفية للمؤسسة ومسيرها تتضمن معلومات عامة متعلقة المستجوبين المستهدفين وخصائص مؤسساتهم في هذه الدراسة، وهي المعلومات الديموغرافية: الجنس، السن، المستوى التعليمي وكذا الشكل القانوني، عمر المؤسسة، وعدد العمال كما ارتأينا الحصول على معلومات أخرى تتعلق بنشاط المؤسسة وهيئات الدعم التي قدمت مساعدات للمؤسسة، تاريخ الحصول على المساعدة والبرامج التي استفادت منها ان وجدت ودرجة الاستفادة. لأن هذه البيانات يمكن أن تؤثر على آراء المستجوبين بالنسبة للمحاور الأخرى.

**الجزء الثاني:** يتعلق بالعوامل المؤثرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر يحتوي على ثلاثة محاور تلخص العوامل الثقافية، الادارية والسياسية، بالإضافة إلى المشاكل والصعوبات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الاقتصادية، الادارية، والسياسية.

**المحور الأول:** تم تخصيص هذا المحور من الاستبيان لمعرفة مدى تأثير العوامل الثقافية والادارية والسياسية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إعداد أسئلة انطلاقا من الدراسات السابقة مع بعض التعديلات التي تتناسب مع موضوع الدراسة وتتضمن مجموعة من الأسئلة تهدف إلى معرفة مدى مساهمة وتشجيع هذه العوامل: ثقافة االمجتمع، وسائل الإعلام، نظام التعليم والتكوين، استقرار القوانين والتشريعات، الاجراءات الادارية، الدعم والمرافقة، نظام الضرائب والرسوم في نجاح مسار انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعبر عن توجه السياسة الحكومية تجاه نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد حاول من خلال الأسئلة الموجهة لاصحاب المؤسسات تقييم دور السياسة الحكومية في توفير مناخ ملائم ودعم جدي لهذا القطاع.

**المحور الثاني** : تناول هذا المحور أهم المشاكل والتحديات التي واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لاية ورقلة وهل لهذه المشاكل والتحديات علاقة بالوضعية المالية التي مرت بها الجزائر خلال فترة 2014–2017 ، الإجابات عن الأسئلة المطروحة في هذا المحور من شأنها أن تمنح الطالب معرفة نوع المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقييم مدى قدرة السياسة الحكومية في التحكم في معالجة الأوضاع المالية خلال الازمات التي تصيبها لكي لا تتأثر المؤسسات من جراء ذلك، حيث تم التركيز في هذا الإطار على المشاكل الاقتصادية ( التمويل، التسويق، الانتاج، السوق الموازي، احتكار السوق) والمشاكل الادارية (التسيير، البيروقراطية) بالاضافة الى المشاكل السياسية (السياسات والقوانين).

**المحور الثالث:** تناول هذا المحور مدى تأثير العوامل المذكورة في هذا المحور على استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ورقلة حيث تم التركيز على محيط المؤسسات الداخلي والخارجي، تضمن المحيط الداخلي مشاكل التسيير (الاداري والمحاسبي والمالي)، التمويل البنكي، فوائد القروض، الحصول على المواد الاولية، فهم رغبات وحاجات المستهلك، النشاط في سوق محدد وعدم السعي لاستقطاب اسواق جديدة، كما تضمن المحيط الخارجي قدرة المؤسسة على الاستجابة لتغيرات المحيط الخارجي وحدة المنافسة بين المؤسسات التي تنشط في نفس المجال، دخول المنتوجات الاجنبية نتيجة الاستيراد و وجود منافسة قوية من المؤسسات التي تنشط في السوق الموازي، نقص البنية التحتية للانتاج، مشكل العقار الصناعي،...

وفي الأخير تضمن الاستبيان سؤالا مفتوحا يمكن لاصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلاله تقديم آرائهم وملاحظاتهم حول فعالية دور الدولة في دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة من أجل نجاحها كما يمكنهم تقديم إقتراحات التي يمكن من خلالها أن تنتهجها السياسة الحكومية من أجل تحسين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ليصبح قادرا على تحقيق الاكتفاء الذاتي ويكون بديلا للثروة خارج قطاع المحروقات.

**سادسا: الاختبارات الخاصة بأداة القياس (الاستبيان):**

للتأكد من قدرة الأداة المستعملة لجمع المعلومات في تحقيق أهداف الدراسة تم إجراء عدة اختبارات سواء من ناحية المحتوى أو من ناحية الشكل والثبات.

**أ- صدق الأداة:**

يعرف صدق الأداة بأنه عملية التأكد من أن الأداة (المقياس) المستخدمة تقيس الظاهرة التي صممت من أجل قياسها بالفعل.

**1- صدق المحتوى:**

يقصد بصدق المحتوى التأكد من أن الأداة (المقياس) تحتوي على عناصر وفقرات وأسئلة منطقية معبرة وكافية ومحتملة لأبعاد الظاهرة المبحوثة، وقادرة على قياس ما صممت من أجل قياسه، ويطلق عليه أحيانا بالصدق الظاهري وهو عملية التأكد من أن العناصر والعبارات التي تحتويها أداة القياس تبدو في ظاهرها ومن ناحية منطقية بأنها تقيس الظاهرة المراد بحثها قياسا صحيحا.

لقد تم التأكد من الصدق الظاهري (صدق المحتوى) للاستبيان المستخدم في هذه الدراسة، فبعد إعداد الشكل الأولي عرض هذا الاستبيان على أساتذة من كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وأستاذة من كلية الحقوق والعلوم السياسية من جامعة قاصدي مرباح ورقلة، وتمت مناقشته أيضا

مع الاســـتاذ المشـــرف، وأخذت ملاحظات المحكمين بعين الاعتبار وجرى التعديل بناءا عليها وعلى الاقتراحات المقدمة.

كما حاول من خلالها الطالب الحكم على ملائمة هذا الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة.

**2- ثبات الأداة:**

يقصد بثبات أداة القياس، إمكانية الحصول على نفس النتائج إذا ما أعيدت الدراسة باستخدام نفس الأفراد وفي نفس الظروف وقد تم الاعتماد على مقياس (ألفا كرونباخ) للتأكد من ثبات أداة الدراسة وقياس مدى فعالية سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

حددت ثلاثة مقاييس لمعرفة صلاحية الأداة (الاستبيان)، **المقياس الاول** يتعلق العوامل المساهمة والمشجعة من أجل نجاح مسار صاحب المؤسسة في انشاء مؤسسته و**المقياس الثاني** يتعلق بالمشاكل والتحديات التي واجهتها هذه المؤسسات، و**المقياس الثالث** يتعلق بمدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على استمراريتها، حيث تم وضع مجموعة من الأسئلة لتمثيل كل مقياس. والجداول أدناه تبين لنا صلاحية المقاييس الثلاثة من حيث الثبات والصدق:

**المقياس الاول: العوامل المساهمة والمشجعة من أجل نجاح مسار صاحب المؤسسة في انشاء مؤسسته** وتتمثل هذه العوامل في ثقافة المجتمع ومدى تشـجيعها للعمل الحر ودور وسـائل الاعلام في نشر وترقية التوجه نحو انشاء المؤسسات، برامج التعليم والتكوين ودورها في نشر إنشاء المؤسسات، استقرار السياسة العمومية (استقرار القوانين والتشريعات) والاجراءات الإدارية والدعم والمرافقة للمؤسسات، نظام الضرائب والرسوم المعمول به. وللحصول على نتيجة المقياس ينبغي معرفة ما يلي:

**1- ثبات أداة القياس:** الجدول الموالي يبين لنا معامل ثبات أداة القياس باســتخدام ألفا كرونباخ على الأسئلة التي طرحت في هذا المقياس والتي بلغ عددها ستة (06) أسئلة موجهة للمستجوبين للاجابة عن العوامل التي تساهم وتشجع في نجاح مسار انشاء المؤسسة.

**الجدول (3-1) نتيجة معامل ثبات ألفا كرونباخ على الاسئلة الموجهة للمستجوبين**

| ألفا كرونباخ | عدد الفقرات |
|---|---|
| 0,788 | 6 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.**

من خلال الجدول (3-1) نلاحظ ان معامل الثبات ألفا كرونباخ يساوي 0,788 وهو معامل ثبات قوي مما يعني أن المقياس ثابت.

**2- صـدق أداة القياس:** الجدول الموالي يبين لنا معامل صـدق القياس وذلك باسـتخدام الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ من اجل اختبار الاسئلة السـتة (06) المطروحة على المبحوثين لمعرفة مدى صدقيتها في هذا المقياس.

**الجدول (3-2) نتيجة معامل صدق ألفا كرونباخ على الاسئلة الموجهة للمبحوثين**

| معامل الصدق | عدد الفقرات |
|---|---|
| 0,887 | 6 |

**المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان.**

من خلال الجدول (3-2) نلاحظ ان معامل الصدق يساوي 0,887 وهو معامل صدق قوي مما يعني أن المقياس صادق.

**3-نتيجة اختبار المقياس الاول:** بما أن المقياس ثابت وصادق يعني أنه صالح للقياس.

**المقياس الثاني: المشـاكل والتحديات التي واجهتها هذه المؤسـسـات** وتتمثل هذه المشـاكل والتحديات في مشاكل التمويل، مشاكل في التسويق، مشاكل في الانتاج، مشاكل في التسيير، مشكل السوق الموازي واحتكار السـوق، مشـكل البيروقراطية، عائق السـياسـات والقوانين. وللحصـول على نتيجة المقياس ينبغي معرفة ما يلي:

**1- ثبات أداة القياس:** الجدول الموالي يبين لنا معامل ثبات أداة القياس باسـتخدام ألفا كرونباخ على الأسئلة التي طرحت في هذا المقياس والتي بلغ عددها ثمانية (08) أسئلة موجهة للمبحوثين للاجابة على المشاكل والتحديات التي واجهتها هذه المؤسسات.

**الجدول (3-3) نتيجة معامل ثبات ألفا كرونباخ على الاسئلة الموجهة للمستجوبين**

| ألفا كرونباخ | عدد الفقرات |
|---|---|
| 0,809 | 8 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان**

من خلال الجدول (3-3) نلاحظ ان معامل الثبات ألفا كرونباخ يساوي 0,809 وهو معامل ثبات قوي مما يعني أن المقياس ثابت.

**2- صدق أداة القياس:** الجدول الموالي يبين لنا معامل صدق القياس وذلك باستخدام الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ من اجل اختبار الاسـئلة الثمانية (08) المطروحة على المبحوثين لمعرفة مدى صدقيتها في هذا المقياس.

**الجدول (3-4) نتيجة معامل صدق ألفا كرونباخ على الاسئلة الموجهة للمستجوبين**

| معامل الصدق | عدد الفقرات |
|---|---|
| 0,899 | 8 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان**

من خلال الجدول (3-4) نلاحظ ان معامل الصدق يساوي 0,899 وهو معامل صدق قوي مما يعني أن المقياس صادق.

**3- نتيجة اختبار المقياس الثاني:** بما أن المقياس ثابت وصادق يعني أنه صالح للقياس

**المقياس الثالث: تأثير العوامل الداخلية والخارجية على استمراريتها** وتتمثل هذه العوامل في **المحيط الداخلي** وهي: مشاكل التسيير (الاداري، المحاسبي، والمالي)، صعوبة الحصول على التمويل البنكي وارتفاع فوائد القروض، صعوبة الحصول على الموارد الأولية، صعوبة فهم رغبات وحاجات المستهلك والنشاط في سوق محدد وعدم السعي لاستقطاب أسواق جديدة. أما **المحيط الخارجي** وهي: عدم قدرة المؤسسة على الاستجابة لتغيرات المحيط الخارجي، حدة المنافسة بين المؤسسات التي تنشط في نفس المجال، دخول المنتجات الأجنبية نتيجة الاستيراد، وجود منافسة قوية من المؤسسات التي تنشط في السوق الموازي، نقص البنية التحتية للانتاج، مشكل العقار الصناعي. وللحصول على نتيجة المقياس ينبغي معرفة ما يلي:

**1- ثبات أداة القياس:** الجدول الموالي يبين لنا معامل ثبات أداة القياس باستخدام ألفا كرونباخ على الأسئلة التي طرحت في هذا المقياس والتي بلغ عددها اثنا عشرة (12) سؤال موجه للمبحوثين للاجابة على مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على استمرارية المؤسسات لدى منشئيها.

**الجدول (3-5) نتيجة معامل ثبات ألفا كرونباخ على الاسئلة الموجهة للمستجوبين**

| ألفا كرونباخ | عدد الفقرات |
|---|---|
| 0,813 | 12 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان**

من خلال الجدول (3-5) نلاحظ ان معامل الثبات ألفا كرونباخ يساوي 0,813 وهو معامل ثبات قوي مما يعني أن المقياس ثابت.

**2- صدق أداة القياس:** الجدول الموالي يبين لنا معامل صدق القياس وذلك باستخدام الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ من اجل اختبار الاسئلة الاثناعشرة (12) المطروحة على المبحوثين لمعرفة مدى صدقيتها في هذا المقياس.

**الجدول (3-6) نتيجة معامل صدق ألفا كرونباخ على الاسئلة الموجهة للمستجوبين**

| معامل الصدق | عدد الفقرات |
|---|---|
| 0,901 | 12 |

**المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان**

من خلال الجدول (3-6) نلاحظ ان معامل الصدق يساوي 0,901 وهو معامل صدق قوي مما يعني أن المقياس صادق.

**نتيجة اختبار المقياس الثالث:** بما أن المقياس ثابت وصادق يعني أنه صالح للقياس.

**نتيجة اختبار المقاييس الثلاثة السابقة:** بما أن المقاييس الثلاثة صالحة للقياس يعني هذا أن أداة القياس(الاستبيان) صالح للقياس.

## المطلب الثاني: مجتمع وعينة وحدود الدراسة الميدانية

بهدف الوصول إلى إجابات ميدانية حول مدى فعالية سياسة الحكومة في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر استهدفت هذه الدراسة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدين على مستوى تراب بلدية ورقلة وقد مست اثنان وتسعون (92) مؤسسة.

### أولا: مجتمع الدراسة الميدانية:

الجدول الموالي يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على المستوى الوطني وعلى مستوى ولاية ورقلة، كما يبين أيضا على مستوى المجتمع الاحصائي (تراب بلدية ورقلة) الذي محور الدراسة الميدانية كما يبين الجدول نسب تمركز هذه المؤسسات على المستوى الوطني والولائي وعلى مستوى المجتمعى الاحصائي. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

**الجدول (3-7) يبين تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخص المعنوي"(عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/عدد السكان) *1000"**

| التعيين | احصاء 2017 | | |
|---|---|---|---|
| | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | عدد السكان | نسبة التركيز |
| على المستوى الوطني | 1 074 503 | 34 080 030 | 31,53 |
| على مستوى الولاية | 9 328 | 680 266 | 13,71 |
| على مستوى المجتمع الاحصائي (تراب بلدية ورقلة) | 2 267 | 153 301 | 14,79 |

**المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على النشرية الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، العدد:32 ماي 2018، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة وصندوق الضمان الاجتماعي للعمال الاجراء ورقلة.**

**ثانيا: إجراءات جمع البيانات الأولية:**

مرت عمليات جمع البيانات الأولية بالعديد من المراحل، سواءا من خلال استمارة الاستبيان أم من خلال المقابلات مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى تراب بلدية ورقلة خلال ملأ الاستبيان، أو بعض المقابلات مع بعض أصحاب هذه المؤسسات، وذلك كما يلي:

**أ- عن طريق استمارة الاستبيان:**

بعدما تم إعداد الاستبيان وتحكيمه من طرف الاساتذة المختصين بما يتماشى مع أهداف الدراسة، تمت طباعة وتوزيع (120) نسخة من الاستبيان في 01 أفريل الى غاية 07 ماي2019 حيث شملت العينة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على مستوى تراب بلدية ورقلة.

قام الطالب بجمع عينة عرضية بحيث تم التركيز على مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على التوزيع المباشر، أو بمساعدة القائمين في مختلف هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي شملتها الدراسة انطلاقا من العلاقات الشخصية وبالاستعانة بأعضاء الفدرالية الوطنية للشباب المقاول بالرغم من ذلك لقد لاحقت الطالب صعوبات من بعض أصحاب المؤسسات الذين سلمت لهم الاستمارة من حيث الاستجابة والاجابة عليها بسبب التخوف نتيجة لضعف المستوى وعلى العكس من ذلك لقي الطالب ترحيبا واستجابة قوية من طرف ذوي المستويات العلمية والتكوينية وفي الاخير تم جمع 92 استمارة استبيان قابلة للدراسة والتحليل للمجتمع الإحصائي.

**ب-عن طريق المقابلة:**

تم تدعيم عملية تحليل البيانات الكلية وتحليل نتائج الاستبيان بالاعتماد على عدد من المقابلات مع مختلف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذوي التجربة في نشاط المؤسسات في الجزائر، حيث تم الكشف على بعض الممارسات والعادات المحيطة بالنشاط في الجزائر، وقد ركزت الأسئلة المتعلقة بالمقابلات حول معرفة:

- فعالية هيئات دعم االمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة على مستوى بلدية ورقلة.
- مناخ الأعمال في الجزائر بصفة عامة.
- إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- العوامل المؤثرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نظام التعليم والتكوين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بدأت معظم هذه المقابلات مبكرة حيث كانت في أواخر سنة 2018، وتم استغلال تواجد الطالب في مختلف هيئات الدعم وأثناء المشاركات في الملتقيات، بالإضافة إلى الأيام التحسيسية التي نظمت

من طرف مديرية الصـــناعة والمناجم لولاية ورقلة بالتنســـيق مع هيئات الدعم حول الجودة والابتكار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة من 02 إلى 19 ديسمبر 2018 لإجراء هذه المقابلات.

**ثالثا: صعوبات وقيود الدراسة الميدانية:**

خلال الدراســة الميدانية واجهت الطالب مجموعة من القيود والمعيقات المتعلقة أســاســا بعملية ملأ الاستمارات، وفيما يلي عرض لأهم هذه المحددات والقيود:

أ- إن بعض المستجوبين كانوا من ذوي التحصيل العلمي الابتدائي، وهو ما صعب على الكثير منهم فهم الأســئلة المطروحة، فكان على الطالب في بعض الأحيان تســجيل الإجابات المناســبة بنفســه بناءا على الإجابات الشفهية التي يقدمها هؤلاء المستجوبين.

ب- عدم موافقة البعض من أصــحاب المؤســســات ورفضــهم وتخوفهم من تعبئة الاســتبيان بالإضــافة إلى صعوبة الوصول إلى العديد منهم بسبب انشغالهم وسفرهم، ومنهم من يتعذر بعدم وجود الوقت الكافي لتعبئة الاستبيان.

ج- عوامل الجهد والوقت والتكلفة، فعملية المســح قد تمت بطريقة شــخصــية حيث قام الطالب بالعديد من الزيارات المتكررة لهيئات الدعم واصحاب المؤسسات من أجل ارجاع الاستبيان.

هـ- قلة عدد المقابلات المعمقة التي قمنا بها ومحدوديتها بسـبب الوقت والتكلفة والجهد -خاصــة تزامنت مع شهر رمضان الكريم - ومدى تجاوب اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لم تشمل عددا كبيرا من المؤسسات واقتصرت على بعض المقابلات.

## المطلب الثالث: فرضيات الدراسة، أدوات وأساليب التحليل

اعتمدت الدراسـة الحالية على صـياغة فرضـيات تبين العلاقات الارتباط بين سـياسـة دعم وتطوير المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة في الجزائر من خلال أدواتها المتعددة ومختلف المتغيرات الأخرى وهذا لتناسبهما مع طبيعة الدراسة وأهدافها ومتغيراتها.

**أولا: صياغة فرضيات الدراسة:**

في إطار الاجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة والتي تتعلق بـــ : **مدى فعالية سياسة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**

في الواقـع، وبـالرغم مـن الجهـود المبذولـة علـى مـدى سـنوات ومسـاهمتها في إنشـاء العديـد مـن المؤسســات الصــغيرة والمتوسطة، إلا أن السياسة الحكومية في الجزائر من خلال مختلف هيئـات الـدعم والمرافقة المتواجدة على مستوى الوطني تفتقد إلى الفعالية اللازمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمسـاهمة في إنجـاح المشـاريع الناشـئة، وذلـك لأسـباب تتعلـق بعـدم وضـوح أهـدافها، كمـا أنهـا تفتقد

للشمولية فهي غير قادرة على التحكم في العوامل الأخرى الشخصية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية في دعمها، وانطلاقا من ذلك فإن الفرضية الرئيسية في هذه الدراسة كانت كما يلي:

**الفرضية الرئيسية:**

✓ السياسة الحكومية لا تؤثر بشكل فعال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وبغرض إثبات أو نفي هذه الفرضية ومناقشتها وتحليل دور السياسة الحكومية في الجزائر واعتمادا على الأساس النظري للبحث فقد تم تحليل هذه السياسة من خلال أربعة أدوار (أبعاد)أساسية:

- دورها في بناء شخصية صاحب المؤسسة واختيار المؤسسات الناجحة.
- دورها في خلق ثقافة اجتماعية مشجعة لانشاء مؤسسات.
- دروها في توفير البيئة الملائمة والمشجعة لنشاط ونجاح االمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دور هيئات الدعم الحكومية في ضمان نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في حين أن أبعاد القياس بالنسبة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تشمل كل من عناصر الخصائص، توجه ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ- **الفرضية الجزئية الاولى:**

✓ العوامل الثقافة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساهم في تطويرها.

إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قائمة بالدرجة الاولى على قدرة وكفاءة صاحبها في التسيير ويعتمد هذا وبشكل كبير على طبيعة شخصيته ودوافعه وصفاته النفسية والسلوكية، حيث يتضح أنه إنسان مميز في أعماله وتصرفاته ويتمتع بمقدرة فائقة على الإدارة والإبداع والابتكار، ولكي تفهم شخصيته يمكن أن يستدل عليها من فحوى المصطلحات الآتية وهي: البديهة، الحكم، التقدير والحكمة، الخبرة، والنظرة الثاقبة، ...

إن الشخصية الإنسانية تخضع لمكونات موروثة وأخرى مكتسبة من تأثير البيئة التي يعيشها الإنسان، وإن الخبرات والمهارات التي يكتسبها الفرد عبر حياته تعد عاملا هاما في إفراز شخصية طموحة، مثل الخبرات التي يكتسبها الفرد في مدارس التعليم وبرامج التدريب التي يتلقاها والبيئة التي يعمل بها، فهذه كلها عوامل تصقل مهارات الشخص وتهيئته لكي يصبح ناجحا، فمهما كانت نسبة العوامل الفطرية أو الوراثية، فإن تأثير البيئة يبقى عاملا هاما وحاسما في خلق وإفراز اصحاب المؤسسات، لذا فإن العديد من المجتمعات اليوم تولي أهمية بالغة وتهيء جوا مناسبا للمؤسسات الناشئة، مثل إنشاء حاضنات الأعمال والتعليم في كيفية تسيير مؤسسة، ودعم وتشجيع وتقديم يد العون والمساعدة وتقديم الاستشارات المالية والإدارية والقانونية اللازمة لهم.

في الجزائر وللاسف الشديد، ومع حجم المبادرات الحكومية الداعمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن النتائج المحققة لا زالت بعيدة عن الأهداف المسطرة مما يطرح فرضية أن الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري غير مشجعة على النشاط والنجاح في بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال ذلك صيغت الفرضية كما هي عليه.

**ب- الفرضية الجزئية الثانية:**

✓ ساهمت السياسة الحكومية بشكل غير فعال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقوم هذه الفرضية على افتراض أساسي مفاده أن توفر الحوافز والتشريعات والدعم والتشجيع في أي مجتمع يعتبر أساس تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويخلق العديد من أصحاب المؤسسات والمبدعين القادرين على تحويل أفكارهم إلى مشاريع مربحة ذات جدوى اقتصادية تنعكس على الأفراد والمجتمع بشكل عام، وتشير العديد من الدراسات إلى أن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف وبشكل ملحوظ بين الدول وحتى بين المناطق المختلفة في نفس الدولة، ويعزى هذا الاختلاف إلى الخصائص الاقتصادية وإلى اعتبارات تشريعية، مثل: تفعيل قانون حقوق الملكية الفكرية، والضرائب والمحفزات الاقتصادية، والتطور المالي وغيرها، وعلى ذلك، فإن المناطق التي تشجع نشاطات أصحاب المؤسسات سوف تتوفر فيها هذه الخصائص، بينما المناطق التي تتوفر فيها هذه الخصائص بدرجة أقل سوف تفضي إلى أنشطة أقل، أو قد تكون محدودة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على جملة من العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، تلعب السياسة العمومية للدولة من خلال مختلف القوانين والإجراءات، عمليات التحسيس وبرامج التعليم والتكوين دورا رئيسيا في التحكم في هذه العوامل وتحقيق التكامل بينها للوصول إلى تحقيق الأهداف، فالدولة يمكن لها من خلال السياسة العمومية التأثير والتحكم في مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال وسائلها المتاحة (القوانين والإجراءات ونظام التعليم، وسائل الإعلام،..) وتوجيهها نحو تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع، إلا أن هذه العوامل المذكورة مازالت تثير الجدل وتشكل صعوبات وعوائق في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم فعالية وجدية السياسة المنتهجة من طرف الحكومة، وبالنظر إلى الفرضية الرئيسية تم بناء الفرضية الجزئية المذكورة.

**ج- الفرضية الجزئية الثالثة:**

✓ واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى تراب بلدية ورقلة لا يعكس القدرات البشرية والمادية الموجودة بها.

ان الملاحظ الى القدرات البشرية والمادية الموجودة على مستوى تراب بلدية ورقلة والتي وفرتها الدولة من خلال سياستها الحكومية وذلك من أجل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذه القدرات تجلت في هيئات الدعم والمرافقة: الوكالة الوطنية لدعم تشـغيل الشـباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC) بالاضافة الى مشتلة المؤسسات، مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الامتيازات الممنوحة للشباب المستثمر والمنشئ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمليات الدعم والاستشارة الفنية للمشاريع التي تقدمها مختلف هذه الهيئات. إضـافة الى عمليات التحسـيس والإعلام في المؤسـسـات التكوينية والجامعات وعن طريق وسائل الإعلام المختلفة، لكن الملاحظ هو فشل معظم المؤسسات والسبب في ذلك يرجع الى العوامل المختلفة والمتعددة التي تعيق تطورها منها: القرارات الادارية العشـوائية، ضـعف الاستراتيجية المستخدمة، ضعف مهارات المسيرين، صيغ فوائد البنوك (رغم تخفيظها) وعدم وجود دراسات فعلية لخطط المشاريع وللسوق وغيرها... وعلى هذا الاساس صيغت الفرضية كما هي عليه.

**ثانيا: الأدوات الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:**

لقد تم اسـتخدام برنامج الحزمة الإحصـائية للعلوم الاجتماعية (SPSS25) Statistical Package for Social Science في تحليل البيانات الأولية التي تم جمعها لأغراض هذه الدراسـة لتماشـي هذا الأسـلوب مع طبيعة هذه الدراسـة وأهدافها وأسـئلتها ونوع بياناتها، وقد تم اسـتخدام عدد من الأساليب الإحصائية الملائمة لغايات التحليل والعرض وبما يحقق أغراض وأهداف هذه الدراسة.

وفيما يلي عرض وتوضيح لأهم الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

أ- **أسـاليب التحليل النوعية:** يتم اسـتخدام هذه الأسـاليب لتحليل محتوى البيانات التي جمعت من خلال المقابلات التي أجريت مع عينة أصـحاب المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة قبل عملية إعداد الاسـتبيان وخلال عملية المسح والتوزيع، وذلك من أجل تحليل محتوى أراء وأفكار ووجهات نظر واتجاهات أصحاب المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة نحو الجوانب والأبعاد ذات العلاقة بواقع هذه المؤسـسـات ومدى إدراكهم لها، ومن خلال ذلك يتم تجميع التفسـيرات والمعاني المتشـابهة للمسـتجوبين حول واقع نشـاط المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة وبيئتها والمشـاكل والصـعوبات المرتبطة بها، بالإضـافة إلى رأيهم في دعم السـياسـة الحكومية لها والجوانب الأخرى المتعلقة بها ووضـعها مع البعض لكي تكون أكثر شـمولا واسـتدلالا، وتم الاسـتعانة بهذه التفسـيرات والمعاني في مواقع مختلفة في هذه الدراسـة وبالخصـوص في فصـل عرض النتائج وتحليلها من أجل التوصل إلى فهم أعمق وأدق وأشمل لنتائج وحيثيات هذه الدراسة.

إضـافة إلى ذلك شـملت الدراسـة قبل وأثناء القيام بتوزيع الاسـتبيان التركيز على تحليل دور الجهات الحكومية والهيئات المكلفة بدعم وتطوير المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة مع طرح سـؤال في آخر الاسـتبيان حول مدى فعالية السـياسـة الحكومية في دعم وتطوير المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة في الجزائر وتقديم أهم اقتراحاتهم في هذا الشأن.

**ب-أساليب التحليل الكمية:**

تضمنت أساسا استخدام الأساليب الإحصائية المساعدة في تحليل بيانات الاستبيان وبالنسبة لهذه الدراسة فقد تم اعتماد الأساليب الآتية:

**1- اختبار ألفا كرونباخ للثبات:**

لقد تم استخدام هذا الاختبار لهدف التحقق من التجانس أو الاتساق الداخلي لأداة القياس والتأكد من ثباتها ويعتبر اختبار ألفا كرونباخ من أكثر اختبارات الثبات استخداما، وتتراوح قيمة ألفا كرونباخ ما بين ،(0 و 1) حيث تعد القيم التي تساوي أو تزيد عن (0,5) في العادة على أنها مستويات مقبولة للثبات العلمي الداخلي لأداة القياس، وكلما قربت قيمة ألفا كرونباخ من ( 1 ) فإن ذلك يدل على أن هناك درجة عالية من الثبات وأن هناك درجة عالية من الاتساق الداخلي، وفي حال نقصت أو قلّت قيمة ألفا كرونباخ عن (0,5) فإن أداة القياس تكون ضعيفة في اتساقها الداخلي.

2- **الأساليب الإحصائية الوصفية:**

تماشيا مع الطبيعة الوصفية للدراسة الحالية فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية في عرض وتبويب وقراءة أهم ملامح وخصائص مجتمع الدراسة وتركيبه، كما تم استخدام هذه الأساليب لأغراض اختبار الفرضيات الوصفية وعمل المقارنات بين إجابات المستجوبين على محاور ومجالات الدراسة المختلفة ومن الأساليب الإحصائية الوصفية التي استخدمتها هذه الدراسة مقاييس النزعة المركزية والتي شملت المتوسطات والنسب المئوية والتوزيع التكراري، ومقاييس التشتت التي شملت الانحراف المعياري.

**3- الجدولة القطاعية:**

وهي عبارة عن جداول تستخدم لربط متغيرين مع بعضهما البعض مرتبة بياناتها في صورة رتيبة من أجل استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل فئة من فئات المتغير المستقل. كما يستخدم هذا الاختبار من أجل إظهار الاختلافات المهمة ما بين المجموعات ذات المقياس الرتيبي أيضا حيث يتم استخراج قيم مربعات كاي التي تعتمد على التكرارات والنسب المتوقعة في داخل الخلايا بحيث يكون التفوق للعينة أو الفئة التي تحصلت على النسبة الأعلى، وقد تم استخدام هذا الاختبار في هذه الدراسة لغايات دعم التحليل وتفسير نتائجه، عن طريق ربط فئات المتغيرات المتنوعة بعضها مع بعض من أجل التوصل إلى نظرة أكثر تمحيصا وأعمق دلالة.

**ج- معايير القياس:**

لقد تم استخدام مقياس الأوزان التفضيلية (الترجيحية) لقياس آراء المستجوبين نحو العوامل المؤثرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يمثل الرقم (1) المحدد الأهم والأكثر ممارسة، والرقم (2) المحدد الذي يليه في الأهمية والممارسة.... وهكذا.

كما تم استخدام مقياس التكرارات المطلقة لقياس أنشطة أصحاب المؤسسات وممارستهم، للإشارة إلى درجة الممارسة الأعلى والأكثر أهمية.

كذلك، اعتمدت الدراسة على استخدام مقياس ليكرت الخماسي (أعارض بشدة، أعارض، محايد، موافق موافق بشدة) لقياس الأبعاد الرئيسة المتعلقة بالعوامل المتدخلة في المساهمة والمشجعة في نجاح المسار من أجل انشاء المؤسسات، بالإضافة إلى المشاكل والتحديات التي تواجه االمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتاثير العوامل الداخلية والخارجية على استمراريتها، ويتكون كل بعد من المحاور الأساسية من عدة فقرات تمثل الجوانب الهامة لكل بعد، وتم حساب المتوسطات الحسابية لكل سؤال من الأسئلة المكونة للبعد أو المحور الواحد كل على حدى ثم تم تجميع هذه المتوسطات لحساب المتوسط الحسابي الكلي للبعد.

ويبين الجدول الموالي معايير القياس التي تم على أساسها التحليل بناء على قيم المتوسط الحسابي الخاص بمجالات كل بعد وقد استخدمت هذه المعايير في تحديد آراء المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة.

بما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (موافق، موافق بشدة، محايد، أعارض، أعارض بشدة) هو مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان وهي:

(موافق بشدة = 5 وموافق = 4، محايد = 3، أعارض= 2، أعارض بشدة =1)، بالنسبة للمقياس الخماسي، ثم نحسب بعد ذلك المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) ويتم ذلك بحساب طول الفترة (الخطوة) أولاً، وهي: (أكبر وزن – أقل وزن/ عدد البدائل) أي :5-1/5=0,80. حيث أن 4 تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة، أما 5 فهي تمثل عدد الاختيارات، وعند قسمة 5/4 على ينتج طول الفترة (الخطوة) ويساوي 0,80.

**الجدول رقم:(3-8) يوضح ترجيح مجال إجابات المستجوبين بمقياس ليكرت الخماسي.**

| المجالات | درجة المقياس | مجال المتوسط الحسابي المرجح | درجة المقياس المكافئ |
|---|---|---|---|
| المجال الأول | أعارض بشدة | من 1 إلى 1,80 | غير مشجع تماما |
| المجال الثاني | أعارض | من 1,81 إلى 2,61 | غير مشجع |
| المجال الثالث | محايد | من 2,62 إلى 3,42 | يمكن ان يكون مشجعا ويمكن ان يكون غير مشجعا |
| المجال الرابع | موافق | من 3,43 إلى 4,23 | مشجع |
| المجال الخامس | موافق بشدة | من 4,24 إلى 5 | مشجع جدا |

**المصدر: من إعداد الطالب باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS**

ولقد استخدمت نسبة (5%) فأقل كدلالة معنوية في اختبار الفرضيات العلاقاتية، وكذلك في تبيان درجة ارتباط الأبعاد التي قاست ظاهرة بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم اعتماد نسبة (5%) نظرا لأن الدراسة استكشافية، كما أن قياس فعالية سياسة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تخضع لدرجة واسعة من التفاوت في وجهات النظر بين المبحوثين.

## المبحث الثاني: خصائص ومميزات عينة الدراسة

قبل اختبار وتحليل فرضيات الدراسة سوف نعمل أولا على استعراض خصائص عينة الدراسة التي تعبر عن خصائص أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائيين من خلال الإشارة إلى الخصائص الديموغرافية، ثم دوافع إنشاء المؤسسة، وأخيرا مدى توفر الخصائص والمهارات في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى أفراد العينة المدروسة.

### المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة

تم التركيز على ثلاث متغيرات رئيسية هي الجنس، والسن والمستوى التعليمي لاصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي كما يلي:

**أولا: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:** يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل الآتيين:

**الجدول رقم:(3-9) يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| ذكر | 71 | 77,2 |
| أنثى | 21 | 22,8 |
| المجموع | 92 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج SPSS**

**الشكل رقم:(3-1) توزيع أفراد العينة حسب الجنس**

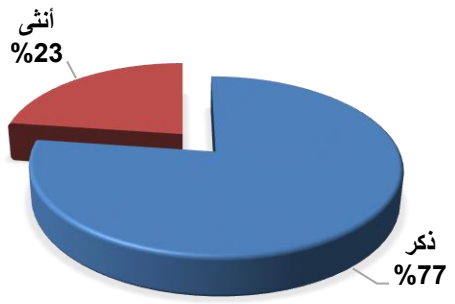


**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان باستخدام Excel وSPSS .**

يوضح الشكل (3-1) أن غالبية أفراد عينة الدراسة المقدرة بـ 92 صاحب مؤسسة صغيرة ومتوسطة هي من فئة الرجال أي 71 فردا من المبحوثين بنسبة تقدر بـ 77,20% مقابل فقط 22,80% من المؤسسات النسوية المقدرة بـ 21 صاحبة مؤسسة.

وهذه النسبة تعكس واقع المجتمع الجزائري حيث يهيمن جنس الذكور على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لأسباب تتعلق بالجانب الثقافي والديني، خاصة في المنطقة التي تم فيها إجراء الدراسة.

**ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب متغير السن:**

بالنسبة لمتغير السن فإن المستجوبين تتراوح أعمارهم بين 18 سنة و50 فما أكثر حيث نجد أن العدد الأكبر من المستجوبين تتراوح أعمارهم بين 31 و40 سنة بنسبة 38% لأن هذه المرحلة العمرية تعتبر المرحلة الأكثر نضجا لممارسة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يمتلك أصحابها في هذه الفئة الخبرة اللازمة لإنشاء المؤسسة، تم تليها الفئة العمرية بين 18 و30 سنة حيث بلغت نسبة المستجوبين في هذه الفئة 37% وتليها الفئة العمرية بين 41 و50 سنة بنسبة 20,7% وهو ما يعني أن أغلب المتوجهين إلى هذا النشاط من فئة الشباب بمختلف أعمارهم، في حين لا يتعدى أفراد عينة الدراسة من الفئات العمرية أكثر من 50 سنة نسبته 4,3% .والجدول الآتي يبين ذلك:

**الجدول رقم:(3-10) توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية**

| الفئات العمرية | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| من 18 الى 30 سنة | 34 | 37 |
| من 31 الى 40 سنة | 35 | 38 |
| من 41 الى 50 سنة | 19 | 20,7 |
| أكثر من 50 سنة | 4 | 4,3 |
| المجموع | 92 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج SPSS**

أثبتت الكثير من الدراسات بأن هناك تناسبا طرديا بين السن ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالسن يتناسب مع المستوى التعليمي، فالوصول إلى المستوى الجامعي والدراسات العليا يتطلب عدد من السنين وإنشاء المؤسسة بعد هذه المرحلة يعد فرصة كبيرة للنجاح حيث تتزايد خبرة وتجربة صاحب المؤسسة بمرور السنوات وهو ما يطلق عليه مرحلة النضج، بينما يتميز الأقل سنا بالاندفاع ونقص الخبرة وقلة التخطيط، وهو ما ينعكس سلبا على فرص النجاح.والشكل الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها من spss 25 بواسطة الاعمدة البيانية المستخدمة بـ Excel.

الشكل رقم:(3-2) توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

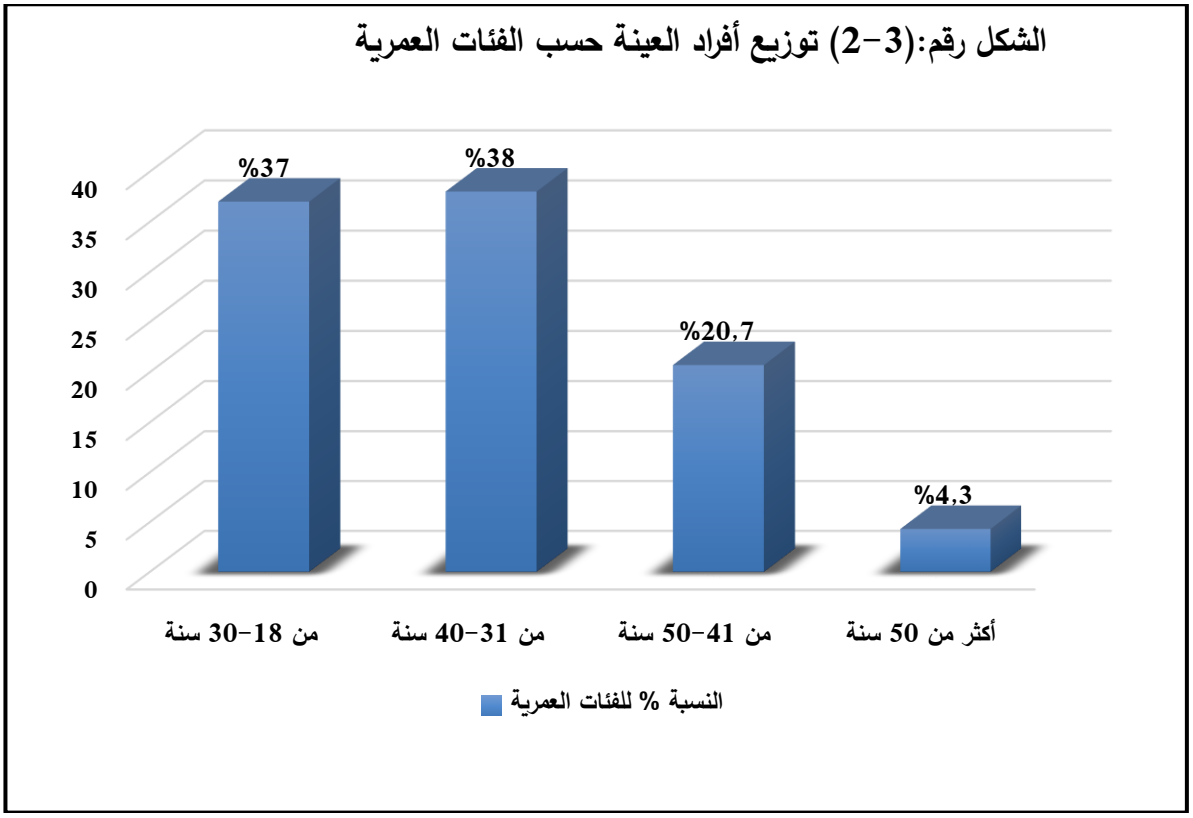


المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان باستخدام Spss25 وExcel

**ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:**

بشكل عام يمتلك معظم المستجوبين في هذه الدراسة، والذي بلغ عددهم 92 صاحب مؤسسة مؤهلات، منهم الجامعيون وقد بلغ عددهم 36 صاحب مؤسسة، بنسبة 39,10% وتمثل أكبر نسبة، ويلي ذلك ذوي الشهادات المهنية، حيث بلغ عددهم 33 صاحب مؤسسة بنسبة 35,90%. أما ذوو المستوى الثانوي فقد بلغ عددهم 17 صاحب مؤسسة، بنسبة 18,50%. بينما بالنسبة للذين ليس لهم مؤهل فعددهم ضئيل بنسبة 6,5%.

الجدول رقم:(3-11) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

| التحصيل العلمي | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| شهادة مهنية | 33 | 35,9 |
| ثانوي | 17 | 18,5 |
| جامعي | 36 | 39,1 |
| بدون مؤهل | 6 | 6,5 |
| المجموع | 92 | 100 |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج SPSS25

وهذا يعكس مدى اقبال الشباب المتخرج، سواء من الجامعات أو معاهد ومراكز التكوين المهني أو ذوي المستوى الثانوي على إنشاء المؤسسات رغبة في العمل الحر.

الشكل رقم:(3-3) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

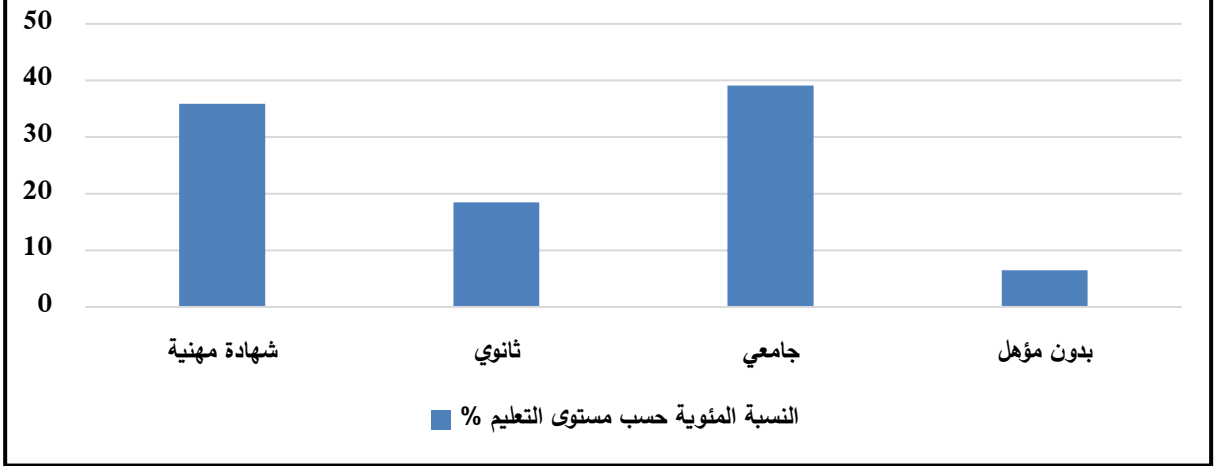


المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان باستخدام Spss25 وExcel

في هذا الإطار، يمكن تقسيم الأفراد الذين من المحتمل أن يقدموا على الاستثمار عبر تأسيس مؤسسات من حيث مستوى التكوين إلى أربع فئات:

**الفئة الأولى:** وتضم الأفراد خريجي الجامعات وبالتالي يكون لديهم مستوى تعليم عالي.

**الفئة الثانية:** وتضم الأفراد الذين لديهم تكوين متوسط ولكنه في غاية التخصص، وهؤلاء نجدهم بين خريجي مختلف مراكز التكوين المهني.

**الفئة الثالثة:** وتضم الأفراد الذين لديهم مستوى تعليم ثانوي ولم يسعفهم الحظ لاجراء التكوين المهني فسارعوا مباشرة الى العمل الحر.

**الفئة الرابعة:** وتضم بقية الأفراد، أي أولئك الذين لا يتعدى مستوى تعليمهم في أحسن الأحوال مستوى التعليم المتوسط ولم يقوموا بأي تكوين مهني فضلا عن أولئك الأفراد الذين لم يكن لهم حظ في التعليم.

وفقا لهذا التقسيم، وحسب ما يلاحظ من الجدول (2-9) والشكل (3-2) نجد أن الفئة الأولى تشكل أكبر نسبة من أصحاب المؤسسات التي أجريت عليهم هذه الدراسة الميدانية ثم تليها الفئة الثانية ثم الثالثة بينما تشكل الفئة الرابعة اقل الفئات السابقة، ومن خلال ذلك تكون فرص النجاح أقوى بالنسبة للفئات الثلاث بينما تقل بالنسبة للفئة الرابعة. ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن هذا التحليل ليس مطلقا وهو يعبر نظريا عن فرص النجاح لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتملين.

إذا يمكن القول أن النجاح يكون نسبيا وهو مرتبط بمستوى طموح الفرد والقدرة على تحقيقه، فإذا كان الطموح أمر شخصيا قد تحدده أشياء عديدة، مثل الرغبة في إثبات الذات أو تحسين المستوى الاجتماعي، فإن القدرة على تحقيق هذا الطموح تبقى أمرا موضوعيا إلى أبعد الحدود حيث تتحدد هذه القدرة بشخصية ومهارات اصاحب المؤسسة، الطاقة الفكرية والمستوى المعرفي وهذا ما يحدد مقدرته على وضع الطرق والآليات المناسبة لتحقيق طموحه.

## المطلب الثاني: خصائص المؤسسات المدروسة

في هذا الجزء سوف يتم عرض بعض خصائص المؤسسات الصغيرة المدروسة لتحديد توجهات أصحابها المستجوبين وتوجهات الشباب الجزائري المنشئ لهذا النوع من المؤسسات بشكل عام، مما يفسر بعض الخصائص المتعلقة بأصحاب المؤسسات أنفسهم أو البيئة العامة لنشاطهم بشكل عام.

### أولا: توزيع مؤسسات العينة حسب الشكل القانوني وطبيعة النشاط

#### أ- الشكل القانوني:

في الواقع يميل أغلب حاملي المشاريع في الجزائر إلى تسجيل مشاريعهم كمؤسسات فردية (شخص طبيعي) وهذا نظرا لبساطة الإجراءات والقوانين المتعلقة بإنشاء وتسيير هذه المؤسسات من جهة، وكذا بسبب صغر حجم وقلة الإمكانيات المالية وطبيعة أهداف أصحاب المؤسسات من جهة أخرى، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

**الجدول رقم:(3-12) يبين توزيع أفراد العينة حسب الشكل القانوني للمؤسسة**

| الشكل القانوني للمؤسسة | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| شركة ذات مسؤولية محدودة SARL | 18 | 19,6 |
| مؤسسة ذات شخص واحد ذات مسؤولية محدودة EURL | 19 | 20,7 |
| شركة باسم جماعي SNC | 1 | 1,1 |
| شركة ذات أسهم SPA | 4 | 4,3 |
| أخرى | 50 | 54,3 |
| المجموع | 92 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج SPSS25**

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم:(3-4) توزيع أفراد العينة حسب الشكل القانوني للمؤسسة**

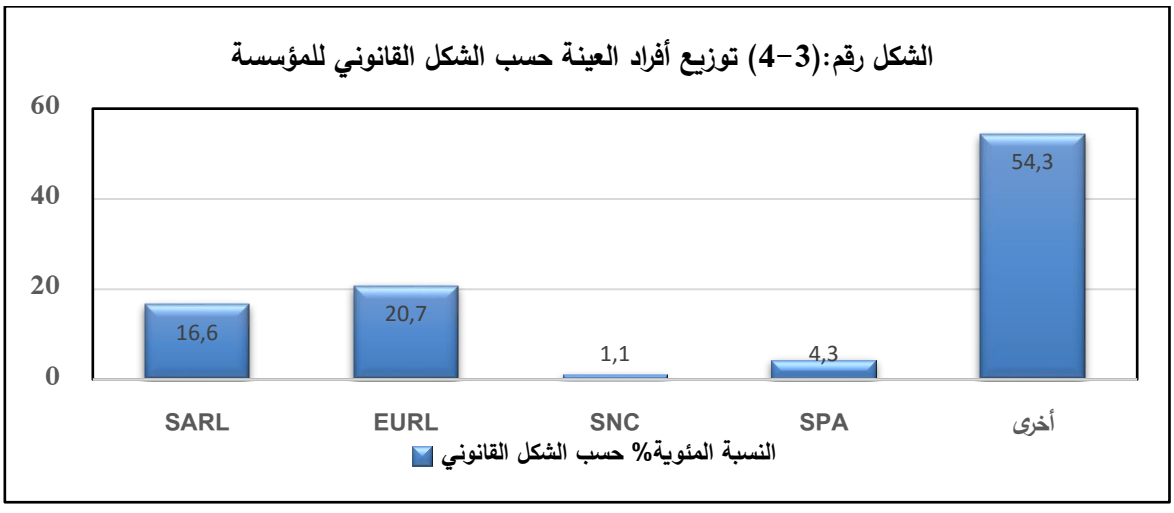


**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان باستخدام Spss25 وExcel**

من خلال الجدول(3-12) والشكل(3-4) السابقين يلاحظ أن أكبر نسبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العينة المدروسة هي مؤسسات أخرى ويعني ذلك مؤسسات فردية(شخص طبيعي)، حيث

بلغت 50 مؤسسة من مجموع 92 مؤسسة مدروسة بنسبة 54,30% بينما تتوزع بقية المؤسسات بين المؤسسات ذات الشخص الواحد وذات مسؤولية محدودة بـــ 19 مؤسسة وبنسبة 20,70% ، والشركات ذات المسؤولية المحدودة بـ 18 مؤسسة بنسبة 19,60% من مجموع المؤسسات المدروسة وهي الأشكال القانونية الغالبة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة الجزائرية، في حين بلغت الشركات ذات الأسهم 04 مؤسسات بنسبة 4,3% من مجموع المؤسسات المدروسة.أما الشركة باسم جماعي فهي أدنى عدد حيث كانت مؤسسة واحدة وبنسبة 1,1%.

أما بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط فهي موضحة كما يلي:

**ب- قطاع النشاط:**

يبين الجدول الموالي أن قطاع الخدمات يستحوذ على أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة في العينة المدروسة حيث بلغ 56 مؤسسة من مجموع المؤسسات 92 بنسبة تقدر بـ 60,90% ويليه قطاع الانتاج حيث بلغ 29 مؤسسة بنسبة 31,5%. بينما بلغ قطاع التوزيع 07 مؤسسات بنسبة 7,6% من مجموع المؤسسات.

**الجدول رقم:(3-13) يبين توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط**

| قطاع النشاط | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| إنتاج | 29 | 31,5 |
| توزيع | 7 | 7,6 |
| خدمات | 56 | 60,9 |
| المجموع | 92 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج SPSS25**

**الشكل رقم:(3-5) توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط**

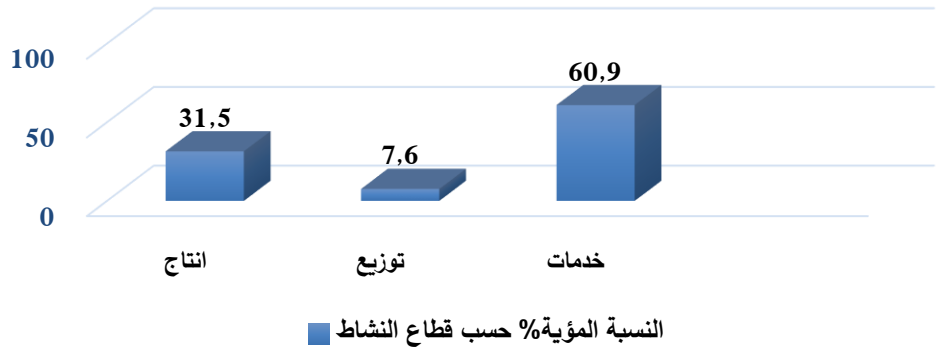


**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان باستخدام Spss25 وExcel**

ان توجه أغلب الشباب أصحاب المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى قطاع الخدمات بشكل كبير لكونه نشاطا غير مكلف كثيرا ولا يتطلب جهدا بدنيا كبيرا ونسبة المخاطرة فيه ضئيلة مقارنة بالقطاعات الاخرى.

**ثانيا: توزيع مؤسسات العينة حسب عمر المؤسسة**

يبين الجدول الموالي أن 34 مؤسسة من مجموع 92 مؤسسة شملتها الدراسة الميدانية عمرها 05 سنوات بنسبة 37% وهي أكبر نسبة، بينما يتساوى عدد المؤسسات التي عمرها 3 سنوات مع المؤسسات التي عمرها أكثر من 5 سنوات حيث بلغت كل واحة منها 29 مؤسسة بنسبة 31,5%.

**الجدول رقم:(3-14) يبين توزيع أفراد العينة حسب عمر المؤسسة**

| عمر المؤسسة | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| سنوات 3 | 29 | 31,5 |
| سنوات 5 | 34 | 37 |
| أكثر من 5 سنوات | 29 | 31,5 |
| المجموع | 92 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج Spss25**

الشكل الموالي يوضح لنا أعمار المؤسسات بواسطة الأعمدة البيانية:

**الشكل رقم:(3-6) توزيع أفراد العينة حسب عمر المؤسسات**

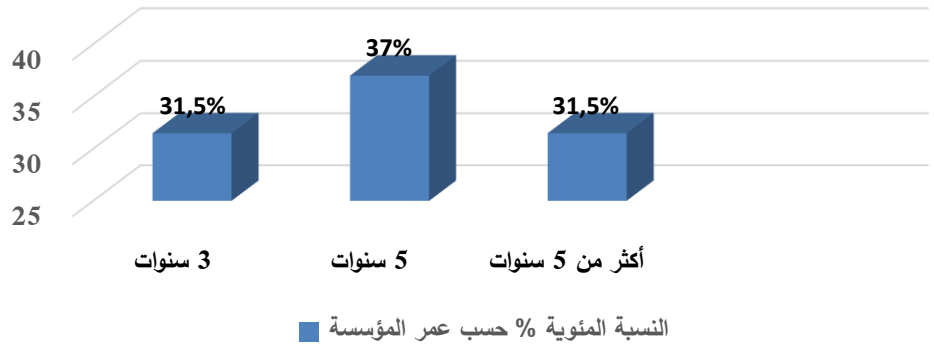


**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان باستخدام Spss25 وExcel**

الملاحظ من خلال الجدول (3-14) والشكل (3-6) بأن أغلب المؤسسات ما زالت حديثة النشأة تتراوح أعمارها من 3 سنوات الى 5 سنوات أي نشأتها كانت خلال الوضعية المالية الحرجة التي تعيشها الجزائر وهذا يدل على الرغم من الازمة المالية إلا أن مازال هناك دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى تراب بلدية ورقلة وخاصة إذا علمنا أن معظم هؤلاء المؤسسات استفادت من الدعم المقدم من طرف مؤسسات وهيئات الدعم المكلفة بذلك.

**ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب عدد العمال:**

يبين الجدول الموالي أن عينة الدراسة أغلبها تتكون من مؤسسات مصغرة ناشئة لا يتعدى عدد عمالها 9 عمال بنسبة تقدر بـــ 83,7%، بينما بلغ عدد العمال في المؤسسات الصغيرة 10عمال بنسبة 10,90%، أما بالنسبة للمؤسسات المتوسطة بلغ 5 مؤسسات بنسبة 5,40% من بين 92 مؤسسة أجريت عليها الدراسة الميدانية.

الجدول رقم:(3-15) يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد العمال

| عدد عمال المؤسسة | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| من 1 الى 9 عامل | 77 | 83,7 |
| من 10 الى 49 عامل | 10 | 10,9 |
| من 50 الى 250 عامل | 5 | 5,4 |
| المجموع | 92 | 100 |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج Spss25

والشكل الموالي يبن توزيع مؤسسات العينة حسب عدد العمال:

الشكل رقم:(3-7) توزيع أفراد العينة حسب عدد العمال

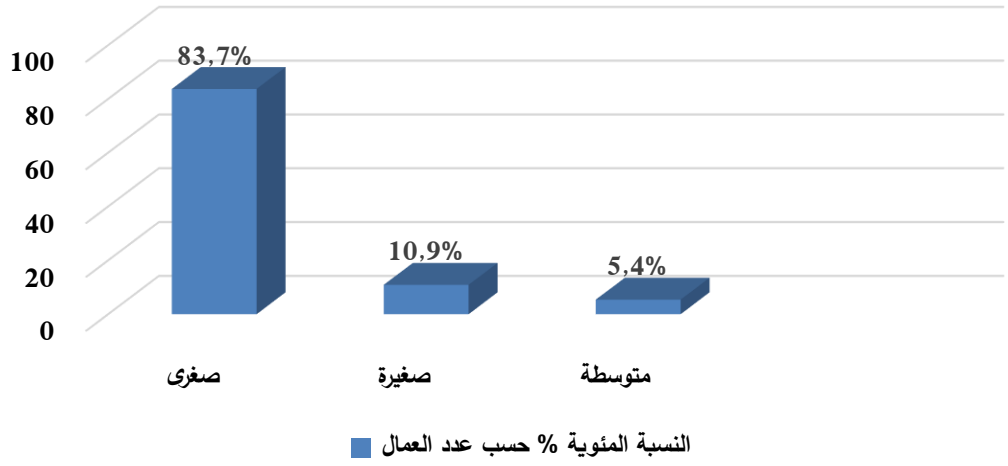


المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان باستخدام Spss25 وExcel

من خلال الجدول (3-15) والشكل (3-7) يلاحظ أن المؤسسات الصغرى تتصدر مجموع المؤسسات المدروسة حيث أن 77 مؤسسة صغرى يتراوح عدد عمالها بين (1-9) بنسبة 83,70% وهذا ما يدل على أن غالبية الشباب يتوجه الى المؤسسات الفردية ذات الشخصية طبيعية، وما يعيب فيها أنها وبالرغم من عددها المرتفع إلا أنها لا تساهم بشكل كبير في امتصاص البطالة كالمؤسسات الأخرى الصغيرة والمتوسطة الحجم وخاصة إذا كان عدد هذه المؤسسات مرتفع مثلما هو عليه الحال بالنسبة للمؤسسات الصغرى.

كما بلغ عدد المؤسسات الصغيرة 10 مؤسسات تشغل ما بين 10-49 عاملا بنسبة 10,90%، بينما بلغ عدد المؤسسات المتوسطة 5 مؤسسات تشغل ما بين 50-250 مؤسسة بنسبة 5,40% . كل هذا يحسب من مجموع المؤسسات التي أجريت عليهم الدراسة الميدانية والذي بلغ عددهم 92 مؤسسة.

**رابعا: توزيع مؤسسات العينة حسب الاستفادة من هيئات الدعم والمرافقة**

أنشأت الدولة الجزائرية هيئات دعم ومرافقة من أجل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التراب الوطني وعلى غرار مناطق الوطن تتواجد هذه الهيئات بولاية ورقلة وعلى وجه الخصوص على مستوى تراب بلدية ورقلة.

ومن أجل معرفة مدى استفادة أصحاب المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذه الهيئات أجريت الدراسة الميدانية على 92 مؤسسة وكانت نتائجها حسب الجدول التالي كما يلي:

**الجدول رقم:(3-16) يبين توزيع أفراد العينة حسب الاستفادة من هيئات الدعم والمرافقة**

| إستفادة المؤسسات من الدعم | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| ANSEJ | 18 | 19,6 |
| ANGEM | 3 | 3,3 |
| CNAC | 27 | 29,3 |
| ANDI | 9 | 9,8 |
| أخرى | 3 | 3,3 |
| عدم الاستفادة | 32 | 34,8 |
| المجموع | 92 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج Spss25**

والشكل الموالي يبن ذلك بواسطة الاعمدة البيانية بوضوح:

**الشكل رقم:(3-8) توزيع أفراد العينة حسب الاستفادة من هيئات الدعم والمرافقة**

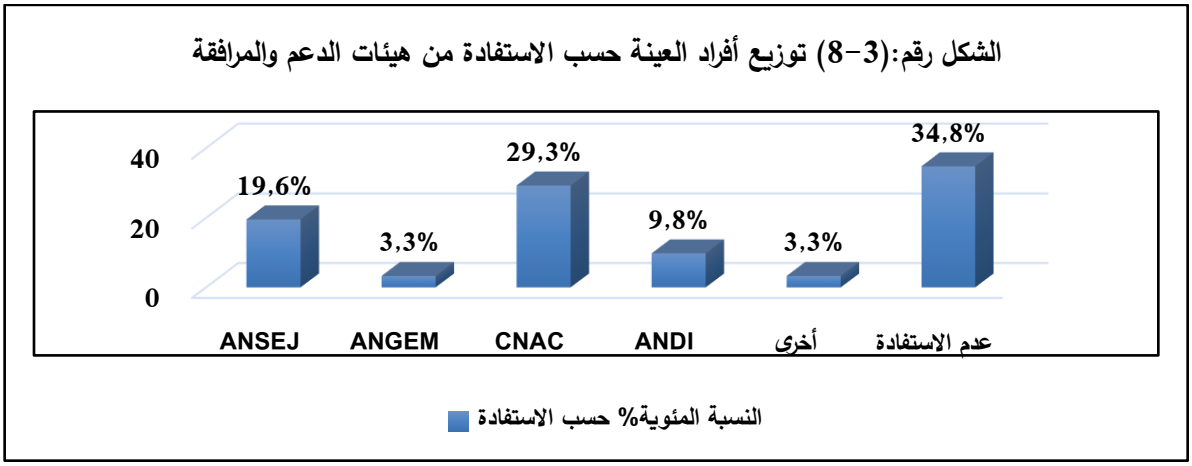


**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج تحليل الاستبيان عن طريق Spss25 و Excel**

بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب الاستفادة من خدمات هيئات الدعم والمرافقة، فمن الملاحظ أن نسبة كبيرة من العينة المدروسة تم إنشاؤها عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وتقدر بـ 29,3 % وتليها المؤسسات المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنسبة 9,8% ثم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة 9,6 %، بينما لم تشمل العينة المدروسة سوى نسبة 3,3% بالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ومجمل القول إن هيئات الدعم والمرافقة لعبت دورا هاما في إنشاء المؤسسات ودعمها ومرافقتها. إلا أنه في المقابل يلاحظ أن بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تستفد من هذه الهيئات لاسباب مختلفة منها التخوف من الفوائد الربوية وهذا حسبما لمس من بعض المستجوبين.

**خامسا: توزيع أفراد العينة حسب تاريخ الاستفادة**

الجدول الموالي يوضح لنا عدد المؤسسات التي استفادت من دعم ومرافقة هيئات الدعم والمرافقة التي أنشاتها الدولة الجزائرية لاصحاب المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطويرها والحفاظ على استقرارها وديمومتها، كما يوضح لنا الجدول أيضا المؤسسات التي لم تستفيد من ذلك الدعم وهذا وفق الدراسة الميدانية التي أجريت في هذا الشأن:

**الجدول رقم:(3-17) يبين توزيع أفراد العينة حسب تاريخ الاستفادة من هيئات الدعم والمرافقة**

| التاريخ | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| عدم الاستفادة | 33 | 35,9 |
| 2009 | 5 | 5,4 |
| 2010 | 1 | 1,1 |
| 2011 | 1 | 1,1 |
| 2012 | 2 | 2,2 |
| 2013 | 8 | 8,7 |
| 2014 | 15 | 16,3 |
| 2015 | 14 | 15,2 |
| 2016 | 10 | 10,9 |
| 2017 | 1 | 1,1 |
| 2018 | 2 | 2,2 |
| المجموع | 92 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج Spss25**

الشكل الموالي يوضح لنا توزيع أفراد العينة حسب تاريخ استفادتهم للدعم من طرف هيئات الدعم والمرافقة المتواجدة على مستوى تراب بلدية ورقلة.

**الشكل رقم:(3-9) توزيع أفراد العينة حسب تاريخ الاستفادة**

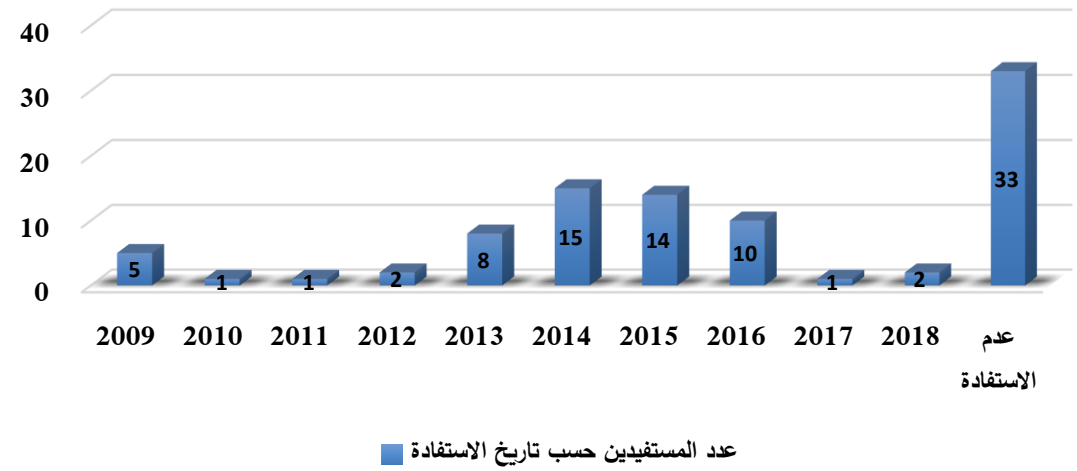


**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج تحليل الاستبيان عن طريق Spss25 وExcel**

من خلال الجدول(3-17) والشكل(3-9) يلاحظ أن إستفادة المستجوبين خلال سنوات 2010 الى 2012 بالاضافة الى سنة 2017 ضعيفة جدا، بحيث يتراوح عدد المستفيدين بين 1 و2 فقط ، بينما

شهدت سنة 2013 و2014 ارتفاع في عدد المستفيدين الى 8 ثم 15 على التوالي ، لكن سرعان ما عاد الى الانخفاض خلال سنوات 2015 و2016 وكذلك سنة 2017 كما ذكرنا سابقا.ويمكن أن يعود تفسير ذلك الى الوضعية المالية الحرجة التي حلت بالدولة الجزائرية بسبب أنخفاض سعر البترول ، وقد لوحظ ذلك في احصائيات الدراسة النظرية في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

أما بالنسبة الى المستجوبين الذين لم يستفيدوا من الدعم والمرافقة فمرد ذلك الى أن بعضهم لم يرغب في التقرب الى تلك الهيئات بسبب وجود فوائد ربوية، وقد لوحظ ذلك من خلال الاجابة على الاستبيان، والبعض الآخر بسبب الصعوبات التي تلقاها من بعض الادارات، والباقي بسبب عدم الرغبة في ذلك وليس في حاجة الى تمويل.

**سادسا: توزيع أفراد العينة حسب الاستفادة من برامج التأهيل**

الجدول الموالي يوضح أفراد العينة الذين أستفادوا من برامج التأهيل سواء من طرف الهيئات الوطنية أو الدولية.

**الجدول رقم:(3-18) يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد المستفيدين من برامج التأهيل**

| الاستفادة من برامج التأهيل | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| نعم | 16 | 17,4 |
| لا | 76 | 82,6 |
| المجموع | 92 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج Spss25**

الشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الاستفدة من برامج التأهيل الوطنية والدولية وذلك عن طريق الأعمدة البيانية:

**الشكل رقم:(3-10) توزيع أفراد العينة حسب عدد المستفيدين من برامج التأهيل**

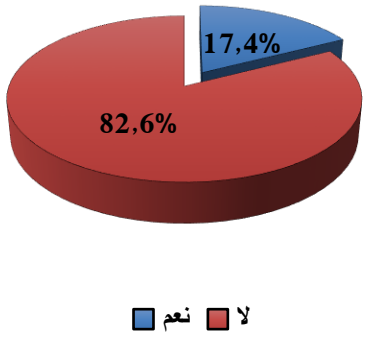


**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج تحليل الاستبيان عن طريق Spss25وExcel**

من خلال الجدول (3-18) والشكل (3-10) يلاحظ توزيع أفراد العينة حسب عدد ونسب المستفيدين من برامج التأهيل من الهيئات الوطنية والدولية، حيث يضهر الجدول عدد المستفيدين من

برامج التأهيل والذي يقدر بـــ 16 مستفيد بنسبة 17,40% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بنسبة غير المستفيدين المقدرة بـ 82,60% وبعدد 76 صاحب مؤسسة.

وتعود أسباب ذلك لمجموعة من العوامل ولعل منها الثقافة السائدة في المجتمع التي لا تشجع مثل هذه البرامج نتيجة لعدم فهم مضمونها وقلة معرفة فائدتها، نقص الجانب التوعوي والتحسيسي من طرف هيئات الدعم بحد ذاتها بصفة خاصة ووسائل الاعلام بصفة عامة بأهمية هذه البرامج ومردودها على أفراد العينة وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة في تنمية أفكارهم وقدراتهم العلمية.

## المبحث الثالث: اختبار الفرضيات، تحليل، تفسير نتائج الدراسة

يوجد في هذا المبحث محاولة للإجابة على الفرضيات المقترحة حول مدى تأثير السياسة الحكومية المتبعة في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أبعاده المتمثلة في ثقافة المجتمع ودور وسائل الاعلام، برامج التعليم والتكوين، استقرار القوانين، الاجراءات الادارية، ونظام الضرائب والرسوم.

وانطلاقا من ذلك تم إعداد نموذج يجسد كيفية تأثير السياسة الحكومية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### المطلب الاول: اختبار الفرضيات

فرضية هذه الدراسة هي:"**السياسة الحكومية لا تؤثر بشكل فعال في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**".

انطلاقا من ذلك، وللتحقق من فرضيات الدراسة أو نفيها تم اختبار هذه الفرضيات عن طريق العناصر الثلاثة في الجزء الثاني من الاستبيان والتي تم الاجابة عنها من طرف أفراد العينة وهذه العناصر هي: العوامل المساهمة والمجشعة من أجل نجاح مسار إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، نوع المشاكل والتحديات التي واجهتها هذه المؤسسات وخاصة خلال الوضعية المالية لسنة 2014-2017 بالاضافة إلى تأثير بعض العوامل (المحيط الداخلي والخارجي) على إستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاستعانة بهم.

**أولا: اختبار الفرضية الجزئية الاولى: العوامل الثقافة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساهم في تطويرها.**

أ- **حساب الخطوة :**

كيفية حساب الخطوة= (أكبر وزن-أقل وزن)/عدد البدائل= (5-1)/5=4/5=0,80 .

ب- **جدول ترجيح مجال إجابات المستجوبين:** يوضح الجدول الموالي المجالات الخمس(05) لإجابات المستجوبين من العينة المدروسة حول العوامل المساهمة والمشجعة من أجل إنجاح مسار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الجدول رقم(3-19) يوضح ترجيح مجال إجابات المستجوبين حول العوامل المساهمة والمشجعة**

| المجالات | درجة المقياس | مجال المتوسط الحسابي المرجح | درجة المقياس المكافئ |
|---|---|---|---|
| المجال الأول | أعارض بشدة | من 1 إلى 1,80 | غير مشجع تماما |
| المجال الثاني | أعارض | من 1,81 إلى 2,61 | غير مشجع |
| المجال الثالث | محايد | من 2,62 إلى 3,42 | يمكن ان يكون مشجعا ويمكن ان يكون غير مشجعا |
| المجال الرابع | موافق | من 3,43 إلى 4,23 | مشجع |
| المجال الخامس | موافق بشدة | من 4,24 إلى 5 | مشجع جدا |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج Spss25**

الجدوال الموالي يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعدد العوامل المساهمة والمشجعة من أجل نجاح مسار انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي طرحت على المستجوبين .

**الجدول رقم:(3-20) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعوامل المساهمة والمشجعة**

| عدد العوامل | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| 6 | 4,26 | 0,032 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج Spss25**

تم اعداد الجدول (3-20) لمعرفة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع العوامل الستة (6) المساهمة والمجشعة من أجل نجاح مسار إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، حيث كانت نتيجة المتوسط الحسابي تقدر بـــ 4,25 والانحراف المعياري تقدر بـــ 0.032 وباستخراج الجذر التربيعي للانحراف المعياري للعوامل الستة (6) تكون النتيجة: 0,178.

الجدول الموالي يبين العوامل المساهمة والمشجعة في نجاح مسار إنشاء المؤسسة التي طرحت في الاستبيان من أجل الاجابة عنها من طرف المستجوبين وكانت نتائجها كما يلي:

**الجدول رقم:(3-21) يبين النتيجة المتحصل عليها من أفراد العينة حول العوامل المساهمة والمجشعة في نجاح مسار إنشاء المؤسسة**

| الرقم | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه العينة | الملاحظة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ثقافة المجتمع ومدى تشجيعها للعمل الحر | 4,42 | 0,759 | موافق بشدة | مساهم ومشجع جدا | 1 |
| 2 | دور وسائل الإعلام في نشر وترقية التوجه نحو إنشاء المؤسسات | 4,39 | 0,695 | موافق بشدة | مساهم ومشجع جدا | 2 |
| 3 | برامج التعليم والتكوين ودورها في نشر إنشاء المؤسسات | 4,36 | 0,704 | موافق بشدة | مساهم ومشجع جدا | 3 |
| 4 | استقرارالسياسة العمومية (استقرار القوانين والتشريعات) | 4,21 | 1,022 | موافق | مساهم ومشجع | 4 |
| 5 | الاجراءات الإدارية والدعم والمرافقة للمؤسسات | 4,21 | 1,011 | موافق | مساهم ومشجع | 4 |
| 6 | نظام الضرائب والرسوم المعمول به | 3,95 | 1,27 | موافق | مساهم ومشجع | 5 |
| | العوامل المساهمة والمشجعة | 4,25 | 0,178 | | مساهم ومشجع جدا | |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج Spss25**

بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS25 وباستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل معرفة العوامل المشجعة والمساهمة في نجاح مسار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحقق من الفرضية الجزئية الاولى" **العوامل الثقافة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة**

**بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساهم في تطويرها**" تم إعداد هذا الجدول الذي يظهر نتائج اجابات العينة المدروسة والتي تؤكد بأن العوامل المذكورة في الجدول كلها مساهمة ومشجعة جدا من أجل نجاح مسار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن هذه العوامل غير مشجعة على مستوى تراب بلدية ورقلة وعلى هذا الاساس تم الاقرار بصحة الفرضية الجزئية الاولى .

**ثانيا: إختبار الفرضية الجزئية الثانية:** "**ساهمت السياسة الحكومية بشكل غير فعال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"

من خلال الاجابة على العنصر الثاني من الجزء الثاني للاستبيان من طرف أفراد العينة حول نوع المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاول الطالب تأكيد أو نفي الفرضية الجزئية الثانية "**ساهمت السياسة الحكومية بشكل غير فعال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" مرورا بالعناصر التالية:

أ- **حساب الخطوة :**

كيفية حساب الخطوة= (أكبر وزن-أقل وزن)/عدد البدائل= (5-1)/5=5/4=0,80 .

ب- **جدول ترجيح مجال إجابات المستجوبين :** يوضح الجدول الموالي المجالات الخمس(05) لإجابات المستجوبين من العينة المدروسة حول المشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الجدول رقم(3-22) يوضح ترجيح مجال إجابات المستجوبين حول المشاكل والتحديات**

| المجالات | درجة المقياس | مجال المتوسط الحسابي المرجح | درجة المقياس المكافئ |
|---|---|---|---|
| المجال الأول | أعارض بشدة | من 1 إلى 1,80 | لا يوجد تحدي مطلقا |
| المجال الثاني | أعارض | من1,81 إلى 2,61 | لا يوجد تحدي |
| المجال الثالث | محايد | من 2,62 إلى 3,42 | تحدي نوعا ما |
| المجال الرابع | موافق | من 3,43 إلى 4,23 | تحدي كبير |
| المجال الخامس | موافق بشدة | من 4,24 إلى 5 | تحدي كبير جدا |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج Spss25**

الجدوال الموالي يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعدد المشاكل والتحديات التي واجهتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة خلال الوضعية المالية لسنة 2014-2017

**الجدول رقم (3-23) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمشاكل والتحديات**

| عدد المشاكل والتحديات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| 8 | 3,917 | 0,183 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج Spss25**

تم اعداد الجدول (3-23) لمعرفة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع العوامل الثمانية (8) التي تبين نوع المشاكل والتحديات التي واجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة خلال الوضعية المالية لسنة 2014-2017، حيث كانت نتيجة المتوسط الحسابي تقدر بـــ 3,92 والانحراف

المعياري تقدر بـــــ 0,183 وباســتخراج الجذر التربيعي للانحراف المعياري للعوامل الثمانية (8) تكون النتيجة: 0,427.

**الجدول رقم(3-24) يبين النتيجة المتحصل عليها من أفراد العينة حول نوع المشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

| الرقم | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه العينة | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مشاكل في التمويل | 3,82 | 0,971 | تحدي كبير | 5 |
| 2 | مشاكل في التسويق | 3,78 | 1,036 | تحدي كبير | 6 |
| 3 | مشاكل في الانتاج | 3,33 | 1,039 | تحدي | 7 |
| 4 | مشاكل في التسيير | 3,37 | 1,002 | تحدي | 8 |
| 5 | مشكل السوق الموازي | 3,97 | 1,084 | تحدي كبير | 4 |
| 6 | احتكار السوق | 4,26 | 0,993 | تحدي كبير جدا | 3 |
| 7 | مشكل البيروقراطية | 4,42 | 0,975 | تحدي كبير جدا | 1 |
| 8 | عائق السياسات والقوانين | 4,39 | 0,949 | تحدي كبير جدا | 2 |
| المشاكل والتحديات | | 3,92 | 0,427 | تحدي كبير جدا | |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج Spss25**

بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS25 وباستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل معرفة نوع المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرض التحقق من الفرضية الجزئية الثانية " **ساهمت السياسة الحكومية بشكل غير فعال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" تم إعداد هذا الجدول الذي يظهر نتائج اجابات العينة المدروسة والتي تؤكد بأن هناك تحدي كبير للمشاكل التي تعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن هذه العوامل غير مشجعة على مستوى تراب بلدية ورقلة وعلى هذا الاساس تم الاقرار بصحة الفرضية الجزئية الثانية .

**ثالثا: الفرضية الجزئية الثالثة" واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى تراب بلدية ورقلة لا يعكس القدرات البشرية والمادية الموجودة بها.**

من خلال الاجابة على العنصر الثالث من الجزء الثاني للاستبيان من طرف أفراد العينة، حول تأثير بعض العوامل (المحيط الداخلي والخارجي) على إستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاول الطالب تأكيد أو نفي الفرضية الجزئية الثالثة " **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى تراب بلدية ورقلة لا يعكس القدرات البشرية والمادية الموجودة بها**" وكانت نتائج إجابات أفراد العينة المدروسة وفق المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كما هو مبين في الجدول التالي:

أ- **حساب الخطوة :**

كيفية حساب الخطوة= (أكبر وزن-أقل وزن)/عدد البدائل= (5-1)/5=5/4=0,80 .

ب- **جدول ترجيح مجال إجابات المستجوبين :** يوضح الجدول الموالي المجالات الخمس(05) لإجابات المستجوبين من العينة المدروسة حول عوامل المحيط الداخلي والخارجي المؤثرة على إستمرارية المؤسسة.

**الجدول رقم(3-25) يوضح ترجيح مجال إجابات المستجوبين حول المشاكل والتحديات**

| المجالات | درجة المقياس | مجال المتوسط الحسابي المرجح | درجة المقياس المكافئ |
|---|---|---|---|
| المجال الأول | أعارض بشدة | من 1 إلى 1,80 | غير مؤثر مطلقا |
| المجال الثاني | أعارض | من1,81 إلى 2,61 | غير مؤثر |
| المجال الثالث | محايد | من 2,62 إلى 3,42 | تأثير متوسط |
| المجال الرابع | موافق | من 3,43 إلى 4,23 | تأثير قوي |
| المجال الخامس | موافق بشدة | من 4,24 إلى 5 | تأثير قوي جدا |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج Spss25**

الجدوال الموالي يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعدد عوامل المحيط الداخلي المؤثرة على استمرارية المؤسسة .

**الجدول رقم:(3-26) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعوامل المحيط الداخلي المؤثرة على استمرارية المؤسسة**

| عدد عوامل المحيط الداخلي المؤثرة على استمرارية المؤسسة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| 6 | 3,705 | 0,015 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج Spss25**

تم اعداد الجدول (3-26) لمعرفة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع العوامل الستة (6) التي تبين عوامل المحيط الداخلي المؤثرة على إستمرارية المؤسسة، حيث كانت نتيجة المتوسط الحسابي تقدر بـــ 3,705 والانحراف المعياري تقدر بـــ 0,015 وباستخراج الجذر التربيعي للانحراف المعياري للعوامل الستة (6) تكون النتيجة: 0,122.

**الجدول رقم:(3-27) يبين النتيجة المتحصل عليها من أفراد العينة حول عوامل المحيط الداخلي المؤثرة على استمرارية المؤسسة.**

| الرقم | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه العينة | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مشاكل التسيير (الاداري والمحاسبي والمالي) | 3,78 | 1,036 | تأثير قوي | 2 |
| 2 | صعوبة الحصول على التمويل البنكي | 3,53 | 1,074 | تأثير قوي | 5 |
| 3 | ارتفاع فوائد القروض | 3,68 | 1,157 | تأثير قوي | 3 |
| 4 | صعوبة الحصول على المواد الأولية | 3,68 | 1,016 | تأثير قوي | 3 |
| 5 | صعوبة فهم رغبات وحاجات المستهلك | 3,65 | 1,021 | تأثير قوي | 4 |
| 6 | النشاط في السوق محدد وعدم السعي لاستقطاب أسواق جديدة | 3,89 | 0,943 | تأثير قوي | 1 |
| | المحيط الداخلي | 3,7 | 0,122 | تأثير قوي | |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج Spss25**

بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS25 وباستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل معرفة عوامل المحيط الداخلي المؤثرة على استمرارية المؤسسة لغرض التحقق من الفرضية الجزئية الثالثة "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى تراب بلدية ورقلة لا يعكس القدرات البشرية والمادية الموجودة بها**" تم إعداد هذا الجدول الذي يظهر نتائج اجابات العينة المدروسة

والتي تؤكد بأن هناك تأثير قوي في اتجاه العينة مما يؤثر سلبا على واقع المؤسسات مستوى تراب بلدية ورقلة وينبئ بأن هناك صعوبات ومشاكل داخلية تعاني منها المؤسسات.

الجدوال الموالي يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعدد عوامل المحيط الخارجي المؤثرة على استمرارية المؤسسة.

**الجدول رقم:(3-28) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعوامل المحيط الخارجي المؤثرة على استمرارية المؤسسة**

| عدد عوامل المحيط الخارجي المؤثرة على استمرارية المؤسسة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| 6 | 4,071 | 0,052 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج Spss25**

تم اعداد الجدول (3-28) لمعرفة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع العوامل الستة (6) التي تبين عوامل المحيط الخارجي المؤثرة على إستمرارية المؤسسة، حيث كانت نتيجة المتوسط الحسابي تقدر بـــ 4,071 والانحراف المعياري تقدر بـــ 0,052 وباستخراج الجذر التربيعي للانحراف المعياري للعوامل الستة (6) تكون النتيجة: 0,228.

**الجدول رقم:(3-29) يبين النتيجة المتحصل عليها من أفراد العينة حول عوامل المحيط الخارجي المؤثرة على استمرارية المؤسسة.**

| الرقم | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه العينة | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | عدم قدرة المؤسسة على الاستجابة لتغيرات المحيط الخارجي | 3,78 | 1,078 | تأثير قوي | 6 |
| 2 | حدة المنافسة بين المؤسسات التي تنشط في نفس المجال | 4 | 1,099 | تأثير قوي | 4 |
| 3 | دخول المنتجات الأجنبية نتيجة الاستراد | 3,85 | 1,157 | تأثير قوي | 5 |
| 4 | وجود منافسة قوية من المؤسسات التي تنشط في نفس المجال | 4,25 | 0,979 | تأثير قوي | 2 |
| 5 | نقص البنية التحتية للانتاج | 4,21 | 0,989 | تأثير قوي | 3 |
| 6 | مشكل العقار الصناعي | 4,34 | 0,964 | تأثير قوي | 1 |
| | المحيط الخارجي | 4,07 | 0,228 | تأثير قوي | |

**المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج Spss25**

بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS وباستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل معرفة عوامل المحيط الخارجي المؤثرة على استمرارية المؤسسة لغرض التحقق من الفرضية الجزئية الثالثة "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى تراب بلدية ورقلة لا يعكس القدرات البشرية والمادية الموجودة بها**" تم إعداد هذا الجدول الذي يظهر نتائج اجابات العينة المدروسة والتي تؤكد بأن هناك تأثير قوي في اتجاه العينة مما يؤثر سلبا على واقع المؤسسات مستوى تراب بلدية ورقلة وينبئ بأن محيط المؤسسة الخارجي لا يساعد في تطور المؤسسات .

ومنه يمكن أن نستخلص بأنه من خلال إجابات أفراد العينة حول العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة، فإن أغلب الإجابات تشير بان بوجود عوامل قوية مؤثرة على سير مؤسسات، وإن السياسة الحكومية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية لا تعمل باستراتيجية وحنكة من أجل تحسين المحيط

الداخلي والخارجي للمؤسسات، بل تعمل من أجل اشباع رغبات مؤقتة لا تعالج فيه المشاكل والتحديات بل تعمل من أجل ترقيعها وهذا ما يلاحظ ويعاب على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على مستوى تراب بلدية ورقلة. وعلى هذا الاساس تم الاقرار بصحة الفرضية الجزئية الثالثة.

وعليه ومن خلال النتائج المحققة لاختبار الفرضيات الثلاثة التي وضعت في هذه الدراسة من أجل الاجابة على الاشكالية: "**ما مدى فعالية السياسة الحكومية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**" وبعد عدم نفي هذه الفرضيات تأكد للطالب بأنها صحيحة، وقد ساهمت في الاجابة عن الاشكالية المطروحة.

وبما أنه تم التثبيت والتأكد من صحتها يمكن إعادة إدراجها من جديد وهي:

**الفرضية الأولى:** العوامل الثقافة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساهم في تطويرها.

**الفرضية الثانية:** ساهمت السياسة الحكومية بشكل غير فعال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الفرضية الثالثة:** واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى تراب بلدية ورقلة لا يعكس القدرات البشرية والمادية الموجودة بها.

## المطلب الثاني: تحليل، تفسير نتائج الدراسة

**الفرضية الأولى:** العوامل الثقافة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساهم في تطويرها.

هناك عدة أسباب جعلت الثقافة السائدة في الجزائر غير مشجعة على إنشاء وتوسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها غياب الحاجة للإنجاز، حيث يمكن اعتبار أن هذا العائق هو أكبر إشكال يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك راجع إلىالأسباب التالية:

1- التبعية شبه الكلية لموار المحروقات، حيث ركزت أغلب الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال على استغلال عائدات المحروقات في توفير جميع متطلبات الحياة ، وتم على أساسها بناء سياسات اجتماعية تقوم على دعم المنتجات المستوردة، بناء السكنات الاجتماعية للإفراد، المنح المقدمة للطلبة ومختلف فئات المجتمع، وحتى الهيئات الجديدة لتمويل المشاريع الناشئة... ، مما سهل الحصول على مختلف متطلبات الحياة دون عناء مما سبب في قتل قيمة العمل لدى الأفراد، وروح المبادرات وأصبحت الأفكار المتعلقة بالمشاريع وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أفكار تعتمد على اغتنام الفرص وليست ضرورة بناء مؤسسات اقتصادية قائمة بذاتها تسعى لخدمة صاحبها ،أسرته ومجتمعه ووطنه.

2- عدم التخلص من السياسة الاقتصادية السابقة الاشتراكية والتخطيط المركزي التي كانت تشجع على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

3- اقتصار عمليات تحسيس ونشر ثقافة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط على هيئات بعينها، وعدم مساهمة كل الفاعلين كوسائل الإعلام، نظام التعليم، الخطاب السياسي، ...

لا يمكن أن ننكر أن الإطار المؤسساتي والتشريعي الجزائري عرف تطورا عميقا منذ دخول الدولة في الإصلاحات وعملية التحول نحو اقتصاد السوق، فالقطاع الخاص أصبح محرك هذه العملية ودور الدولة حتى ولو أنه لازال مهيمنا في تسيير النشاط الاقتصادي إلا أن هناك توجها تدريجيا متزايدا نحو التخلي عن هذا الدور من خلال سياسات تشجيع وتسهيل ودعم الاستثمار وعملية خلق وإنشاء المؤسسات، لكن بالمقابل يجب أن نشير أنه في ظل غياب نظام تربوي يحضر ويجهز الشباب لانشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بداية من التعليم المتوسط إلى التعليم العالي، فإنه يصعب على سياسة التحسيس والمتابعة المنتهجة من قبل أجهزة الدعم والمرافقة وتشغيل الشباب، حتى تلك المنجزة بالشراكة مع بعض مؤسسات التعليم العالي تحقيق أهدافها .

**الفرضية الثانية:** ساهمت السياسة الحكومية بشكل غير فعال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن هذه النتيجة تعود أساسا إلى عدة عوامل، فالجزائر حسب تقارير البنك الدولي تحتل المراتب الأخيرة في مناخ الأعمال وذلك بسبب ما يلي:

**1**- التغير المستمر في القوانين وتضاربها أحيانا وعدم تفعيل الكثير من القوانين، غياب التنسيق بين إدارات ومؤسسات الدولة مما يصعب الإجراءات ويطرح مشكلة البيروقراطية، ثقل وطول الإجراءات الإدارية.

**2**- غياب البنية التحتية المشجعة على النشاط الاقتصادي (الطرق، القطارات، الموانئ، ....).

**3**- ضعف النظام البنكي والمالي.

**4**- المنافسة غير العادلة وغياب قنوات التوزيع.

**5**- عدم التحكم في السوق الحرة وإغراق الأسواق.

تعتبر الأهداف هي المنطلق الأساسي ونقطة بداية لتنفيذ السياسات العمومية، فالأهداف إذن تأتي مفصلة ومفسرة للغاية من السياسة العمومية، وبذلك تشكل مسالك محددة وحقول واضحة للتحرك في إطار سياسة معينة بتوفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الأهداف. إن الأهداف تعبر عن ترجمة للسياسات العمومية ومن الضروري أن تكون دقيقة وواضحة حتى لا تقع الإدارة في صعوبات تعرقلها عن تنفيذ برامجها.

إن المتتبع للخطاب السياسي الجزائري يلاحظ بأن هناك تضاربا بين الأهداف المعلنة والاستراتيجيات المنتهجة، حيث تهدف برامج، سياسات وهياكل دعم إنشاء المؤسسات في الجزائر

إلى إنشاء مؤسسات صغيرة، هدفها الأساسي هو توفير مناصب عمل لحل مشكلة البطالة إلا أن هناك مفارقات واضحة بين الأهداف السياسية التي ترى أن الهدف هو شكل من أشكال تشجيع القطاع الخاص فهناك فرق كبير بين التوجهين في الإستراتيجية.

**الفرضية الثالثة:** واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى تراب بلدية ورقلة لا يعكس القدرات البشرية والمادية الموجودة بها.

تعد منطقة ورقلة من بين أهم المناطق الثلاثة التي تتميز بهم ولاية ورقلة ( ورقلة، تقرت، حاسي مسعود) وتعد بلدية ورقلة من أهم بلديات المنطقة لما تتميز به من إمكانيات وثروات هائلة بشرية ومادية تؤهلها بان تكون رائدة في شتى المجالات وخصوصا في المجال الاقتصادي الذي يرتكز على المقومات البشرية والمادية ، والذي يعتمد على وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة وفاعلة تعمل على تلبية حاجيات الأفراد الهائلة المتواجدة على مستوى تراب البلدية المختلفة الطاقات والمؤهلات والمميزات وخاصة اذا علمنا بأن هناك عوامل مختلفة ساعدتها على اكتسابها ، منها وجود الاقطاب الجامعية المتنوعة، معاهد ومراكز التكوين المهني المتخصص، معاهد ومراكز أخرى لقطاعات مختلفة وثانويات،... إلى غير ذلك من المؤهلات التي تفتقدها العديد من البلديات على المستوى الوطني . إلا أن هذا الكم والزخم الهائل من ذلك لم يرق الى مستوى التناسب بينه وبين عدد ونوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على مستوى تراب البلدية ويرجع سبب ذلك الى عدة أسباب منها:

1- توجهات الشباب الى العمل في المؤسسات البترولية المتواجدة بمنطقة حاسي مسعود.
2- عدم وجود محفزات كبيرة لذوي الابتكارات والمؤسسات ذات جودة الانتاج والخدمات والتوزيع التي تحفزهم على مضاعفة المجهودات.
3- ميل الشباب المتواجد على مستوى تراب البلدية الى العمل غير المكلف لتفادي الصعوبات والمشاكل التي تعيق سبل إنشاء وسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4- ركود سوق العمل بالنسبة لاصحاب المؤسسات المستفيدين من وسائل النقل والخدمات من طرف مؤسسات وهياكل الدعم والمرافقة نتيجة لوجود مؤسسات منافسة في السوق الموازية.
5- قلة الاستثمارات الحقيقية من طرف الدولة والمؤسسات العمومية بصفة خاصة التي تساعد في إنشاء مؤسسات مناولة حقيقية تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستمرارية والبقاء.
6- عدم إمتلاك الشباب وخاصة الجامعيون أصحاب المؤسسات الصغيرة المعرفة التقنية للإنجاز للدخول الى المناقصات، ولكنهم لا يجدون أي منفذ أمام المعايير الموضوعة من أجل الدخول في الصفقات.
7- صعوبات الحصول على العقار الصناعي الذي يعتبر عاملا من شأنه أن يحد من إنشاء الاستثمارات، حيث يعاني الشباب المستثمر من صعوبة في إيجاد محل يمكن أن ينجز فيه مشروعه وإن وجد فإن صاحب المحل عادة ما يفرض عليهم مدة إيجار تقل عن 23 شهر لتفادي الحقوق المتعلقة

بخلق شهرة المحل من طرف المستأجر، وكما هو معلوم فإن 23 شهر غير كافية ليستقر الاستثمار ويمتلك صاحب المشروع بذلك أهم عنصر له وهو الزبائن، هذا من جهة كما أن هذه المدة لا تتوافق مع متطلبات البنك الذي يفرض عقد إيجار لمدة أكبر من أو تساوي مدة القرض التي عادة تكون في حدود ( 5 ) سنوات كشرط أساسي من أجل تمويل المشروع.

8- عدم اللجوء الى المؤسسات المالية بسبب وجود الفوائد الربوية التي تمنع الشباب نتيجة للاعتقادات الدينية.

9- ضعف عمليات المتابعة والمرافقة بالنسبة للمستفيدين من هيئات الدعم والمرافقة خلال السنوات الأولى من انطلاق المشروع على مستوى هذه الهيئات بسبب الأعداد الهائلة للمستفيدين من هذه الهيئات مقابل قلة عدد المرافقين.

10- أسباب خاصة بأصحاب المشاريع وهذا المشكل مرتبط بالشاب صاحب المشروع في حد ذاته سواء من حيث قدرته على اقتراح مشاريع ذات جدوى اقتصادية وقدرته على إدارة أعماله بما يتوافق مع متطلبات المرحلة التي يميزها اقتصاد أكثر انفتاحا، نتيجة نقص الثقافة الاستثمارية لدى معظم أصحاب المشاريع، مما يؤدي لعدم اقتناعه بمشروعه وبجدواه الاقتصادية والاجتماعية.

## المطلب الثالث: المشاكل والعوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التعرف على المشكلات والعوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أمرا ضروريا حتى يمكن الحكومة من رسم سياستها ووضع البرامج الكفيلة بدعمها وتطويرها حتى تلعب الدور التنموي المنوط لمواجهة تلك المشكلات والعوائق التي تحد نموها وتطورها وارتقاءها ولتوضيح هذه المشكلات والعوائق قام الطالب بتصنيفها من زاوية البيئة الخاصة التي تعيشها هذه المؤسسات.

ومن أبرز وأهم المشاكل والعوائق التي تواجه هذه المؤسسات نذكر ما يلي:

**1- مشكل التمويل والائتمان:** تعتبر المعوقات التمويلية أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي " تتجلى في صعوبة فرص الحصول على التمويل البنكي المناسب، فقد بينت دارسات عديدة أن عدم قدرة أو قبول البنوك تمويل هذه المؤسسات سواء عند إنشائها أو توسيعها مبرر بما يلي:

- ✓ افتقاد الثقة في القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية وصعوبة إعداد دارسة الجدوى.
- ✓ ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل.
- ✓ نقص الخبرة التنظيمية والإدارية لهه المؤسسات في المعاملات البنكية.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن أصحاب هذه المؤسسات أيضا كثيرا ما يتجنبون التعامل مع هذه البنوك نظرا لـ:

- ✓ ارتفاع تكلفة التمويل وتدخل البنك في الإدارة.

✓ نسبة المديونية وعدم كفاية التمويل المتاح.

✓ عدم القدرة على الاستجابة لمتطلبات البنوك من الضمانات.

**2-المشاكل التنظيمية والإدارية :** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستقطب الأساسي لرواد الأعمال وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع الذي لدية المهارة في الإدارة والتسويق، بالرغم من ذلك هؤلاء الفئة هم قلة قياساً إلى الكم الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث "تفتقر هذه المؤسسات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها حيث أن هذه المؤسسات تسودها في أغلب الأحيان الإدارة العائلية أو الإدارة الفردية، وهي نمط مختلف عن أنماط الإدارة لا يعتمد على الأساليب العلمية الحديثة ، فنجد أن المالك عادة يكون هو المدير ويعتمد عليه في كافة الأمور الإدارية ، كما أن الخبرات التنظيمية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست على درجة عالية من الكفاءة سواءا من جانب صنع القرار الاستثماري والذي يتضمن التعرف على طرق الإنتاج ودارسة السوق والتعامل مع الجهاز الإداري الحكومي، أو من الجانب الإداري وتشمل على العلاقة مع العملاء والموردين ومستلزمات الإنتاج والضرائب.

**3-المعوقات التشريعية ( القانونية ):** تتمثل المعوقات التشريعية أو القانونية في عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحدد تعريفا لها وينظم عملها ويوفر لها تسهيلات في مجالات التمويل والتراخيص ، بالإضافة إلى التعقيد في إجراءات إنشاء وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها حيث تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر وغير ذلك.... )، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات المكلفة بمتابعتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**4-مشاكل تسويقية:** تعانى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات وصعوبات تسويقية في السوقين المحلى والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرّض لها من جانب المشروعات الكبيرة ومؤسسات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة ، ويضاعف من صعوبة الأمر تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر ولضمان انتظام التوريد بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المقررة ولتفادى المشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما تواجه هذه الأخيرة على مستوى الأسواق المحلية المحدودة – مشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخول مما يؤدى إلى ضعف الإيرادات البيعية بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسة للبيع بأسعار رخيصة نسبيا ، وبصفة عامة، الافتقار إلى الوعي التسويقي ونقص كفاءات رجال البيع والتسويق وقصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة.

**5-المنافسة:** تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمشكلة المنافسة بين بعضها البعض نتيجة للزيادة العددية الهائلة لهذه المؤسسات التي دخلت مجال الأعمال حديثا، وكذلك المنافسة بين المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى، ثم المنافسة بين المؤسسات الوطنية وبين المؤسسات الأجنبية من جهة ثالثة، التي غالبا ما يفضلها المستهلك على المنتوج الوطني لذهنيات سابقة مما يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تقف في وجه المنتوج الأجنبي.

**6- اليد العاملة:** عدم وفرة العمالة المدربة والمؤهلة من المشاكل التي تؤثر سلبا على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بالإضافة إلى تدهور المستوى المهني والفني للعاملين وضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات كما نجد مشكل تسرب اليد العاملة المدربة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل مما يضطرها باستمرار إلى توظيف يد عاملة أقل كفاءة ومهارة ، وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم فضلا عن عدم بقائهم في أعمالهم ، وهو ما من شأنه أن يخفض من الإنتاجية ومن نوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف.

7- **مشكل العقار الصناعي:** غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في تدبير المكان الملائم وفي المباني اللازمة لإنشاء مؤسسته. نظرا لكون أن الحكومات المتعاقبة لم تجرأ في عملية إقامة مناطق صناعية تلائم مع احتياجات صغار المستثمرين، ومن ثم فإن العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم والأبنية اللازمة يقع على عاتق المستثمر نفسه، مما يتطلب منه تجميد جزء من رأسماله، هذا بالإضافة إلى بعض الصعوبات الأخرى التي ترتبط بعدم توفر البنى التحتية والمرافق الأساسية، ولهذا يبقي مشكل العقار الصناعي عائقا في إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية والصناعية.

**8- صعوبة دخول الصفقات العمومية:**

إن قانون الصفقات العمومية يفرض شروط معينة من أجل اختيار المتعهدين، هذه الشروط في كثير من الأحيان لا تجد صداها عند الشباب المستثمر أصحاب المؤسسات المصغرة لأن هؤلاء عادة هم حديثي التخرج من الجامعات والمعاهد العليا و لا يملكون الخبرة الكافية و الوسائل التي تمكنهم من تخطي هذه الشروط فيجدون أنفسهم مقصيين من هذه المناقصات بحجة عدم اكتمال الشروط القانونية بالرغم من المرسوم الرئاسي12-23 المؤرخ في 18 جانفي 2012 الذي يمنح المؤسسات المصغرة جزء من الصفقات العمومية في حدود20% على الأكثر من الطلب العام.

**9- أسباب خاصة بأصحاب المشاريع:**

وهذا المشكل مرتبط بالشاب صاحب المشروع في حد ذاته سواء من حيث قدرته على اقتراح مشاريع ذات جدوى اقتصادية أو قدرته على إدارة أعماله بما يتوافق مع متطلبات المرحلة التي يميزها اقتصاد أكثر انفتاحا، نتيجة نقص الثقافة الاستثمارية لدى معظم أصحاب المشاريع، مما يؤدي لعدم اقتناعه بمشروعه وبجدواه الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي عدم إقناع البنك في كثير من الحالات.

من خلال ما سبق نستنتج أن مشكل تمويل إنشاء المؤسسات المصغرة أحد أهم القيود التي تقف حجر عثرة أمامها، هذا لأن البنوك التجارية في الجزائر لا تتوافق فلسفتها مع فلسفة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ففلسفة الوكالة في إنشاء المؤسسات الصغيرة تهدف إلى خلق مناصب شغل دائمة للتقليص من البطالة وإثراء السوق الوطنية بالوحدات الإنتاجية الخدمية التي من شأنها أن تزيد في العرض، ومرافقة ومتابعة هذه المؤسسات من أجل دعمها وتطورها من أجل تحقيق التنمية الشاملة ، بينما تؤمن البنوك التجارية بمبدأ توظيف رأس المال في استثمار معين والعائد المالي المحقق من ورائه دون الاهتمام كثيرا بنتائجه الاجتماعية، وهذا ما يلمس في متابعة المؤسسات المصغرة من طرف البنك فهو يكتفي بمتابعة تسديد القرض البنكي فقط، مما يضعف مراقبة البنك على المؤسسة الصغيرة في مختلف مراحل تطورها والوقوف إلى جانبها في حالة وجود مشاكل مالية.

## خاتمة الفصل الثالث:

بعد تحليل نتائج عينة الدراسة يمكن القول أن النتائج المحصل عليها لا تختلف عن الإحصائيات والتحليلات المطروحة في الفصل الثاني ، حيث وجد الطالب عموما أن السياسة الحكومية لا تؤثر بشكل فعال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خاصة بالنسبة لهيئات الدعم والمرافقة التي لم تحقق مجمل الأهداف التي أنجزت من أجلها بالرغم من الإمكانيات المالية الكبيرة التي تستهلكها على مدى عدة سنوات بسبب أهدافها الاجتماعية التي تجعلها بعيدة عن التقييم الاقتصادي المبني على أساس الكفاءة والفعالية، كما أنها لا تستجيب للحاجيات والخصوصيات الاقتصادية في هذا المجال.

كما توصل الطالب من خلال هذه الدراسة بأن هناك عوامل مؤثرة سلبيا على دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها الثقافية، الاجتماعية، التشريعية، الاقتصادية.

وتتلخص النتيجة النهائية للدراسة أن السياسة الحكومية المنتهجة في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكلها الحالي لا يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف بسبب افتقارها للتكامل والتنسيق، وأن تحقيق هذا الهدف يجب أن يرتكز على تطوير ثقافة وبيئة المجتمع بالدرجة الاولى من خلال تغيير الخطاب السياسي، دور وسائل الإعلام، دور نظام التعليم، القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري توفير الشفافية، توفير البنية التحتية للنشاط الاقتصادي، المنافسة العادلة، التحكم في السوق الموازية...وغيرها.

في الأخير يشير الطالب إلى أنه بالرغم من تقاطع الدراسة الميدانية مع الكثير من الإحصاءات والدراسات السابقة إلا أنه لا يمكن تعميم النتائج المتوصل إليها، ويمكن اعتمادها بشيء من التحفظ بسبب اقتصار الدراسة على عينة لا تمثل غالبية أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل هي نسبة تعبر قليلة إذا ما قورنت بمجموع المؤسسات المتواجدة في الجزائر.

# الخاتمـــــة

## الخاتمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أحد أهم القطاعات التي تساهم في تنمية الاقتصاد خارج قطاع المحروقات ، لذلك تجد معظم الدول تولي له أهمية بالغة ، خاصـــة في ظل التغييرات الســـريعة والمتعاقبة في مســتويات التكنولوجيا وتعدد الأزمات الاقتصـــادية، والجزائر من بين الدول التي تحاول أن تعطي لهذا القطاع أهمية في سـياسـتها الحكومية من أجل النهوض بالاقتصـاد الجزائري بعيدا عن التبعية لقطاع المحروقات، وفي هدا السياق طرحنا إشكالية الدراسة كما يلي: **ما مدى فعالية السياسة الحكومية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

وللإجابة على هذه الاشـكالية، ومن أجل إختبار الفرضـيات قسـمت الدراسـة إلى ثلاثة فصـول الفصـل الأول نظري ويتضـمن الإطار النظري للمؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة والفصـل الثاني يتعلق بسياسـة الحكومة في تطوير المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة ويتضـمن دور الحكومة في تنمية بيئة هذه المؤسسات، في البرامج التي وضعتها من أجل دعمها وتطويرها، ودورها من أجل تفعيل ثقافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع بالإضافة الى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أما الفصل الثالث فقد خصص للجانب التطبيقي لهذه الدراسة، حيث تضمن إطار ومنهجية الدراسة وخصـــائص ومميزات العينة، اختبار الفرضـــيات، تحليل، تفســـير ومناقشـــة النتائج، لنخلص في الأخير إلى النتائج والتوصيات التالية:

### أولا: النتائـــج

تمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

**1**- سعيت الدولة الجزائرية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويظهر هذا من خلال تحديد مفهوم جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى مع الوضع الاقتصادي العالمي الجديد ضمن قانون جديد رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 الذي يهدف إلى النهوض بالقطاع من خلال تفعيل دورها الاقتصادي عن طريق آليات وبرامج تساهم في ترقية هذه المؤسسات.

**2**- إن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يشهد تطور مستمر من سنة إلى أخرى ويرجع هذا الى التدابير والإجراءات والبرامج التي وضـــعتها الدولة الجزائرية التي تهدف الى تســـهيل إنشـــاء هذا النوع من المؤسـسـات، بالإضـافة إلى محاولة تسـوية المشـاكل والمعيقات التي تحد من تطور المؤسـسـات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**3**- رغم التطور في تعداد المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة والإنشـاء الذي يظهر في كل عام إلا أن هذه المؤسـسـات لا زالت تعاني من مشـاكل ومعيقات تمنعها من الاسـتمرارية والبقاء وهذا ما لوحظ في تطور معدلات الشطب.

**4**- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الإحصائيات المتوفرة هي مؤسسات مصغرة أو صغيرة جدا وهذا ما يفسر عدم النهوض بالقطاع بالشكل المخطط له كون هذه المؤسسات المصغرة ليس لها التأثير الكبير على الاقتصاد الوطني مقارنة بالدول المتقدمة التي نلاحظ فيها غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات صغيرة.

**5**- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وبناءا على الإحصائيات المتوفرة في الدراسة في خلق مناصب عمل وبالتالي ساهمت في تقليص حجم البطالة وان كان بشكل ضئيل، إلا أن التزايد المستمر في مناصب الشغل قبل سنوات 2014 وانخفاضه في السنوات التي بعدها يجعل الطالب يشير الى أن هناك تأثير ازمة انخفاض أسعار البترول على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشيء الذي ينبئ بالخطر المحدق بها.

**6**- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في الرفع من القيمة المضافة وفيمن الناتج الداخلي الخام إلا أن هذه المساهمة مازال تأثيرها ضعيف مقارنة مع تأثير قطاع المحروقات.

**7**- بالرغم من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من المجالات إلا أن هناك عوامل ثقافة واجتماعية واقتصادية وسياسية حالت دون تطورها.

**8**- كانت مساهمة السياسة الحكومية في الجزائر غير فعالة في توجهها نحو دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**9**- بالرغم من توفر الامكانيات المادية والموارد البشرية المؤهلة على مستوى تراب بلدية ورقلة إلا أن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعكس القدرات البشرية والمادية الموجودة بها.

**10**- ضعف فعالية سياسة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**11**- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه قيودا كثيرة في الجزائر من حيث الدعم الاجتماعي، الثقافي.

**12**- من أسباب فشل وعدم نجاح معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو ظاهرة البيروقراطية والفساد الإداري، إشكالية التمويل، المهارة، التكوين، صعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع، ...

وفي الأخير يمكن القول بأن إستراتيجية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تقوم على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين، ولا تقتصر على هيئة أو وزارة واحدة تتحمل هذه المسؤولية.

**ثانيا: التوصيات:**

على الضوء النتائج التي توصلنا إليها نقترح بعض التوصيات كما يلي:

1- محاولة التخفيف من السياسة الاجتماعية المنتهجة التي يمكن اعتبارها أكبر عائق أمام تطور ثقافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترك المبادرة للعمل الحر واقتصار دور الدولة على التأطير والمتابعة والمراقبة.

2- توفير البنية التحتية وقنوات التوزيع المشجعة على النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن الجهوي لتشجيع القطاع الخاص في جميع مناطق الوطن على عمليات التصدير.

3- يجب ألا يكون تجسيد سياسة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حكرا على الحكومة ولكن يجب مشاركة الفاعلين الاقتصاديين على المساعدة على إنجاحها، وبالأخص البنوك، كما يجب الانتباه إلى ضرورة معرفة مصير المؤسسات المنشأة وديمومتها، والتعجيل بتخفيف الإجراءات الإدارية الخاصة بتقديم الدعم لإنشاء المؤسسات.

4- محاولة التخفيف من حدة العراقيل التي تقف في وجه المؤسسات الصغيرة خاصة العراقيل الإدارية وذلك بوضع قوانين صارمة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المؤسسات الصغيرة، وتفعيل الحوكمة والرقابة ومحاربة الفساد الإداري.

5- مشاركة كل الجهات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والخبراء والجامعة في تصميم إستراتيجية شاملة للتعليم والتدريب في مجال إنشاء وتسير ومرافقة المؤسسات الصغيرة.

6- إدراج برامج تعليمية وتكوينية في مؤسسات التعليم والتكوين المهني في إطار تشجيع العمل الحر والخاص في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7- إعداد برامج إعلامية ومسابقات خاصة بروح والإبداع وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف وسائل الإعلام المرئية والسمعية.

8- إصلاح النظام المصرفي الجزائري الضعيف، وإنشاء بنوك خاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة المنشأة حديثا، وتفعيل فكرة البنوك الإسلامية التي من شأنها زيادة الإقبال على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

9- العمل على تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق وضع سياسة شاملة للحد من استيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها في الداخل، ومحاربة ظاهرة إغراق الأسواق والتحكم في الاقتصاد غير الرسمي.

10- ترقية حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالجامعات ومراكز البحث وتفعيل الحاضنات التكنولوجية، مما يساهم في ابتكار منتجات عديدة تغني عن الاستيراد.

11- إعادة النظر في إستراتيجية هيئات الدعم والمرافقة من خلال: حجم الأموال المخصصة، القطاعات المســـتهدفة، تفعيل عمليات المرافقة والمتابعة بعد الإنشـــاء في إطار هيئات الدعم وحاضـــنات الإعمال وتعزيز المتابعة والمرافقة.

12- التركيز على جانب الإعلام والتوجيه الذي يعتبر أول عناصـــر المرافقة، بهدف توجيه التنمية إلى القطاعات الأكثر أهمية.

13- عقد اتفاقيات مع مختلف الجامعات ومراكز التكوين المهني تهدف إلى ربط الاتصـــال بين مختلف هيئات الدعم والمرافقة وبين الطلبة والمتكونين من أجل التحسيس والتعريف بدور هذه الهيئات والتسهيلات التي تقدمها لهم.

14- تكوين متخصصين في مختلف مراحل مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الإستقبال، مبادئ دراسات الجدوى وإنشاء المشاريع، الجانب الإداري وجانب تسيير المؤسسات.

15- العمل على تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع مختلف الهيئات المتدخلة في إنشاء المؤسسات والتنسيق والتكامل فيما بينها من أجل تسهيل عملية الإنشاء والمراحل التي بعدها.

16- توجيه المشـــاريع الجديدة المنشـــأة، في مختلف الفروع حســـب خصـــوصـــية ومؤهلات كل منطقة وحاجيات التنمية فيها.

17- توسيع المعارض الدورية الداخلية والخارجية للمساهمة في تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا إنشاء شركات أو وكالات متخصصة في التسويق لمساندة المؤسسات الصغيرة كقنوات لتوزيع وتصدير منتجات هذه المؤسسات، وتشجيع التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة.

18- إعادة تنظيم الفروع المحلية واســـتحداث مصـــالح خاصـــة بالإســـتقبال والمرافقة والمتابعة، والتخلي عن المركزية في اتخاذ القرارات.

**آفاق ومستقبل الدراسة:**

بالنظر إلى ما جاء في هذا الموضـــوع يجد الطالب أن مجال الدراســـة في المجال ما زال مفتوحا بالنظر إلى اتساع موضوع االمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما يرتبط به من متغيرات، وبالتالي هناك مجموعة من الآفاق الدراسية في هذا الموضوع ترتكز على محاور أساسية منها:

1- طرق النجاح الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعالجة أسباب الفشل.

2- تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمحافضة عليها وإستمراريتها ونموها.

3- دور وأهمية مشاتل المؤسسات ومراكز الدعم والاستشارة، وتقييم آدائها.

# المراجـــع

# قائمة المراجع

## 1- باللغة العربية:

### أ- القوانين والمراسيم:


1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم02/17، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 2017/01/10، **الجريدة الرسمية**، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مشروع القانون المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الفترة التشريعية السابعة، الدورة البرلمانية العادية 2017/2016، **الجريدة الرسمية للمناقشات** رقم 252، بتاريخ 2016/11/13.

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 17-02 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 2017/01/10، **الجريدة الرسمية**، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11.

4-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم05-165، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، المؤرخ في 2005/05/03، **الجريدة الرسمية**، العدد 32 الصادرة بتاريخ 2005/05/04.

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03-79، الذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، المؤرخ في 2003/02/25، **الجريدة الرسمية**، العدد 13 الصادرة بتاريخ 2003/02/26.

6-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03-78، الذي يتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات، المؤرخ في 2003/02/25، **الجريدة الرسمية**، العدد 13 الصادرة بتاريخ 2003/02/26.

7-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 17-100، الذي يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، المؤرخ في 2007/03/05، **الجريدة الرسمية**، العدد 16 الصادرة بتاريخ 2017/03/08.


### ب-الكتب


8- طملية إلهام فخري، **التسويق في المشاريع الصغيرة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ،2009.

9-عنبة هالة محمد لبيب، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنطقة العربية للتنمية الإدارية** ، ط1، جامعة الدول العربية مصر.


### ج- أطروحات دكتوراه:


10-مسغوني منى، تسيير الكفاءات والاداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مذكرة دكتوراه في علوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)2013/2012.

11-مجدل أحمد ، إدراك اتجاهات المسؤولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر **بالتطبيق على ولاية غرداية**، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر، جوان 2004.

12-قوجيل محمد ، دراسة وتحليل دعم المقاولاتية في الجزائر، دراسة ميدانية، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)2016/2015.

13- عتيق لعلاء ، تبني ونشر نظم المعلومات المبتكرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير) 2017/2016.

14- شتيح عبد القادر ، دور الذكاء الاقتصادي في التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاشارة الى حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) 2016/2015.

15- مسغوني منى ، تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير) جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)،2013/2012.

**ح- مذكرات ماجستير:**

16- مدخل خالد ، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر،2005-2010 (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)2012/2011.

17- بن جيمة عمر ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تخفيف البطالة بمنطقة بشار، (مذكرة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، مدرسة الدكتوراء إدارة الافراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية) 2011/2010.

**د- مذكرات ماستر:**

18- رحيم ماجدة ، واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، دراسة حالة الجزائر،2003الى2017، (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)2018/2017.

**ذ- مذكرة ليسانس:**

19- بزاز نسيمة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية والانعاش الاقتصادي، (مذكرة ليسانس علوم تجارية) جامعة يحي فارس المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2010/2009.

**هـ- الملتقيات والمؤتمرات:**

20- الصالحي صالح ، مداخلة بعنوان: أساليب تنمية المشروعات الصغيرة في الإقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،18-22 جانفي 2004.

21- جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، مداخلة حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع جامعة علي لونيسي-البليدة2 2017/04/25.

22- دبي علي ، مداخلة بعنوان: إستراتيجية دعم إنشاء المؤسسات في ميزان مسعى تقييم السياسات العمومية، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي2011.

23- حجاب عيسى ، السبتي وسيلة ، مداخلة بعنوان: آليات الحكومة الجزائرية في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي،07/06 ديسمبر2017.

24- عبد السلام أبو قحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي، رسمية زكي، حاضنات الأعمال (فرصة جديدة للإستثمار وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001 .

25- رايس حدة ، النوى فطيمة الزهرة ، دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة – دراسة حالة الجزائر – ملتقى استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة أفريل 2012.

## 2- باللغة الفرنسية:

**A- Les ouvrages :**

**1**-Alain Fayolle, **Le métier de Créateur d'entreprise**, Editions d'Organisation 2003.

**2**-Khaled Bouabdallah, **Entrepreneuriat et développement économique**, Cahiers de CREAD n° 73, 2005.

**B- Mémoires :**

**3**-Firras Mohammed, **Impact des politiques d'aide à l'entrepreneuriat sur l'émergence d'esprit d'entreprise chez les jeunes, cas : ANSEJ de Tizi-Ouzou**, (Mémoire de magister en Sciences de Gestion, option : Management des entreprises), Université Mouloud Mammeri Tizi Ouzou, Juin 2012, p 46.

**C- Revues :**

**4**-Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, direction générale de la veille stratégique des études économiques et statistiques, **bulletin_d_information_statistique_no18, 2010, édition2011.**

**5**-Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, direction générale de la veille stratégique des études économiques et statistiques, **bulletin_d_information_statistique_no20, 2011, édition 2012.**

**6**-Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, direction générale de la veille stratégique des études économiques et statistiques, **bulletin d'information statistique, no22, 2012 édition 2013.**

**7**-Ministère de l'Industrie et des Mines, direction générale de la veille stratégique des études économiques et statistiques, **bulletin d'information statistique, no24,2013, édition 2014.**

**8**-Ministère de l'Industrie et des Mines, direction générale de la veille stratégique des études économiques et statistiques, **bulletin d'information statistique, no26,2014, édition 2015.**

**9**-Ministère de l'Industrie et des Mines direction générale de la veille stratégique des études économiques et statistiques, **bulletin d'information statistique_no28,2015, édition 2016.**

**10**-Ministère de l'Industrie et des Mines direction générale de la veille stratégique des études économiques et statistiques, **bulletin d'information statistique, no30,2016, édition 2017.**

**11**-Ministère de l'Industrie et des Mines direction générale de la veille stratégique des études économiques et statistiques, **bulletin d'information statistique, no32,2017, édition 2018.**

**D- les colloques :**

12- Catherine leger-jarniou, **quel accompagnement pour les créateurs qui ne souhaitent pas se faire s'aider? Réflexions sur une paradoxe et proposition**, communication au 4eme congre pour l'académie de l'entrepreneuriat, paris, 24-25 novembre 2005.

13- Mory siomy, **développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneur ship: le cas de rendez-vous entrepreneuriat de la francophone,** Thèse pour l'obtention de philosophie doctorat (ph.D.), Université Laval, Québec, octobre, 2007.

# الملاحـــق

## الملحق رقم (1) استبيان

## جامعة قاصدي مرباح ورقلة

**كلية الحقوق و العلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية**

## استبيان

**دراسة للطالب الباحث: صياد احمد**

يقوم **الباحث بإعداد دراسة** لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تنظيمات إدارية وسياسية **بعنوان:" توجه السياسة الحكومية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الأوضاع المالية 2014-2017 "دراسة ميدانية ببلدية ورقلة".**

أرجو الإجابة على الأسئلة المطروحة من خلال وضع إشارة (X) على الإجابة التي ترونها ملائمة ، كما يأمل الباحث أن تغني إجاباتكم وترفع من مستوى البحث العلمي لهذا البحث.

للعلم أن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي وأن إجاباتكم ستكون محاطة بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة.

**شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم**

**الجزء الأول :بطاقة تعريفية للمؤسسة ومسيرها:**

1. ما هو جنس صاحب المؤسسة؟ – ذكر ☐ – أنثى ☐
2. ما هو الشكل القانوني لمؤسستكم؟

– شركة ذات مسؤولية محدودة SARL ☐ – مؤسسة ذات شخص واحد ذات مسؤولية محدودة EURL ☐

– شركة باسم جماعي SNC – شركة ذات أسهم SPA ☐ –أخرى يرجى تحديدها .....

3. ما هو عمر المؤسسة؟ – 3 سنوات ☐ – 5 سنوات ☐ – أكثر من 5 سنوات ( يرجى ذكره ) ...
4. ما هو عدد العمال بالمؤسسة؟

– من 1 إلى 9 ☐ – من 10 إلى 49 ☐ – من 50 إلى 250 ☐ – أكثر من 250 ☐

5. أي الفئات العمرية أنت؟ (18 – 30) ☐– (31– 40) ☐ –(41– 50) ☐ – أكثر من 50 سنة☐
6. ما تحصيلك العلمي؟ – شهادة مهنية ☐ – ثانوي ☐ – جامعي ☐ – بدون مؤهل ☐
7. ما هو القطاع الذي تنشطون فيه؟ – إنتاج ☐ – توزيع ☐ – خدمات ☐
8. هل حصلت مؤسستكم على مساعدة من قبل أحد الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

–الهيئة الداعمة:– ANSEJ ☐ – ANGEM ☐ – CNAC ☐ – ANDI ☐ – أخرى(يرجى ذكرها).....

–تاريخ الاستفادة :..... – إذا لم تستفد فما هو السبب ؟.....

9. هل استفادت مؤسستكم من برامج التأهيل؟ – نعم ☐ – لا ☐

–اسم البرنامج :.....الهيئة المؤطرة:.....تاريخ الاستفادة:.....

– أذكر درجة الاستفادة من هذا البرنامج ؟ – ممتاز ☐ – جيدة جدا ☐ – جيد ☐ – حسن ☐

– فوق المتوسط ☐ – متوسط ☐ – ضعيف ☐ – ضعيف جدا ☐ .

10. هل التأهيل ضروري لمؤسستكم ؟ نعم ☐ لا ☐

**الجزء الثاني: العوامل المؤثرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.**

11. ما مدى موافقتك على أن العوامل التالية مساهمة ومشجعة في نجاح مسارك في إنشاء المؤسسة؟

| العبارة | موافق بشدة | موافق | محايد | أعارض | أعارض بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1. ثقافة المجتمع ومدى تشجيعها للعمل الحر | | | | | |
| 2دور وسائل الإعلام في نشر وترقية التوجه نحو إنشاء المؤسسات | | | | | |
| 3برامج التعليم والتكوين ودورها في نشر إنشاء المؤسسات | | | | | |
| 4استقرار السياسة العمومية (استقرار القوانين والتشريعات) | | | | | |
| 5الإجراءات الإدارية والدعم والمرافقة للمؤسسات | | | | | |
| 6نظام الضرائب والرسوم المعمول به | | | | | |

12. هل واجهت مؤسستكم مشاكل وتحديات ؟ – نعم ☐ – لا ☐

13. إذا كان الجواب نعم فما هو نوع المشاكل والتحديات التي واجهت مؤسستكم ؟

| العبارة | موافق بشدة | موافق | محايد | أعارض | أعارض بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1. مشاكل في التمويل | | | | | |
| 2. مشاكل في التسويق | | | | | |
| 3. مشاكل في الإنتاج | | | | | |
| 4. مشاكل في التسيير | | | | | |
| 5. مشكل السوق الموازي | | | | | |
| 6. احتكار السوق | | | | | |
| 7. مشكل البيروقراطية | | | | | |
| 8. عائق السياسات والقوانين | | | | | |

14. هل لهذه المشاكل والتحديات علاقة بالوضعية المالية 2014-2017 ؟ – نعم ☐ – لا ☐

– إذا كان نعم فهل هي: – قبل الأزمة ☐ – خلال الأزمة ☐ – بعد الأزمة ☐

15. إلى أي مدى توافق على تأثير هذه العوامل على استمرارية مؤسستكم؟

| العبـــــــــارة | موافق بشدة | موافق | محايد | أعارض | أعارض بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| **المحيط الداخلي** | | | | | |
| 1-مشاكل التسيير (الإداري والمحاسبي والمالي) | | | | | |
| 2-صعوبة الحصول على التمويل البنكي | | | | | |
| 3-ارتفاع فوائد القروض | | | | | |
| 4-صعوبة الحصول على المواد الأولية | | | | | |
| 5-صعوبة فهم رغبات وحاجات المستهلك | | | | | |
| **6-النشاط في سوق محدد وعدم السعي لاستقطاب أسواق جديدة** | | | | | |
| **المحيط الخارجي** | | | | | |
| **7-عدم قدرة المؤسسة على الاستجابة لتغيرات المحيط الخارجي** | | | | | |
| 8-حدة المنافسة بين المؤسسات التي تنشط في نفس المجال | | | | | |
| 9-دخول المنتجات الأجنبية نتيجة الاستيراد | | | | | |
| **10- وجود منافسة قوية من المؤسسات التي تنشط في السوق الموازي** | | | | | |
| 11-نقص البنية التحتية للإنتاج | | | | | |
| 12-مشكل العقار الصناعي | | | | | |

في رأيكم، ما مدى فعالية دور الدولة في دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة من اجل نجاحها ؟

.....

.....

.....

وما هي الاقتراحات التي تقدمونها لكي تنتهجها سياسة الحكومة من أجل تحسين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ليصبح قادرا على تحقيق الاكتفاء الذاتي وبديلا للثروة خارج المحروقات؟

.....

.....

.....

**شكرا على تعاونكم.**

## الملحق رقم: (2) معامل الثبات ألفا كرونباخ

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,788 | 6 |

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,809 | 8 |

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,813 | 12 |

## الملحق رقم: (3) المتوسط الحسابي

**Statistiques récapitulatives d'éléments**

| | Moyenne | Variance | Nombre d'éléments |
|---|---|---|---|
| Moyenne des éléments | 4,255 | ,032 | 6 |

**Statistiques récapitulatives d'éléments**

| | Moyenne | Variance | Nombre d'éléments |
|---|---|---|---|
| Moyenne des éléments | 3,917 | ,183 | 8 |

**Statistiques récapitulatives d'éléments**

| | Moyenne | Variance | Nombre d'éléments |
|---|---|---|---|
| Moyenne des éléments | 3,705 | ,015 | 6 |

**Statistiques récapitulatives d'éléments**

| | Moyenne | Variance | Nombre d'éléments |
|---|---|---|---|
| Moyenne des éléments | 4,071 | ,052 | 6 |

**Statistiques récapitulatives d'éléments**

| | Moyenne | Variance | Nombre d'éléments |
|---|---|---|---|
| Moyenne des éléments | 3,888 | ,067 | 12 |

# الملحق رقم:(4) الانحراف المعياري

**Statistiques d'éléments**

| | Moyenne | Ecart type | N |
|---|---|---|---|
| مشاكل في التمويل | 3,82 | ,971 | 92 |
| مشاكل في التسويق | 3,78 | 1,036 | 92 |
| مشاكل في الانتاج | 3,33 | 1,039 | 92 |
| مشاكل في التسيير | 3,37 | 1,002 | 92 |
| مشكل السوق الموازي | 3,97 | 1,084 | 92 |
| احتكار السوق | 4,26 | ,993 | 92 |
| مشكل في البيروقراطية | 4,42 | ,975 | 92 |
| عائق السياسات والقوانين | 4,39 | ,949 | 92 |

**Statistiques d'éléments**

| | Moyenne | Ecart type | N |
|---|---|---|---|
| مشاكل التسيير (الاداري والمحاسبيوالمالي) | 3,78 | 1,036 | 92 |
| صعوبة الحصول على التمويل البنكي | 3,53 | 1,074 | 92 |
| ارتفاع فوائد القروض | 3,68 | 1,157 | 92 |
| صعوبة الحصول على المواد الأولية | 3,68 | 1,016 | 92 |
| صعوبة فهم رغبات وحاجات المستهلك | 3,65 | 1,021 | 92 |
| النشاط في السوق محدد وعدم السعي لاستقطاب أسواق جديدة | 3,89 | ,943 | 92 |

**Statistiques d'éléments**

| | Moyenne | Ecart type | N |
|---|---|---|---|
| عدم قدرة المؤسسة على الاستجابة لتغيرات المحيط الخارجي | 3,78 | 1,078 | 92 |
| حدة المنافسة بين المؤسسات التي تنشط في نفس المجال | 4,00 | 1,099 | 92 |
| دخول المنتجات الأجنبية نتيجة الاستراد | 3,85 | 1,157 | 92 |
| وجود منافسة قوية من المؤسسات التي تنشط في نفس المجال | 4,25 | ,979 | 92 |
| نقص البنية التحتية للانتاج | 4,21 | ,989 | 92 |
| مشكل العقار الصناعي | 4,34 | ,964 | 92 |